الفصل الثالث

التحديات التربوية المعاصرة ومتطلباتها المهنية

obeikandl.com

الفصل الثالث

التحديات التربوية المعاصرة ومتطلباتها المهنية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل بالعرض والتحليل بعض التحديات التربوية المعاصرة ذات الارتباط بموضوع الدراسة. حيث سيتم مناقشة هذه التحديات، وانعكاساتها على التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي وعضو هيئة التدريس بصفة خاصة، وذلك للتوصل إلى المتطلبات المهنية التى ينبغى أن تتوافر لدى عضو هيئة التدريس بكليات التربية فى ضوء تلك التحديات.

فلقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية والتى شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، وكان لتلك المتغيرات انعكاساتها على كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول العالم، المتقدم منها والنامى، ولم يقف هذا الانعكاس على الجانب المؤسسى المادى بل أثرت تلك المتغيرات فى هيكل القيم ونسق العلاقات المجتمعية بالمجتمعات عامة، الأمر الذى يبرر القول بأننا نعيش فى "عالم جديد" يختلف كل الاختلاف مع سابقه والذى ساد عبر القرون السابقة، ولعل أبرز تلك الاختلافات ما يتعلق بسرعة التغيرات والتطورات فى مختلف جوانب الحياة، والتفجر والتسارع المعرفى والثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا معالجة المعلومات والتعامل معها، هذا إلى جانب ما أضافته البحوث من اكتشافات فى مجالات العلم والتعلم، والتعليم والتدريس، وتكنولوجيا البحث والتعليم.[1]

وإذا كانت المتغيرات التى طرأت على النظام العالمى من شانها أن تنعكس بطريقة أو بأخرى على النظم المجتمعية بعامة، فإنها تنعكس على تلك التعليمية منها بخاصة، وأصبحت المؤسسات التعليمية مطالبة بإعداد أفراد المجتمع للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة التى غزت سوق العمل، وكان على المعلم الدور الأكبر فى التعليم والتدريب على تلك الوسائل الحديثة، وليس مجرد ناقل للمعرفة من جيل إلى جيل.

وظهرت الحاجة الماسة إلى إدخال التطوير فى النظام التعليمى، وتحديد ملامح سياسته فى ضوء تلك المتغيرات، أو بمعنى آخر ظهرت الحاجة إلى إصلاحات جذرية تتناسب وأهمية

---

[1] محمود كامل الناقة: مقدمة مؤتمر التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١ – ٦.

تلك التغيرات الحادثة من جرائها، ولعل أهم ما يميز تلك التغيرات والتحديات الحادثة أمران[1]:

الأول: أن التغيرات التى وقعت فى الأعوام الأخيرة كانت أعمق وأوسع مدى من التغيرات التى شهدها العالم عادة فى معظم مراحله.

الثانى: أن هذه التغيرات حدثت بإيقاع سريع للغاية مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها ومتابعتها بدقة، بل إن البعض قد انزلق إلى تفسيرات متسرعة وبعيدة عن الدقة فى محاولة فهمها.

وتشير أدبيات البحث العلمى والدراسات المستقبلية إلى أنه إذا كنا نعيش اليوم عصر المعلوماتية الذى يتميز بالتغيرات الثقافية المتلاحقة والمتسارعة،واقتحام التكنولوجيا، وثورة الاتصالات، والعولمة، فان الغد سيشهد تحولات علمية وتكنولوجية هائلة، حيث سيصبح القرن الذى نعيش فى بدايته عصر المعلومات الغزيرة، وستكثر وسائل الحصول على المعلومات مع السرعة والدقة، مما سيؤثر على المجتمع من خلال مؤسساته التربوية المختلفة بوجه عام، وعلى الأفراد بوجه خاص. ولما كانت الجامعة إحدى المؤسسات التربوية الهامة فى المجتمع فإنها ستتأثر بتلك التغيرات التى ستحدث مستقبلاً، كما ستتأثر مدخلاتها بما فيها من دارسين وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وغيرهم[2] ، هذا من ناحية، كما سيؤثر أعضاء هيئة التدريس بدورهم فى تلك المتغيرات من ناحية أخرى، فالعلاقة بين أعضاء هيئة التدريس وتلك المتغيرات الموجودة خارج الجامعة علاقة تأثير وتأثر.

وتواجه الجامعات المصرية تحديات وتهديدات بالغة الخطورة نشأت عن تلك المتغيرات التى فرضها النظام العالمى الجديد، شأنها فى ذلك شأن سائر جامعات الدول المتقدمة والنامية على السواء، خاصة فى ظل الاعتماد على التكنولوجيا فى الجوانب الوظيفية الثلاث للجامعة، فأجهزة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات يكاد لا يخلو موقف تعليمى من استخدام بعضها، كما أن أدوات البحث العلمى، وما يستلزمه ذلك البحث من أجهزة ومعدات

---

[1] فواد أحمد حلمى، محمد عبد الحميد محمد: المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على السياسات التعليمية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وإمكانية الاستفادة منها فى جمهورية مصر العربية "دراسة تحليلية مقارنة" ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ع ٧٦، ١٩٩٨ ، ص ص ١ –٥٨ .

[2] محمد على نصر:إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧ – ١١٤.

تغزو معامل البحث، كما يلجأ الباحثون إلى التعامل مع بياناتهم ومعلوماتهم من خلال تلك التكنولوجيا.

ويمكن التدليل على ثقل تلك التحديات التى تواجه البلاد العربية - بما فيها مصر- من خلال العرض لبعض إحصاءات المنظمات الدولية التى تدرج كل البلاد العربية دون استثناء ضمن تلك الدول الفقيرة معلوماتياً، ومن الملاحظ أن تكنولوجيا المعلومات بالبلاد العربية أقل من البلاد المتقدمة، أو حتى البلاد النامية التى تحاول اللحاق والدخول فى سباق التقدم، ولعل الانفجار المعرفى والتقدم التكنولوجى الذى حققته دول العالم المتقدمة لم يصل بعد إلى مجتمعاتنا العربية إلا على المستوى اللفظى والنظرى، بل إن الاستعداد لمواجهة هذه النوعية من التحديات لا يجد من الاهتمام والتركيز ما يكفل من تعويض المجتمع ما فاته فى هذا الصدد من جانب، واللحاق بالدول المتقدمة من جانب آخر[1].

ولعل مما يعوق ملاحقة تلك التحديات وجود دعوات أصحاب الأصالة والمحافظة على التراث وكيفية العودة إليه، فى مواجهة هذا التقدم الحضارى والعلمى والتكنولوجى، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه الفرار من مواجهة تلك التحديات أو مقاومتها لا التواكب والتعايش معها، ومن ثم فان التحدى الداخلى الذى يواجه الأمة العربية لا يقل خطورة عن التحدى الخارجى، وفى نفس الوقت توجد دعوات أصحاب المعاصرة الذين يرفضون العودة إلى التراث "الأصالة" باعتباره دعوة إلى التقهقر والتخلف. ولكل من الاتجاهين تأثيره على عضو هيئة التدريس فاتجاه أصحاب الدعوة إلى الأصالة يجعل دور عضو هيئة التدريس نقل التراث الثقافى والمحافظة عليه، بينما يرى أصحاب الدعوة إلى المعاصرة أن دوره يجب أن يكون فى ملاحقة المتغيرات المعاصرة والاستعداد للمستقبل، ويمكن الجمع بين الاتجاهين بأن يعمل عضو هيئة التدريس على تنقية التراث والأخذ منه بما يتماشى مع العصر مع ملاحقه المتغيرات الجديدة حتى لا نتخلف عن الآخرين.

وإذا كانت الجامعات وهى تضطلع بأداء أدوارها التى أنيطت بها تواجه العديد من التحديات الخارجية كالانفجار المعرفى، والتقدم التكنولوجى، وثورة الاتصالات إلى غير ذلك، فإنها إلى جانب ذلك تواجه كثيراً من التحديات الداخلية كتزايد أعداد الطلاب، ونموهم المستمر، وضعف القدرة الاستيعابية للجامعة لذلك الكم المتزايد السريع فى تلك الأعداد، وكذلك ضعف قدرة الجامعة على التفاعل مع مجموعة من المتغيرات الخارجية، وتدنى تلبية

---

[1] إلهام عبد الحميد فرج بلال: دراسة نقدية لمنهج المنطق فى المرحلة الثانوية فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين، المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التربية جامعة حلوان "التعليم وتحديات القرن الواحد والعشرين"، إبريل ١٩٩٥، ص ص ٦٧٧ - ٧١٠.

حاجات سوق العمل الكيفية من جراء التغيرات التى تحدث فى طبقة المهن المختلفة، ومشاكل كل من التمويل ومحدودية الموارد، وكذلك عجز الجامعة عن إحداث نوع معين من التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع، وكذلك عجزها عن إحداث التوازن بين وظائف الجامعة المختلفة (التدريس، البحث العلمى، خدمة المجتمع)، فإنه يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مسئوليات التصدى لتلك التحديات ومسئوليات المساهمة فى وضع الحلول باعتبارهم يعملون بالمؤسسات العليا فى المجتمع، ويمتلكون القدرات العلمية والفكرية القادرة على التعامل مع هذه المتغيرات سواء حاضرا أو مستقبلا[1]. ويستلزم مواجهة تلك التحديات الداخلية جملة من المتطلبات المهنية التى يجب أن تتوافر فى أعضاء هيئة التدريس كقدرتهم على أداء المهام المنوطة بهم فى ظل الأعداد المتزايدة والضخمة من الطلاب،والتمكن من مهارات إدارة الحوار مع الأعداد الكبيرة من الطلاب ، واقتراح أنماط جديدة للتقويم تناسب التحديث فى نظام التعليم.

إن تلك التغيرات والتحديات قد أدت إلى ظهور حاجات ومتطلبات جديدة وبات منتظرا من الجامعات أن تعدل وتطور من مضامين رسالتها وأهدافها بما تفرضه عليها بعض تلك الحاجات والمتطلبات، كما ينتظر منها أن تطور من أساليبها التعليمية والبحثية لتتواكب مع الأمور المستجدة محليا وعالميا ،وكان على أعضاء هيئة التدريس الدور الأكبر فى ذلك .

ولما كان مصير العالم بعامة، والمجتمعات العربية والإسلامية بخاصة، معلق على مدى نجاح نظمها التربوية والتعليمية بصفة رئيسة فى مواجهة التحديات التى تواجه تلك المجتمعات، وما تطرحه من إشكاليات تربوية ومجتمعية جديدة وغير مسبوقة ، وما تتيحه من فرص مستحدثه لمواجهة تلك التحديات، لذا كان لزاما البحث عن تلك التحديات ومتطلباتها المهنية من عضو هيئة التدريس، ثم تشخيص الواقع الراهن وما يعوزه من متطلبات لازمه لتطوير أداء عضو هيئة التدريس، وذلك للعمل على توفيرها لضمان حدوث التقدم بتلك المجتمعات، وتحاول الدراسة فى ذلك الجزء منها إلقاء الضوء على تلك التحديات؛ للكشف عما تستلزمه من متطلبات مهنية تتعلق بعضو هيئة التدريس بكليات التربية على أن يكون ذلك وفق الترتيب التالى :

١- التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع ومتطلباته المهنية.

٢- الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى ومتطلباتهما المهنية .

٣- العولمة ومتطلباتها المهنية.

---

[1] فاروق عبده فليه : أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول. القاهرة ، دار زهراء الشرق،١٩٩٧،ص ص ٣٨ - ٣٩ .

٤- التحديات ذات الارتباط بواقع التعليم الجامعى المصرى ومتطلباتها المهنية، وتشتمل على:

أ- الانفجار الطلابى فى الجامعات المصرية .

ب-القصور فى بعض جوانب التعليم الجامعى المصرى، ويشتمل على:

- القصور فى جانب الأهداف التربويـــة .
- القصور فى جانب المقررات الدراسية.
- القصور فى جانب مداخل التعلم.
- القصور فى جانب الوسائل والأساليب التدريسية.
- القصور فى جانب التقويم .

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف التحديات سابق الإشارة إليها إلى التقسيمات المذكـورة إنما هو بهدف البحث العلمى، إلا أن تلك التحديات لا تعمل فى الواقع كجزر منعزلة، وإنمـــا تعمل فى علاقات تبادلية تقوم على التأثير والتأثر فيما بينها كتحديات تربوية من ناحية، وبينها وبين بقية التحديات بصفة عامة اقتصادية وسياسية وتربوية...الخ من ناحية أخـــرى، فليـس التقدم التكنولوجى على سبيل المثال تحدياً تكنولوجياً بحتاً يعمل كتحدٍ فرعى لجانب من تلـــك التحديات السابقة وفقط، وإنما يلعب دوراً هاماً ونوعياً فى التطورات الاقتصادية والسياســـية والثقافية وما يتعلق بها من تحديات لأى مجتمع، ويشمل تأثيره جميع جوانب حياة المجتمعات، ويتوقف تأثير الانفجار المعرفى والعولمة وغيرها من التحديات علـــى التقـدم التكنولوجـى ووسائل الاتصال الحديثة، ومن قصر النظر أن نرى هذه التغيرات مجرد تغيرات تكنولوجيـة، فكما تؤثر السياسة والاقتصاد على الاختيارات التكنولوجية، كذلك نجد أن للتكنولوجيا نتـــائج سياسية واقتصادية واجتماعية، فالأساليب الفنية الجديدة هى مظاهر للتغير وعوامل له[١] .

وفيما يلى العرض بالتفصيل لتلك التحديات التربوية ومتطلباتها المهنية:

١- التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع ومتطلباته المهنية

عُرِّفت التكنولوجيا بأنها: تجسيد الاختراعات من معدات وآلات وسلع لتحقيق أغراض الإنسان، كما عُرِّفت أيضا بأنها التطبيق العملى للاكتشافات العلمية والاختراعات فـــى كافـة ميادين الحياة، كما عُرفت أيضاً بأنها استخدام المعرفة لتحديد أسلوب عمل شىء والذى يمكـن تكراره، كما أنها عبارة عن وضع أساليب، وتصميم معدات وسائل الاتصال، والتنقل، والكتابة والحساب، وزيادة فاعلية المنظومات وإمكانية السيطرة، والتكامل، ومن ثم تطبيـــق المعرفـة

---

[١] تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال: أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمـــع اليـوم وغداً. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١ ،ص ٩.

بأنواعها المختلفة، وهى وسيلة استخدام المعارف الإنسانية بما يزيد من قدرة الإنسان وفاعليته،[1] ولعل تلك التعريفات السابقة توضح مدى الاتصال بين العلم والتكنولوجيا، كما تشير إلى مواكبة التكنولوجيا وما حدث لها من تطور لذلك الانفجار المعرفى الذى يعد سمه العصر.

ولما كان هناك تفاعل متبادل بين العلم والتكنولوجيا، فقد أثر النمو المتسارع فى المعرفة بفاعليه على الأساليب التكنولوجية، فأصبحت أكثر تطوراً عما سبق، وهذا التطور قد أدى إلى ظهور بعض المشكلات التى تُرد إلى العلم لإيجاد حلول لها عن طريق اكتشافات علمية حديثة تضاف إلى رصيد المعرفة فتنمو وتتجدد، ويؤدى هذا بدوره إلى رؤى جديدة لتطبيقات هذه المعرفة، وبالتالى إلى تقدم الأساليب التكنولوجية، وهكذا نجد سلسلة من التفاعلات بين العلم والتكنولوجيا والمحصلة فى النهاية نمو علمى سريع، وتقدم تكنولوجى مصاحب، ولقد أدى ذلك إلى وجود مشكلة أمام عضو هيئة التدريس بالجامعة وهى أن التطور الحادث فى أساليب قطاعات العمل وتقنياتها وآلياتها قد لا يواكبه تطور بنفس المعدل فى برامج الإعداد بالجامعة، وهذا يؤدى إلى عدم امتلاك الخريجين فى الجامعات – خاصة بعد أن طالت الفترة الزمنية بين التخرج والالتحاق بالعمل – للمهارات التى تتطلبها قطاعات العمال المتطورة[2].

لقد ترتب على التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يشهده العالم فى السنوات الأخيرة العديد من النتائج التى انعكست على الجامعة عامة، وعلى عضو هيئة التدريس خاصة، وتتمثل فى زيادة قدرة المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تواجه الطالب عند التحاقه بالجامعة، وكذلك صعوبة التنبؤ بشكل التغيير بصورة دقيقة، ومن ثم تجد الجامعة صعوبة فى تحديد ما قد يحتاج إليه كل من عضو هيئة التدريس والخريج فى المستقبل، ولعل من أهم أساليب التعليم المناسبة لهذه التغيرات، التعلم الذاتى باعتباره السبيل الأكثر ملاءمة للتكيف مع هذا التغير بما يحقق للفرد إيجابياته وذاتيته، وكذلك التعليم عن بعد واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة

---

(1) انظر كلا من:

- محمد محمد عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٧ –١٤٣.
- عبد الرازق عبد الفتاح: العلم والتكنولوجيا فى مصر فى القرن ٢١ "مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات". القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ص ١٣٥ – ١٥٦.

(2) محمد أمين المفتى: تصور لدور الجامعة فى مواجهة بعض التغيرات العالمية، المؤتمر القومى السنوى الثانى لمركز تطوير التعليم الجامعى "الأداء الجامعى الكفاءة – والفاعلية – والمستقبل" سبتمبر ١٩٩٥، ص ص ٢٣١ ٢٤٣.

كالحاسوب والإنترنت، والأقمار الصناعية العربية، وغير ذلك من المنجزات والتقنيات العصرية. ولكن الواقع يفيد غير ذلك حيث توصلت إحدى الدراسات[1] إلى أن معظم استخدامات تكنولوجيا الأقمار الصناعية العربية إنما هو لأغراض الترفيه والتسلية، وفى إطار فلسفة التعليم عن بعد توصى دراسة أخرى[2] بضرورة إنشاء هيئة تربوية تليفزيونية عربية تدعم بالكفاءات المطلوبة من التربويين، يكون من مهامها الاستفادة من الأقمار الصناعية العربية لوضع وتنفيذ البرامج المطلوبة لمواجهة التغيرات والتحديات فى مجالات التربية والعلم والثقافة، ولتعليم العلوم الأساسية مثل: البرامج الأساسية المدرسية، برامج تعليم الكبار، برامج التثقيف والتنمية، برامج التعليم المفتوح.

وهذه الثورة الجديدة فى تكنولوجيا الاتصال التى نعيشها الآن: تتمثل فى المزج بين أكثر من وسيلة اتصالية، أو المزج بين وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات فيما يعرف بتكنولوجيا الاتصال التفاعلى Interactive Communication Technology والوسائط المتعددة Multi – Media حيث شهد العالم مزجا للهاتف مع الحاسبات الإلكترونية فيما يعرف بأنظمة البريد الإلكترونى E. Mail، أو مزجا للتليفزيون مع الحاسبات الإلكترونية فيما يعرف بأنظمة النصوص المتلفزة، ومزجا لأنظمة الأقمار الصناعية مع أنظمة الإرسال التليفزيونى فيما يعرف بأنظمة البث المباشر عبر الأقمار الصناعية، وربط شبكات الكمبيوتر المتناثرة فى أنحاء العالم مع بعضها البعض فى أضخم شبكة معلومات إلكترونية تتكون من ملايين الحاسبات الإلكترونية التى يتم الربط بينها من خلال خطوط الاتصالات والأقمار الصناعية، والتى تتكون من عدد هائل من مراكز المعلومات التى تخدم ملايين المشتركين بالشبكة وتقدم لهم المعلومات التى يحتاجونها، والتى تسمى بالإنترنت Internet.[3]

لقد ترتب على التقدم فى تكنولوجيا الاتصال انعكاسات على التعليم الجامعى بعامة وعضو هيئة التدريس بخاصة، واستخدامه لشبكة الإنترنت لزيادة نموه المهنى، والتركيز على أنواع وأساليب جديدة للتدريس وبخاصة استخدام الحاسوب فى التعليم، وعليه فإن عضو هيئة

---

[1] محمود علم الدين: تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٩٤ – ١٣٨.

[2] ليلى عبد المجيد: السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها فى الثقافة والتربية. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٥٢ - ٩٣.

[3] انظر كلا من:

- مؤسسة الأهرام: مجلة لغة العصر، مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، العدد الأول، يناير ٢٠٠١، ص ٧٢.

- Dianne Marie Michels: Loc.Cit.

التدريس بحاجة إلى تدريب وإعداد لاكتساب الكفايات والمهارات اللازمة للتعامل مع الحاسوب والبرامج المختلفة وتطبيقاتها التربوية. هذا بالإضافة إلى أن استخدام التقنيات التربوية من شأنه أن يحرر أعضاء هيئة التدريس من العديد من الواجبات الملقاة عليهم والتوجه لمهام أخرى كالتعليم للمجموعات الصغيرة[١].

ومن المتوقع أن يستخدم العلم تكنولوجيا متقدمة فى صورة أجهزة تكنولوجية وبرامج ومواد تعليمية أكثر تقدما، وذلك من منطلق أن العلم سيصبح فى خدمة المجتمع أكثر من العلم للعلم فحسب وهذا يعد تحديا، كما أنه من المتوقع أن تكون الأجهزة التكنولوجية على درجة من الدقة والكفاءة وصغر الحجم لم يسبق لها مثيل فيما قبل، كما سيتم استخدام الضوء فى تخزين البيانات والمعلومات وهذا يستلزم ضرورة تطوير أداء مؤسسات المجتمع لتساير التقدم التكنولوجى، ولعل من أهم تلك المؤسسات، الجامعة وعضو هيئة التدريس بها، وهذا ما جعل وزير التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر ينادى بضرورة تطوير قانون الجامعات (رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢)، واقتراح قانون يؤكد أن تقوم الجامعات المصرية بتطوير نظام التعليم بها من خلال التوسع فى النظم الحديثة للتعليم مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم المستمر والتعليم الموازى، كما يشتمل القانون المقترح لتطوير الجامعات أن يحرص عضو هيئة التدريس على التنمية المهنية وأن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند التعيين والترقية[٢].

إن تطوير الجامعات فى ضوء العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا تقتضى ضرورة ربط الكليات الجامعية بقطاعات العمل المناظرة لها فيما يسمى "التعليم المتبادل"، حيث يقوم الطلاب بالتردد بين كلياتهم، وقطاع العمل الذى سوف يعملون به عند تخرجهم، بحيث يقضى كل طالب فترة معينة للدراسة فى كليته ينتقل بعدها إلى قطاع العمل لقضاء فترة مماثلة يتدرب فيها على المهارات التى يتطلبها هذا القطاع من الأعمال، ويتكرر هذا طوال سنوات دراسته الجامعية حتى إذا تخرج الطالب يجد نفسه وقد اكتسب المهارات المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة دون الشعور بأن هناك فجوة بين ما تعلمه فى الجامعة وبين المطلوب فى قطاعات العمل، ويقتضى هذا التطوير أيضا تطبيق ما يسمى بنموذج "الشركات التعليمية أو المدارس الملحقة بكليات التربية" وهذا النموذج قريب الشبه بالمستشفيات التعليمية، كما أنه يهدف إلى التعليم والتدريب فى آن واحد من واقع الملاحظة، والممارسة، والتطبيق. كما

---

[١] عنتر لطفى محمد: ملامح التغير فى منظومة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المستقبلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ٥٦، يونية ١٩٩٦، ص ص ١٧٥ – ٢٣٣.

[٢] مفيد شهاب: الملامح النهائية لمشروع القانون الجديد للجامعات، جريدة الأهرام، السنة ١٢٤، ع ٤١٤١٩، ١ مايو ٢٠٠٠، ص ٢١.

يقتضى التطوير وضع خريطة قومية للبحث العلمى والتكنولوجيا يتحقق فيها الربط بين البحوث الجامعية، ومؤسسات العمل والإنتاج والخدمات المستفيدة من نتائج هذه البحوث[1].

ويتطلب تطوير التعليم الجامعى أن يكون هناك تعاون مستمر بين أعضاء هيئة التدريس، وبين المسئولين فى قطاعات العمل، بحيث يكفل هذا التعاون الترابط بين النظرية والتطبيق، هذا من جانب، وإسهام قطاعات العمل والإنتاج – بجانب الدولة – فى تمويل البحوث وتدريب أعضاء هيئة التدريس على المهارات المطلوبة للتعامل مع التكنولوجيا من جانب آخر.

ولعل مما يشجع المسئولين فى قطاعات العمل والإنتاج على تمويل البحوث بالجامعة أن يتوافر فى أعضاء هيئة التدريس بها جملة من المتطلبات المهنية كالقدرة على إنجاز بحوث علمية لصالح مؤسسات رسمية ومنظمات جماهيرية، وقدراتهم على الابتكار والإبداع فى مجال العمل، وقدراتهم على إجراء البحوث التطبيقية التى تسهم فى مواكبة التغير التكنولوجى السريع، وقدراتهم على تحويل النتاج العلمى إلى تطبيقات قابلة للتسويق.

إن التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تساهم فى حل كثير من المشكلات التى تواجه النظم التعليمية بصفة عامة، والتعليم فى البلدان النامية بصفة خاصة، كقضية تكلفة التعليم، والطلب المتزايد عليه، فلن يكون من الممكن زيادة عدد المعلمين بما يكفى على الوجه الأكمل، والاختيار الوحيد هو أن نجد حلولاً تتضمن فنيات تخفض عبء العمل التربوى الواقع على كاهل المعلمين والمدربين، وهناك فنيات تم اختيارها وتجريبها يمكن أن توضع فى الاعتبار منها: الوسائل السمعية البصرية، الوسائط المتعددة المتفاعلة، التعلم بمساعدة الحاسب الآلى، والتليفزيون التعليمى، والشبكات التليفزيونية الخاصة، الفنيات التقليدية للتعلم عن بعد، والتعلم عن طريق التليفون أو الفاكس أو الإنترنت. وبعض هذه الفنيات أكثر ملائمة من بعضها الآخر وفقاً لمحتوى التعليم وموقف المتعلم وحالته، وحاجاته[2].

ويتوقف استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بالتعليم الجامعى على توافر جملة من المتطلبات المهنية لدى عضو هيئة التدريس، كالقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة وإتقان التعامل مع بعضها بصفة خاصة، كالقدرة على استخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية

---

[1] محمد أمين المفتى:تصور لدور الجامعة فى مواجهة بعض التحديات العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣١ – ٣٤٣.

[2] بيرليفى: التعليم والتدريب والتكنولوجيا الجديدة والذكاء الجمعى، مجلة مستقبليات، ملف ١٠٢ "تكنولوجيا جديدة فى التربية"، ع ٢، يونيه ١٩٩٧، ص ص ٢٧٧ – ٢٩٤.

وفى الأبحاث العلمية، وكالقدرة على استخدام شبكة الإنترنت، والفيديو ... إلى غير ذلك من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ولما كان الكمبيوتر كوسيلة تكنولوجية حديثة، يتوقف عليه كثير من الوسائل التكنولوجية الأخرى كالإنترنت والبريد الإلكترونى وغير ذلك، اهتمت الدراسات باتجاهات وتصورات أعضاء هيئة التدريس نحو تلك الوسيلة، ومدى استخدامهم لها فى التدريس، والبحث العلمى، وخدمة المجتمع.

ففى دراسة ليفر Lifer (١٩٩٧)[١] والتى استهدفت وصف المهارات الضرورية للكمبيوتر كما يدركها أعضاء هيئة التدريس فى كليات وجامعات ولاية أوهايو، توصلت إلى أن أفراد العينة قد وضعت ثلاث مهارات متعلقة بالكمبيوتر فى مقدمة المهارات التى يتقنونها من بين(٥) مهارات وهذه المهارات الثلاث هى: معالجة الكلمات، مصادر المعلومات عن طريق الكمبيوتر، إتقان استخدام لوحة المفاتيح، كما طُلب من أفراد العينة ترتيب ثلاث مهارات مرتبطة بالكمبيوتر وهى: تطبيقات الكمبيوتر، الإلمام بالكمبيوتر، برمجة الكمبيوتر، وجاءت مهارة الإلمام بالكمبيوتر فى الترتيب الأول بنسبة (٧٨,٩%)، وتطبيقات الكمبيوتر فى الترتيب الثانى بنسبة (٢١,١%)، وبخصوص المهارة الثالثة وهى برمجة الكمبيوتر فقد جاءت فى نهاية الترتيب.

وفى دراسة باتريك Patrick (١٩٩٧)[٢] والتى هدفت إلى الوقوف على مدى أثر استخدام أعضاء هيئة التدريس لشبكات الكمبيوتر فى الجامعة على بعض الأنشطة مثل التدريس والبحث والاتصال والإدارة وغيرها، توصلت إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن أقوى الآثار إيجابية كان على أنشطة الاتصال خاصة مع الزملاء فى المؤسسات الأخرى، ومن الآثار الإيجابية أيضا الأنشطة المتعلقة بالنظام والبحث والاتصال الإدارى، أما أنشطة التدريس فقد كانت آخر الأنشطة تأثرا باستخدام شبكات الكمبيوتر وأن ذلك التأثير فى طريقه للزيادة. كما رأى أعضاء هيئة التدريس أن الشبكة الموجودة بالجامعة تعد ضرورية ولها أهميتها فى مجالات البحث والتدريس والأنشطة الإدارية والتى ربما لا تحدث بدونها.

---

(1) Steven Todd Lifer (1997) Computer Skills Necessary for Ohio Colleges/ Universities Offering a Degree in Business Administration as Perceived by College Faculty and High School Computer Teachers, (Doctoral Dissertation, The Ohio State University) Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 2 - A, August 1997, p. 430.

(2) Diane J. Patrick: Impacts of Computer Network Use upon Selected University Faculty Activities, (Doctoral Dissertation, University of Maryland College Park), Dissertation Abstracts International, Vol. 50, No. 6 - A, December 1997, P. 2173.

لقد اهتمت الجامعات بالدول المتقدمة بإجراء الدراسات للتعرف على احتياجات أعضاء هيئة التدريس من الإمكانات والمهارات اللازمة لاستخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية وفى الأبحاث العلمية، ففى دراسة مو Mu (١٩٩٧)[١] والتى هدفت إلى تحديد تصورات أعضاء هيئة التدريس عن حاجاتهم الخاصة لتعلم الكمبيوتر وأى الطرق يفضلونها أكثر لتلبية تلك الحاجات. وتنبع أهمية تلك الدراسة من أن تعليم الطالب استخدام الكمبيوتر يعتمد فى المقام الأول على معرفة عضو هيئة التدريس بالكمبيوتر، كما أن تصميم التدريب أثناء الخدمة يتطلب تعاوناً ومشاركة من أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال تطبيق أدوات الدراسة والتى هدفت إلى التقييم الذاتى لحاجات النمو المهنى لعضو هيئة التدريس فى الكمبيوتر، توصلت الدراسة فى نتائجها إلى:

- أن أهم كفايات عمل أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية هى: استخدام برامج معالجة الكلمات والبريد الإلكترونى وشبكة الإنترنت.
- أن أكثر حاجات التدريب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس كانت استخدام الرزم الخاصة بالعرض والشبكة الدولية وبرامج معالجة الكلمات.
- يهتم أعضاء هيئة التدريس بتعلم الكمبيوتر بالرغم من أن قلة الوقت يُعد العائق الأول الذى يحول دون هذا التعلم.
- أن أكثر صور التدريب على الكمبيوتر كانت المجموعة الصغيرة أو التعلم الفردى.

وإذا كان اقتناء الكمبيوتر الشخصى ضرورى لعضو هيئة التدريس بالجامعات بصفة عامة، فهو أكثر لزوماً لعضو هيئة التدريس بكليات التربية لتحقيق نموه المهنى، وغرس استخدام الكمبيوتر فى معلم المستقبل.

وفى دراسة إنى Enyi(١٩٩٧)[٢] والتى هدفت إلى التعرف على كيفية استخدام أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المختلفة للكمبيوتر الشخصى وما يرتبط به من تقنيات من أجل أغراض تدريسية، والتعرف على الأنواع المختلفة للدعم المتوفر لاستخدام الكمبيوتر

---

(1) Limin MU: A study of Computing Education Need among College of Education Faculty, (Doctoral Dissertation, The University of Tennessee), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 9 – A, March 1998, P. 3479.

(2) Sheila Virginia Cooper Enyi: A survey of the Ways in which Faculty in Colleges of Education use the Personal Computer and Related Technologies for Instructional Purposes with Respect to Teacher Education", (Doctoral Dissertation, Temple University). Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 10 – A, April 1998, P. 3854.

الشخصى، وكذلك تقويم المواد التعليمية التى يقوم أعضاء هيئة التدريس بإعدادها، توصلت الدراسة فى نتائجها إلى:

- أنه لا تزال هناك حاجة ماسة للدعم الفنى فى أنشطة التعلم/ التعليم المرتبطة بالكمبيوتر وما يتعلق به من تقنيات وتزداد هذه الحاجة بالنسبة لإعداد المواد التعليمية.
- أنه يتم إعداد المواد التعليمية بشكل فردى أكثر من الطريقة التعاونية.
- أنه من الأهمية بمكان توجيه دعم واهتمام كبير لعملية تقويم المواد التعليمية التى يقوم بإعدادها أعضاء هيئة التدريس.

واقترحت الدراسة ضرورة إعداد خطة نمو مهنى تضم كل أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى إعداد معلمى المرحلة الأولية والثانوية، وتهتم بقضايا تتعلق بفهم التكنولوجيا نفسها وطرقها المختلفة واكتساب المهارات الضرورية لاستخدامها فى الأغراض التدريسية، وإجراء بحوث لدمج التكنولوجيا فى المنهج بأقل جهد ممكن.

وتعمل الدول المتقدمة على تزويد أعضاء هيئة التدريس بجامعاتها بأجهزة كمبيوتر شخصية ودعم ذلك مادياً، ففى دراسة ادواردز Edwards (١٩٩٧)[١] والتى هدفت إلى إعداد مسح جامعى عن حجم الوسائل ومعاهد التعليم العالى فى ولاية كارولينا الشمالية لتحديد اهتمامات أعضاء هيئة التدريس المتفرغين بها من استخدام الكمبيوتر فى التدريس، ومدى توافر الاعتمادات لإمدادهم بأجهزة كمبيوتر شخصية، وتوصلت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بصفة إجمالية يستخدمون بالفعل الكمبيوتر بشكل شخصى، ولكن الاستجابات المكتوبة أثبتت أن اقتراح إدخال الكمبيوتر فى المنهج لا علاقة له باستخدامهم للكمبيوتر الشخصى.

وتقوم الدول المتقدمة بعمل مسح شامل لأعضاء هيئة التدريس بجامعاتها للتعرف على اتجاهاتهم نحو استخدام الكمبيوتر، واحتياجاتهم فى التدريب عليه. ففى دراسة لبدكر Lebediker(١٩٩٧)[٢]والتى أخذت صورة المسح الشامل لأعضاء هيئة التدريس فى (٥٩) جامعة فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، بهدف الكشف عن طبيعة استخدام أعضاء هيئة التدريس لتكنولوجيا الكمبيوتر واتجاهاتهم السائدة نحو تلك التكنولوجيا، وخبراتهم فى التدريب

---

(1) Gloria Edwards: Concerns of Faculty Members in Higher Education about Using Computers, (Doctoral Dissertation, University of Illinois at Urbane – Champaign), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 10 – A, April 1998, P. 3897.

(2) Elliot Scott Lebediker: Computer Attitudes and Usages, An Exploratory Survey of Higher Education Faculty, (Doctoral Dissertation, University of New York at Albany) Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 4 - A, October 1997, p. 1164 .

على تلك التكنولوجيا، وأظهرت الدراسة وجود فروق فى مجالات استخدام الكمبيوتر والتدريب والاتجاه حسب متغيرات نظام الكلية ونوع وسن عضو هيئة التدريس، كما فسرت الدراسة النتائج من وجهة النظر النفسية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس، وكذا فى ضوء توافر الأجهزة والإمكانات من قبل الإدارة التربوية، والتمويل والتخطيط من الناحية السياسية.

وفى دراسة جراندر Gardner (١٩٩٧)[1] والتى استهدفت التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين استخدام التكنولوجيا داخل العملية التعليمية من قبل أعضاء هيئة التدريس، وبين مستوى قلق الكمبيوتر كما يقاس بمقياس قلق الكمبيوتر (CAS)، Computer Anxiety Scale والذى طبق على عينة قوامها (١٢٤) من أعضاء هيئة التدريس فى ثلاث من كليات المجتمع فى ميدوست Midwest بهدف التعرف على اتجاهاتهم نحو الكمبيوتر وغير ذلك من العوامل الشخصية المتعلقة بذلك، توصلت إلى وجود اتجاهات موجبة لدى أولئك الذين يستخدمون التكنولوجيا فى إعداد المحاضرات والامتحانات والعروض فوق الرأسية والجداول، كما توصلت إلى وجود ارتباط قوى بين استخدام التكنولوجيا المتقدمة وخبرات استخدام الكمبيوتر، كما كشفت النتائج عن علاقة موجبة بين خبرة الكمبيوتر وقلق الكمبيوتر.

وكما اهتمت الجامعات فى الدول المتقدمة بإكساب أعضاء هيئة التدريس بها مهارات استخدام الكمبيوتر، اهتمت أيضاً بإكسابهم اتجاهات ومهارات استخدام شبكة الإنترنت، ففى دراسة باكستر Baxter (١٩٩٧)[2] والتى هدفت إلى قياس تصورات أعضاء هيئة التدريس عن جودة وسهولة وصول برامج الكليات التى يتم تقديمها عن طريق الإنترنت كأحد أساليب التعلم عن بعد، توصلت فى نتائجها إلى أن هناك اتفاقاً بين أعضاء هيئة التدريس على أن تلك البرامج ذات جودة عالية وجعلت تعليم الخريجين أكثر سهولة فى التلقى بوجه عام، كما أكد معظم أفراد العينة على أنهم يعتبرون أنفسهم معَدين بشكل مناسب لتدريس تلك البرامج المشار إليها عن طريق الإنترنت.

كما توصلت الدراسات الحديثة فى مجال استخدام أعضاء هيئة التدريس لشبكة الإنترنت إلى أن الفصول الدراسية للمعلمين المستخدمين للإنترنت تكون أكثر إيجابية وفاعلية

---

(1) Sandi B. Gardner: The Relationship between Faculty Computer Anxiety and Computer Use in the Community College Classroom, "Doctoral Dissertation, Walden University", Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 3 – A, September 1997, p. 831.

(2) Joseph Turney Baxter: Faculty Perceptions of Accessibility and Quality of College Graduate Programs Offered via Internet, (Doctoral Dissertation, The University of Alabama), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 6 – A, December 1997, p. 2096.

عن الفصول التقليدية، ففى دراسة Townley (١٩٩٧)[١] والتى هدفت إلى وضع قاعدة بيانات عن المعلمين والطلاب المهتمين بالإنترنت كوسيلة لتلقى دورة فى كلية المجتمع، وذلك عن طريق دراسة تصورات المعلمين والطلاب عن فاعلية تعليم الإنترنت والقضايا الفنية المتعلقة ببناء وتطوير وتلقى دورات الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن التفاعل داخل فصول المعلمين المستخدمين للإنترنت كان أكثر عما كان عليه فى الفصول التقليدية، كما أوصت الدراسة بإنشاء مركز لتعليم الإنترنت فى كل كلية مجتمع، وإنشاء مديولات تدريبية بهدف تقديم أساسيات التدريس عن طريق خطوط الاتصال لمعلمى المستقبل فى مجال الإنترنت.

وكما اهتمت الدول المتقدمة بتوافر المتطلبات المهنية المتعلقة باستخدام الكمبيوتر والإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس بها، اهتمت بإكسابهم مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية الأخرى، كالتليفزيون التفاعلى ففى دراسة Spurgin (١٩٩٦)[٢] والتى هدفت إلى الكشف عن تجارب أعضاء هيئة التدريس مع التليفزيون التفاعلى، ومن خلال استعراض الوثائق والملاحظة والمقابلات الشخصية تم بحث تصورات أعضاء هيئة التدريس ودافعيتهم نحو تجريب تلك الوسيلة الجديدة، توصلت إلى أن الاستخدام الحكيم للتكنولوجيا يزيد إنتاجية أعضاء هيئة التدريس، واتصالهم بالمؤسسات. واقترحت الدراسة إجراء مزيد من البحوث حول قبول أعضاء هيئة التدريس ورفضهم للتكنولوجيا الجديدة وأن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تقييمهم.

وفى دراسة Gilchrist (١٩٩٧)[٣] والتى هدفت إلى التوصل لفهم أكثر لتصورات أعضاء هيئة التدريس فى جامعة St. Cloudstate فيما يتعلق بالأخذ بأسلوب التليفزيون التفاعلى وتحديد الأشياء التى تسهل أو تعوق عملية الأخذ بالابتكار الجديد، توصلت إلى ارتباط رغبة أعضاء هيئة التدريس فى الاستمرار فى التدريس باستخدام التليفزيون التفاعلى بتصوراتهم واتجاهاتهم نحو قدرة التليفزيون التفاعلى على:

---

(1) Rod Mathew Townley: Students' and Instructors' Perceptions of Internet Education in the Community College. (Doctoral Dissertation Colorado State University), Dissertation Abstracts International. Vol. 58. No. 6 – A. December 1997. p. 2016.

(2) Michael Edward Spurgin: Faculty Reaction to Interactive Television: A preliminary Examination of Institutional Realignment Required to Support the Adoption of Change (Doctoral Dissertation. University of Nebraska - Lincoln). Dissertation Abstracts International. Vol. 57. No. 11 – A. May 1997. p. 4670.

(3) Cheryl B. Gilchrist: Faculty Attitudes and Perceptions Toward Utilizing Interactive Television, (Doctoral Dissertation. University of Minnesota). Dissertation Abstracts International. Vol. 58. No. 4 - A. October1997. PP. 1216 – 1217.

أ - المساعدة فى خدمات التعليم المستمر للطلاب وإتاحة الاتصال المتزايد بالجامعة.

ب - زيادة النمو والتطور المهنى.

ج- ضمان جودة التدريس وتفاعل الطلاب مع تلك المقررات.

د- المساهمة فى التدريس الفعّال من خلال الدعم الإدارى والفنى المناسبين.

كما أشارت الأدبيات إلى أن استخدام أعضاء هيئة التدريس للوسائل التكنولوجية الحديثة يرتبط بخبرة أعضاء هيئة التدريس، كما يزيد من التحكم فى التدريس لمستخدمى تلك الوسائل، ففى دراسة Drabier(١٩٩٧)[١] والتى هدفت إلى الكشف عن العوامل التى تؤثر فى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكليات التمريض نحو استخدام الفيديو التفاعلى فيما بين أعضاء هيئة التدريس الجدد فى بعض الجامعات المنتقاة، توصلت إلى أنه توجد لدى غالبية أعضاء هيئة التدريس الرغبة فى الاستعانة بالفيديو التفاعلى لتدريس المحاضرات النظرية، كما وجد أن الدرجة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الذين يستخدمون الفيديو التفاعلى فى التدريس أعلى ممن لا يستخدمونه، كما وجد أن مستوى التحكم فى التدريس لمن يستخدمون الفيديو التفاعلى أعلى ممن لا يستخدمون وسائل الاتصال عن بعد فى التدريس.

إن توافر المتطلبات المهنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد عضو هيئة التدريس على التعلم المستمر وزيادة نموه المهنى، ففى دراسة Powell (١٩٩٦)[٢] والتى هدفت إلى التعرف على مدى إيجابية أعضاء هيئة التدريس لاستخدام البث الفضائى كطريقة للاتصال من أجل التعلم المستمر، توصلت إلى أنه يمكن أن تساعد الأقمار الصناعية وتقنيات الاتصال الأخرى فى تحسين اتصالات أعضاء هيئة التدريس، وبالتالى فى تعلمهم المستمر، كما أفاد أغلب أفراد العينة بإيجابية استخدام البث الفضائى فى الاتصال، كما تشير دراسة Henry (١٩٩٨)[٣] والتى هدفت إلى بحث كيفية استخدام أعضاء هيئة التدريس للاتصالات عن طريق الشبكات كوسيلة من وسائل البحث، إلى أن البريد الإلكترونى أكثر الأشكال

---

(1) Renée Drabier: Factors Affecting Faculty Attitudes toward Use of Interactive Video as an Instructional Delivery System in Selected Graduate Programs in Texas", (Doctoral Dissertation, Texas A& M University), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 7 – A, January 1998, p. 2558.

(2) Albert E. Powell: Using Satellite Broadcast to Assess Faculty Reactions to Organizational re – Structuring, (Doctoral Dissertation, Texas A & M University), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 1 - A, Joly1997, p.59.

(3) Paul David Henry: Faculty Use of Network Communication as Medium for School Work, (Doctoral Dissertation, New York University), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 12 – A, June1998, p. 4623.

استخداماً بصفة يومية وأن الاتصال بالزملاء كان الأكثر حدوثاً عن طريق الاتصال من خلال الشبكة، وأن أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى العلوم الطبيعية وعلوم الكمبيوتر استخدموا شبكة الاتصالات فى الأنشطة البحثية أكثر من أعضاء هيئة التدريس ذوى التخصصات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن إدخال التكنولوجيا الحديثة فى التعليم الجامعى، وبالتالى ضرورة استخدام أعضاء هيئة التدريس لها، ينبغى أن يخطط له على مستوى القمة أولاً؛ بحيث تشمل خطة التعليم الجامعى شراء أجهزة حديثة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس عليها بمراكز التكنولوجيا على غرار المراكز المنتشرة فى الدول المتقدمة، ففى دراسة Peterson (١٩٩٨)[1] والتى هدفت إلى اكتشاف ومقارنة الإستراتيجيات التى تستخدمها جامعتان لدمج استخدام التكنولوجيا فى عملية التعليم والتعلم وكيفية قبول أعضاء هيئة التدريس لتطبيق هذه التكنولوجيا، توصلت الدراسة فى نتائجها إلى أن مراكز التكنولوجيا تعد أسلوباً شائعا لإدخال التكنولوجيا فى عملية التعليم والتعلم، كما ينظر إلى استراتيجية إدخال التكنولوجيا على أنها مبادرة من القمة إلى القاعدة من مجلس الوزراء، كما يرى أعضاء هيئة التدريس والإداريون أن إدخال التكنولوجيا سوف يحسن عملية التعليم والتعلم، وينظر إلى الفصول الذكية على أنها طريقة مبسطة لإدخال التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن إدخال التكنولوجيا الحديثة داخل حجرات الدراسة يسبقه بعض الاستعدادات: كالإضاءة المناسبة، وتنظيم المقاعد بحيث تكون حجرات الدراسة معدة لأكثر من وسيلة وليس وسيلة واحدة، ففى دراسة Hauck (١٩٩٦)[2] التى قام فيها بإجراء مقابلات شخصية مع أعضاء هيئة التدريس وطلابهم فى مركز الوسائل بهدف التعرف على أهم الوسائل التكنولوجية التى يجب تركيبها واستخدامها فى الفصول الجامعية، توصلت الدراسة إلى أن أهم تلك التجهيزات: أجهزة الكمبيوتر المزودة بأقراص الليزر وشاشات عرض متحركة، وكاميرات فيديو، وعارضات فيديو، وأجهزة كاسيت، ودوائر تلفزيونية مغلقة، وأجهزة فيديو وميكرفونات. وأن هذه الوسائل من شأنها أن تؤدى إلى جودة التقويم والانتقال والفعالية والكفاية والوضوح والمساواة والحاجة لأسلوب الفريق وأساليب بحثية جديدة

---

(1) Denise Marie Peterson: A Case Study of Incorporating Technology in the Curriculum and Faculty Attitudes, (Doctoral Dissertation, University of South Dakota), Dissertation Abstracts International, Vol. 59, No. 3 – A, September1998, p. 752.

(2) Rita Marilyn R. Hauck: Media Integration in University Classroom,(Doctoral Dissertation, University of Kansas), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 3 – A, Semtember1997, p. 831.

مترابطة. وأوصت الدراسة بضرورة تزويد الفصول بالوسائل وأن تصمم تلك الفصول بطريقة يراعى فيها الاهتمام بتنظيم المقاعد، وكذلك الإضاءة، وشاشات العرض، وصيانة الأجهزة.

وتهتم الدول المتقدمة بدراسة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوسائل التكنولوجية الحديثة ومدى استخدامهم وتدريبهم على تلك الوسائل،وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الجامعى الذى يستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة أقل كلفة من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، فبالنظر إلى البنية الأساسية المادية وتكلفة العمليات التعليمية يمكن القول أن الجامعات "الاعتبارية" – التى تعتمد على الوسائل التكنولوجية – أقل كلفة إلى حد بعيد من الجامعات التى تقدم تعليما (وجها – لوجه)، فبينما ترتفع التكاليف الثابتة كالأجهزة والمعدات وغيرها، فى التعلم عن بعد والتعلم المفتوح تنخفض التكاليف المتغيرة كمرتبات المعلمين. فالتعليم باستخدام الوسائل التكنولوجية يكلف أقل – بصفة عامة – من التعليم التقليدى وجهاً لوجه، وذلك بافتراض وصولنا من كلا النوعين إلى نتيجة متكافئة. بالإضافة إلى أن التعلم عن بعد والتعلم المفتوح يمثل نقلة فى التعليم نحو الحداثة، والعولمة، ويتجه نحو العقلانية، وتقسيم العمل، وتنويع الموارد، استجابة للتغيرات العديدة فى الطلب على التعليم، أضف إلى ذلك أن التعلم عن بعد إلى جانب المعرفة يُمكّن الفرد من الحصول على اعتراف (شهادة) بمهاراته السلوكية والحياتية عن طريق إجراء معين (اختبارات – تقدير الزملاء – نوع من البرهنة عليها.... الخ) ويتم اختبار هذا الإجراء فى بيئات مختلفة فى أوربا، وخاصة فرنسا[1].

ويتطلب استخدام عضو هيئة التدريس للوسائل التكنولوجية الحديثة اقتناء بعضها، والتدريب عليها، الأمر الذى يزيد الأعباء المادية والاقتصادية على عضو هيئة التدريس. ولكن سهولة تعامله مع تلك الوسائل يزيد من قدرته على تسويق إنتاجه العلمى، مما يعود عليه بالمقابل المادى الذى يزيد من دخله – بصفة عامة – عن عضو هيئة التدريس التقليدى الذى لا يملك التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

وأهم ما يميز الثورة التكنولوجية هى سمة الاقتحامية سواء كان مرغوباً فيها أو مرغوبا عنها، وذلك من خلال إدخال التحديث والتطوير المستمرين على الأجهزة التكنولوجية Hardware والبرامج والمواد التعليمية Software وابتكار كل ما هو حديث فى مجال التكنولوجيا، ويمثل اقتحام التكنولوجيا أحد التحديات التى تواجه المجتمع المصرى[2]. ولعل ذلك يلقى على عضو هيئة التدريس ضرورة تضمين المناهج والمقررات الجامعية بعض

---

[1] بيبرليفى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٧ – ٢٩٤.

[2] محمد على نصر: إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨ – ١١٤.

الموضوعات التى تتمشى مع متطلبات العصر مثل الكمبيوتر وكيفية استخدام شبكات المعلومات، والعلوم الطبيعية ودورها فى حل مشكلات البيئة، وأهم الوسائل التكنولوجية التى يمكن أن يستخدمها معلم المستقبل داخل حجرات الدراسة.

إن التغيرات التكنولوجية تعد من أكثر المتغيرات تأثيرا لما لها من أثر على باقى المتغيرات ويمكن اعتبار باقى المتغيرات (كالانفجار المعرفى - العولمة - التحديات الداخلية) كنواتج أو توابع للمتغيرات التكنولوجية، ولقد أدت تلك التغيرات إلى مجموعة من التوابع أو النواتج يشهدها هذا العالم منها: التحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية، التحول إلى التكنولوجيا العالمية، الحاسب الآلى وتطوراته، الاتصالات، الهندسة الوراثية،الليزر، الألياف الضوئية، الذكاء الاصطناعى ... وغيرها. وكان لظهور هذه التغيرات التكنولوجية آثار على أمور خطيرة منها: الوقت والمكان، والمواد الخام. فبالنسبة للوقت فقد حللت التكنولوجيا من قيوده فلم يعد قيدا بل أصبح موردا، وكان للثورة التكنولوجية أثر واضح فى ظهور تقرير سجناء الوقت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى إبريل ١٩٩٤، حيث أقرت لجنة سميت بسجناء الوقت تقريرا يهدف إلى إصلاح التعليم مؤكدة على أن الطلاب والمعلمين والمدراء وأولياء الأمور هم سجناء الوقت وأسرى الساعة المدرسية والتقويم المدرسى، كما يدعو التقرير إلى إعادة النظر فى طول وهيكل اليوم الدراسى وعدد أيام السنة الدراسية، كما أوصى بإعادة تشكيل المدرسة حول التعليم وليس الوقت، وإصلاح عيب التصميم واستخدام الوقت بأساليب أفضل، والحفاظ على المدرسة مفتوحة لوقت أطول لتلبية احتياجات الأطفال والمجتمعات، وإعطاء المعلمين الوقت الذى يحتاجون إليه[١]. كما يمكن الاستفادة من تكنولوجيا التعليم فى تقريب الزمن الماضى للطلاب باستخدام نوعياتها المتعددة.

كما لم يعد البعد المكانى عقبة فى المواقف التعليمية، فقد حلت وسائل تكنولوجيا التعليم مشكلة البعد المكانى، فإذا كانت المصادر العلمية لا تبتعد كثيرا عن بيئة الموقف التعليمى فإنه يمكن استخدام الرحلة التعليمية لعمل زيادة لتلك البيئة، ولكن إذا تعذر ذلك لبعد المكان أو لارتفاع التكلفة فيمكن أن تستخدم وسائل متنوعة مثل الأفلام التعليمية للحد من تلك المشكلة[٢]. وقد ساعدت الثورة التكنولوجية على التغلب على عقبة المكان أيضا باستنباط أنواع جديدة من التعليم منها التعليم عن بعد والتعليم المفتوح مع تغيير دور المعلم من المصدر الرئيسى للمعرفة إلى منظم وموجه للعملية التعليمية.

---

(١) فؤاد احمد حلمى، محمد عبد الحميد محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١-٥٨.

(٢) الغريب زاهر، إقبال بهبهانى: تكنولوجيا التعليم نظرة مستقبلية. القاهرة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ٦٢.

ويمكن أن يتغلب عضو هيئة التدريس على عقبة المكان باستخدامه للوسائل التكنولوجية الحديثة للتواصل مع الجامعات العربية والأجنبية مما يتطلب قدرته على ذلك التواصل، حتى يكون عضو هيئة التدريس على ألفة مستمرة بالبحوث والدراسات فى مجال تخصصه.

كما أدت هذه التغيرات التكنولوجية إلى نتيجة مفادها أن الثروة المادية ليست الأساس فى تحقيق التنمية ولكن صار الإنسان هو الأساس، ولما كان التعليم صناعة للإنسان لذا كان من الضرورى الاهتمام بمؤسساته ومدخلات تلك المؤسسات بما فيها عضو هيئة التدريس، وذلك بإعداده فى ضوء ما يتطلبه تحدى التقدم التكنولوجى.

إن قضية الإعداد لعضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية تحتاج إلى إعادة نظر، وذلك حيث يتم التركيز فى الإعداد على البحث العلمى، وقد يرتبط ذلك البحث بخدمة المجتمع والبيئة إلا أن تلك الجامعات – غالبا – لا تضع فى اعتبارها أن وظيفة عضو هيئة التدريس الأساسية والتى يجب إعداده فى ضوءها هى التدريس لطلاب الجامعة، وهو الأمر الذى يحتم عليه ضرورة توافر المتطلبات المهنية اللازمة للقيام بهذه الوظيفة بشكل يتماشى مع الجديد فى تكنولوجيا التعليم.

ولا يتوقف ضعف الإعداد لعضو هيئة التدريس على الجامعات المصرية، بل إن أكثرية أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات العربية لم يتلقوا أى تأهيل تربوى ومهنى قبل الالتحاق بمهنة التدريس، فقد كانت الشهادة العلمية (الدكتوراه) هى السبيل لمزاولة مهنة التدريس، مع أن هذا التأهيل يعد من أبرز الشروط الواجب توافرها فى من يرغب العمل فى مهنة التدريس، وهو اليوم أشد ضرورة من أى وقت مضى نظرا لكثرة وأهمية الوسائل التكنولوجية التى يجب أن يتعامل معها[1].

ولقد اهتمت الجامعات بالدول المتقدمة بتقديم برامج ودورات لإعداد الهيئة المعاونة (المعيدين – المدرسين المساعدين) إعدادا يؤهلهم للعمل فى مجال التدريس الجامعى. وتشتمل البرامج على أصول التدريس وطرائقه وأساليبه والتدريب العملى على القيام بالتدريس، كما تحرص تلك الدول على أن تقدم أثناء عمل أعضاء هيئة التدريس دورات تدريبية قصيرة تعتمد على أساليب المناقشة والحلقات الدراسية والمؤتمرات، حيث يحاضر الأساتذة فيها وتتم

---

[1] مهدى صالح السمرائى: استراتيجيات وأساليب التدريس المتبعة لدى أعضاء الهيئة التدريسية فى كليات التربية فى بغداد. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية، المجلد ٢٠، العدد الأول، يونيه ٢٠٠٠، ص ص ٨٧ – ١١٠.

مناقشة موضوع معين من مستحدثات التدريس الجامعى، أو تناول مشكلة طلابية أو دراسية، أو منهج دراسى، ويشترك فيها أساتذة التربية مع أساتذة التخصص[1] وتسير التكنولوجيا الحديثة بسرعة كبيرة لدرجة أن خمسة أجيال من تكنولوجيا الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر استغرقت أقل من (٥٠) عاما منذ عام ١٩٤٤، فى الوقت الذى بقيت التربية مكانها أو تطورت بشكل بطىء وكأنها تعيش عصر الصناعة اليدوية، بينما يتخرج طلابها لعصر الثورة المعرفية التكنولوجية (الموجة الثالثة) التى تلت موجة الثورة الزراعية، وموجة الثورة الصناعية[2].

وهذه التغيرات التكنولوجية لها انعكاساتها على عضو هيئة التدريس كصاحب مهنة ترتبط بالتكنولوجيا، كأن يكون قابلا للتعلم، وأن يحصل على تدريب مستمر على التكنولوجيا الجديدة فى طرق التدريس، والعمل على الارتقاء بمستواه والتخطيط للبرامج التعليمية، وتصميم بيئة التعلم، والانتقال من مجرد إلقاء المحاضرات بالطريقة التقليدية النظرية إلى تصميم المواقف التعليمية واختيار الوسائل المختلفة كمصادر للمعلومات، حيث أصبحت مهمته تسهيل عملية التعلمFacilitator، كما أصبح دوره موجها لنشاط المتعلم عند الحاجة إليه وليس المتحكم فى المتعلم والمسيطر على الموقف التعليمى كما كان من قبل.

وتعد سيادة الاتوماتية صدى لانتشار التكنولوجيا وما حدث بها من تقدم، ففى كل يوم نسمع أو نشاهد مبتكرات جديدة من الآلات الزراعية والصناعية والطبية والعلمية والحرفية والفضائية وسواها. وينعكس هذا التطور على تقنيات العمل وأساليب الحياة فيبدلها أو يغير الكثير من أنماطها، الأمر الذى يواجه التعليم العالى وهو أداة التأهيل للعمل والحياة بمطالب عدة، يأتى على رأسها ضرورة مواكبة التجديد التقنى بالإطلاع عليه والبحث فيه ونقله للجيل الجديد وتأهيله للتعامل مع التقنيات الجديدة[3].فضلا عن أن مؤسسات التعليم ذاتها أصابها ما أصاب مؤسسات العمل الأخرى من ذيوع وانتشار لتلك التقنيات. فعلى سبيل المثال فإن المكتبات كأماكن ومصادر للمعارف تحولت من مبانى ضخمة أو كبيرة إلى أماكن ضيقة وصغيرة، فيمكن إصدار أى كتاب أو صحيفة تم إصدارها حتى الآن، على شريحة فى حجم

---

[1] طلال محمد عادل سليمان: تصور مقترح لتطوير دورات إعداد المعلم الجامعى فى جامعة حلوان، المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية التربية جامعة حلوان "تطوير نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة"، المجلد الثالث، مايو ١٩٩٩ ص ص ٦٩٩ – ٧٣٨.

[2] محمد عبد الرازق ابراهيم ويح: تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام بكليات التربية فى مصر فى ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩، ص ٣١.

[3] أنطوان رحمة: تأملات فى المشكلات والعقبات التى تواجه التعليم العالى فى المشرق العربى، قراءات حول التعليم العالى، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية (يوندباس) ع٤، ١٩٩٢ ص٣٣.

بطاقة ائتمان صغيرة. كما أصبح من الممكن أيضا دراسة الظواهر الأكثر تعقيدا بفضل هذا التقدم المذهل فى التكنولوجيا الحديثة[١].

إن الثورة التكنولوجية والعلمية لها العديد من التداعيات والآثار وإن التعليم على وجه العموم وبالتحديد التعليم الجامعى له دور فعال فى قيادة تلك الثورة، إلا أن التعليم الجامعى المصرى وقف جامدا أمام تلك الثورة التكنولوجية فلم يغير من برامجه أو فلسفته وظل ثابتا[٢]. فى الوقت الذى تتطور فيه التكنولوجيا، ويتصف هذا التطور التكنولوجى بعدة سمات[٣]:

أ - أنه تطور يحدث بمعدلات متسارعة للغاية إلى الحد الذى ضاقت فيه الفجوة الزمنية التى تفصل بين نتائج الاكتشاف العلمى وبداية تطبيقه عمليا، وهذا يتطلب تطوير التعليم الجامعى بصفة مستمرة وسريعة لملاحقة التطور السريع فى التكنولوجيا وضرورة النمو المهنى والتعليم المستمر لعضو هيئة التدريس حتى لا تحدث فجوة بين إعداده وتطورات العصر، فيجب أن يحصل عضو هيئة التدريس على تدريب أثناء الخدمة in Service training على أهم الوسائل التكنولوجية الحديثة التى ترفع من كفاءة المعلم، ولما كان المعلم تتغير أدواره وتتطور، فهو بالتالى يجب ألا يتوقف عند حد برنامج الإعداد بل لابد أن يتبع ذلك تدريب مستمر يتميز بالديمومة والاستمرارية[٤]. ولتدريب المعلمين على الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا الجديدة أهمية كبيرة، باعتبارهم القادرين على توصيل ما تعلموه لطلابهم، وبصفة خاصة عضو هيئة التدريس بكليات التربية حيث من الحكمة أن ندرب معلم المعلم على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الجديدة، حتى يكون الطالب المعلم على ألفة مستقبلا بتلك التكنولوجيا[٥].

ب- سيؤدى هذا التطور إلى مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم، بمعنى أن الثورة التكنولوجية هى التى ستمثل الأيديولوجية الجديدة التى سيتنافس حولها المتنافسون،

---

[١] حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص ٤٠.

[٢] محمود مصطفى محمد الشال: تطوير التعليم الجامعى المصرى فى ضوء التغيرات المجتمعية "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٢٨.

[٣] على الدين هلال: النظام الدولى الجديد الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم الفكر، المجلد ٢٣، ع ٣، مارس ١٩٩٥، ص ص ٩-٢٤.

[٤] إبراهيم عبد الرافع السمدونى: دراسة تقويمية لدور معلم الكبار الأميين فى مصر فى ضوء الكفايات اللازمه له، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه التربية، جامعة الازهر، ١٩٩٨، ص ٦٠.

[٥] السيد محمد ناس، نهى عبد الكريم: الجامعة والعولمة، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"، الجزء الأول، مايو ١٩٩٩، ص ص ٢٤٠ - ٢٥٥.

وذلك بعد أن تراجعت الخلافات الأيديولوجية التقليدية والتى عرفها العالم بشكل خاص خلال الفترة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط دولة الاتحاد السوفيتى. ومن هنا فإن ميدان المنافسة البشرية لم تصبح محلية أو إقليمية، ولابد وأن يكون لأى مجتمع يرغب فى البقاء مكان بين المجتمعات المتقدمة، ولن يكون ذلك إلا بجعل التربية وسيلة للتغلب على تحديات العصر إذ أن التربية بمراحلها وأنماطها المختلفة ضرورة اجتماعية واقتصادية تمليها متطلبات التنمية للأقطار التى تنشد التقدم، وإذا كان التعليم بشكل عام يمثل الوسيلة المثلى لتطوير الموارد البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة فإن التعليم الجامعى هو المرحلة المهمة والبارزة لتحقيق ذلك التقدم[1].

ج- اعتماد هذه الثورة التكنولوجية على المعلومات والمعرفة، بما يعنيه ذلك من كونها تؤسس على مصدر متجدد ولا نهائى، قوامه العقل الإنسانى ذاته، ومؤدى ذلك أن الاستثمار الصناعى فى الدول عموما يتوقع له أن يتجه من التركيز على مجالات البناء والآلات إلى الاستثمار فى مجالات المعرفة والبحث العلمى، ويعتبر التعليم من أهم المؤسسات التى تعنى بالعقل الإنسانى وإيصال المعرفة والمعلومات إليه. فالتنمية الشاملة فى المجتمع تعتمد فى عصر المعلوماتية على تطوير التعليم ومدخلاته التى يعد من أهمها عضو هيئة التدريس، وهذا يتطلب أن يكون عضو هيئة التدريس بالجامعة على درجة عالية من الثقافة والمعرفة، وأن يكون قادرا على اختيار المعلومات وانتقاء النافع منها. وقد خرج من مفهوم التكنولوجيا مفهومان هما[2]:

تكنولوجيا التعليم Instructional technology، تكنولوجيا التربية Educational technology، وإذا كانت تكنولوجيا التعليم تعمل على تطبيق المعرفة المنظمة فى حل مشكلات تتعلق بالمواقف التدريسية المتضمنة بالمؤسسات التعليمية. فإن ذلك الأمر تؤكده الجمعية الأمريكية للاتصالات التربوية والتكنولوجيا، إذ ترى مفهوم تكنولوجيا التعليم على أنه عملية مركبة متكاملة تشمل الأشخاص، وأساليب العمل، والأفكار والموضوعات والأدوات والتنظيمات التى نتبعها لتحليل المشكلات واقتراح الحلول وتطبيقها، ثم تقييم وإدارة هذه الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات، وتتناول المواقف التى يكون منها التعليم هادفا ويمكن التحكم فيه، حتى يتم تحقيق الأهداف المطلوبة بدرجة عالية من الكفاءة والإتقان.

---

[1] محمد بن أحمد الرشيد: التحديات المعاصرة والمستقبلية فى التعليم الجامعي فى دول مجلس التعاون، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص عن بحوث مؤتمر تربية الغد فى العالم العربى، الجزء الأول، مارس ١٩٩٧، ص ص ١-٤٧.

[2] حسين حمدى الطوبجى: التكنولوجيا داخل الفصل. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم الفكر، المجلد ٢٤، العدد الأول، سبتمبر ١٩٩٥، ص ص ١٤٣ - ١٦٣.

والتربية كنظام System يشمل جميع عناصر ومكونات النظام التربوى، ويصبح التعليم بمثابة النظام الفرعى Sub – System الذى يهتم بأحد جوانب التربية وهى عملية التدريس بما تشمله من مكونات وتفاعلات، وبذلك تصبح تكنولوجيا التعليم هى النظام الفرعى من تكنولوجيا التربية، وللتكنولوجيا انعكاساتها على القيم التربوية فى المجتمع فهى تدعم وترسخ قيم مثل التخطيط للمستقبل، والمعرفة، والطموح، وتصدع وتخلخل قيم أخرى مثل التعاون ومساعدة الآخرين وغيرها من القيم الدينية التى تتعرض لما تبثه وسائل الإعلام الحديثة، ومن ثم ينبغى على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة التركيز فى المناهج القائمة على المعلومات التى تعمل على تكوين الهوية كالتاريخ واللغة العربية والتربية القومية، والمعلومات التى تنمى القيم الدينية الصحيحة كالقرآن وعلوم الحديث وغيرها. والمعلومات المرتبطة بالتربية البيئية والسكانية والصحية.

إن تطبيق التكنولوجيا فى مجال التعليم يعنى استيعاب متغيرات العصر وخاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا والجمع بين نتائج المعرفة العلمية فى كثير من الميادين وتطويعها على أسس علمية لمعالجة المشكلات التى تواجه التعليم سواء على مستوى تصميم الدروس، أو مستوى تطوير المناهج، أو إدارة العملية التعليمية، أو تطوير أساليب التدريس، أو وضع استراتيجيات خاصة للتدريس ولأنماط التعليم المختلفة والتعلم الذاتى على وجه الخصوص[١].

إن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد فى الأجيال القادمة، فسوف يتيح هذا "الطريق" ظهور طرائق جديدة للتدريس ومجالاً أوسع بكثير للاختيار، وعلى الرغم من أن حجرة الدراسة ستظل كما هى حجرة للدراسة، فإن التكنولوجيا ستغير الكثير من التفاصيل فالتعلم داخل حجرة الدراسة سوف يتضمن عروضاً متعددة الوسائط، كذلك سيكون بإمكان كل طالب أن يحصل على سؤاله مجاباً تلقائياً مع استفهامات الطلاب الآخرين، بل سيمضى طلاب الفصل جزءاً من اليوم الدراسى على كمبيوتر شخصى فى استكشاف المعلومات فرادى أوفى مجموعات، وسيركز المعلم على حل المشكلات أكثر من تركيزه على إلقاء المحاضرات[٢]. وهذا يوجب على عضو هيئة التدريس الاستفادة من التقنيات التعليمية الحديثة فى جملة من الاستخدامات[٣]:

---

[١] حسين حمدى الطوبجى: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٣ – ١٦٣.

[٢] بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ٢٣١، مارس ١٩٩٨، ص ص ٣٠٢ – ٣٢٠.

[٣] لطفى الخطيب: اتجاهات المعلمين فى محافظة إربد نحو تكنولوجيا التعليم. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية، المجلد ٢٠، العدد الأول، يونيه ٢٠٠٠، ص ص ١١١ – ١٣٠.

- تنمية عناصر الإبداع والابتكار لدى كل من عضو هيئة التدريس والطلاب.
- تزويد العائد أو المردود من عملية التدريس.
- تنويع مصادر التعلم لدى كل من عضو هيئة التدريس والطلاب.
- تحديث العملية التربوية بكافة جوانبها.
- إزالة الملل الذى يمكن أن يتسرب إلى الطلاب.
- استخدامها كعامل معزز لتعليم الطلاب.
- تغيير دور عضو هيئة التدريس من ملقن إلى موجه ومرشد.
- استخدامها للتنويع فى أساليب العرض والتدريس.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
- إثارة دافعيه الطلاب للتعلم.

إن كل هذه التغيرات التى تحدثها التكنولوجيا تمثل تهديدا حقيقيا للمؤسسات التعليمية التقليدية، وستظهر حتما أشكال مختلفة لتقديم الخدمة التعليمية، وستوجد مدارس بلا حوائط، ومدارس بلا صفوف، وفصول بلا مدرسين، ومناهج بلا هيكله[1]. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ما أهم المتطلبات المهنية اللازمة لعضو هيئة التدريس حتى تتوافق المؤسسات التقليدية مع تلك الضغوط والتحديات؟ ولعل من أهم تلك المتطلبات المهنية قدرته على توظيف نتائج البحوث فى تطوير العملية التعليمية، وتطوير مؤسسات التعليم التقليدية لتتلاءم ومطالب عصر المعلومات والتكنولوجيا، كما يتطلب ذلك أيضا قدرة عضو هيئة التدريس على العمل مع زملائه من خلال الفريق، وذلك لإجراء البحوث التطبيقية التى تسهم فى مواكبه المؤسسات التعليمية للتغير التكنولوجى السريع، كما يتطلب ذلك قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام مصادر المعلومات باللغات الأجنبية وذلك حتى يكون على اطلاع مستمر بتجارب الدول المتقدمة فى تطوير نظمها التعليمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معظم ما تنشره مصادر المعلومات كشبكة الإنترنت وغيرها يكون باللغة الإنجليزية، الأمر الذى يحتم عليه إتقان إحدى اللغات الأجنبية وبصفة خاصة اللغة الإنجليزية.

لقد أثر التقدم التكنولوجى فى النظم التعليمية بدرجة عالية، فالتغيرات الحادثة فى الإنتاج من جراء التقدم التكنولوجى قد زادت من الصعوبات التى تواجه خريجى الجامعات فى عالمهم الجديد، فلم يعد فى وسع الجامعات تعليم طلابها على وظائف ثابتة، لأن الوظائف التى

---

[1] نبيل على: العرب وعصر المعلومات. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع ١٨٤، أبريل ١٩٩٤، ص ٤٠٧.

يلتحقون بها بعد انتهاء دراستهم ربما تختفى من جراء طبيعة التغيرات التكنولوجية[1]. ومما يزيد من هذه الصعوبة تضاؤل إمكانية التنبؤ بالمهن التى ستختفى مستقبلا وطبيعة المهن الجديدة التى ستحل محلها، مما يزيد من المهمة الملقاة على التعليم الجامعى باعتباره الأداة القادرة على استشراف الواقع الجديد ومعايشته فى حدود الزحام الهائل للتكنولوجيا الحديثة.

كما يؤدى تضاؤل إمكانية التنبؤ بما ستكون عليه مهنة التعليم الجامعى فى ظل سرعة التغيرات التكنولوجية إلى ضرورة أن يتوافر فى عضو هيئة التدريس بالجامعة الألفة المستمرة بالبحوث الحديثة فى مجال مهنة التدريس، وأن يكتسب مهارة التعامل مع ما يستجد من أجهزة تكنولوجية، وأن يتنبأ بالمتغيرات المستقبلية وأن يكون على استعداد للتعامل معها.

وكما تقوم الثورة التكنولوجية بدور التحدى للنظم التعليمية، فإنها يمكن أن تقوم بدور الميسر والمسير للعملية التعليمية بتلك النظم. فترى إحدى دراسات اليونسكو[2] أن للثورة التكنولوجية خاصة فى جانب تكنولوجيا المعلومات دورا يمكن أن يؤديه فى فكر التربويين ومتخذى القرارات، وفى ممارساتهم وسياساتهم التعليمية وذلك بطريقتين:

الأولى: تؤدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة دورا هاما فى حل المشكلات، ومواجهة التحديات التى تواجه النظم التعليمية مثل سرعة تغير المعرفة المطلوب تعليمها، ومواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب من خلال وسائل تعليمية تتيح المزيد من تفريد التعليم، وتحقق مرونة فى التطبيق وإيجابية المتعلمين بمناشطهم التعليمية، كما تساعد فى خفض الكلفة فى ظل التحديات الاقتصادية، وذلك من خلال ارتفاعها بمستوى العملية التعليمية وتقليلها من مظاهر الهدر، كما أنه لا غنى عنها فى ظل تعدد مصادر المعرفة.

الثانية: أن التطور التكنولوجى لم يعد بعيدا عن المجال التربوى، الأمر الذى ترتب عليه استحداث وسائل تعليمية عديدة تنتمى إلى مجال التكنولوجيا، كأجهزة العرض، والحاسبات الآلية وشرائط الفيديو وغيرها. بل أن كثيرا من مؤسسات إعداد المعلم أنشأت ضمن أقسامها العملية قسما لتكنولوجيا التعليم، ووحدات للتداول لما يمكن أن يحتاجه المعلمون من وسائل وأجهزة لمعينات تعليمية، وقد يؤدى ذلك بمرور الوقت بنظمنا التقليدية إلى التحول من المواد المطبوعة والتلقين والحجرات ثابتة المقاعد والجدران إلى نظم تعليمية قائمة على التقانة

---

(1) Me Chntoch R.: Power and Pedagogy: Transforming Education through Information Technology, Institute of Learning Technologies. New York, 1992. p.5.

(٢) بيبرليفى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.

وأقراص الليزر والتعلم الذاتي والتعلم المفتوح[١]. الأمر الذى يصل فيه المجتمع إلى الاعتماد على التكنولوجيا بصفة أساسية، حيث تكون أنظمة المعلومات الآلية والمكتبات الإلكترونية والملفات الآلية للمعلومات والموسوعات، والمعاجم و الأدلة والفهارس مخزونة آلياً بحيث تُحمل فى حقيبة اليد بدلاً من كثرة الأوراق التى تحتاج إلى أماكن واسعة ومجهود كبير فى استدعاء المعلومات.

وفى الوقت الذى يشير فيه التربويون إلى أن مفتاح التعليم فى القرن الحادى والعشرين، هو التكنولوجيا وانتشار الكمبيوتر وقد بدأت بالفعل برامج الحاسبات وتطبيقاتها تدخل حجرة الدراسة، لتحل محل طرق التدريس التقليدية، إلا أن الكثير من الدراسات التى أجريت فى العالم العربى كشفت عن قصور شديد لدى المعلمين فى مجال المعرفة والممارسات التكنولوجية[٢]،كما كشفت دراسة (عسقول)[٣] عن انخفاض مستوى مهارات استخدام المعلمين للوسائل التعليمية، وأوصت بعقد دورات تدريبية فى ميدان استخدام الوسائل التعليمية بهدف تنمية مهارات المعلمين فى هذا المجال. كما كشفت دراسة (عبد المنعم)[٤] عن رغبة أعضاء هيئة التدريس فى التدريب على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة (كـالكمبيوتر، قراءة الميكروفيش، الميكروفيلم... الخ)، ومعرفة مجالات استخدامها وطرق زيادة فاعليتها، وأن أفضل أساليب التدريب على الأجهزة هو البيان العملى، ومن ثم لابد من أن تتوافر مهارات استخدام الوسائل التعليمية والتدريب المستمر على ما يستجد منها، وغير ذلك من متطلبات مهنية لمواجهة هذا التحدى.

---

[١] محمد عبد السميع عيسى: التكيف الهيكلى والنظام التعليمى "رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، ع٢، ديسمبر ١٩٩٧، ص ص ٨ – ١٣٠.

[٢] محمود خليل أبودف: صيغة مقترحه لتكوين المعلم العربى على أعتاب القرن الحادى والعشرين، المؤتمر العلمى الثانى لكلية التربية جامعة أسيوط "الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد رؤية عربية"، المجلد الأول، إبريل ٢٠٠٠، ص ص ٩ – ٤٧.

[٣] محمد عبد الفتاح عسقول: تقويم مهارات استخدام الوسائل التعليمية لدى معلمى ومعلمات المرحلة الابتدائية العليا فى محافظات غزة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس،دراسات فى المناهج وطرق التدريس، ع ٥١، ١٩٩٨.

[٤] على محمد عبد المنعم: مرجع سبق ذكره.

وهكذا تبدو الحاجة ماسة إلى الاهتمام بتدريب المعلم العربى على تكنولوجيا التعليم، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق برنامج تعليمى يساعد المعلم على تنمية فهمه وكفاءته فى التصميم والإنتاج والاستخدام للمنتجات والنظم التكنولوجية[1].

مما سبق يتضح أن لتحديات التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع انعكاساتها على التعليم الجامعى بصفة عامة، وعلى عضو هيئة التدريس بكليات التربية بصفة خاصة، وأنه فى حاجة إلى مجموعة من المتطلبات المهنية التى تفرضها هذه التحديات حتى يتمكن من أداء مقتضيات وظيفته بطريقة فعالة، ويمكن أجمال أهمها على النحو التالى:

١- الألفة المستمرة بالبحوث والدراسات فى مجال التخصص.
٢- القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات.
٣- القدرة على استخدام مصادر المعلومات باللغات الأجنبية.
٤- القدرة على التواصل مع الجامعات العربية والأجنبية لإثراء الذات.
٥- القدرة على العمل من خلال الفريق.
٦- الانخراط فى مشروعات التعلم التعاونى.
٧- القدرة على إجراء البحوث التطبيقية التى تسهم فى مواكبة التغير التكنولوجى السريع.
٨- توظيف نتائج البحوث فى تطوير العملية التعليمية.
٩- القدرة على الابتكار والإبداع فى مجال العمل.
١٠- القدرة على تحويل النتاج العلمى إلى تطبيقات قابلة للتسويق.
١١- القدرة على إنجاز بحوث علمية لصالح مؤسسات رسمية ومنظمات جماهيرية.
١٢- القدرة على التعامل مع شبكة الإنترنت.
١٣- القدرة على استخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية وفى الأبحاث العلمية.

٢- الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى ومتطلباتهما المهنية

يعيش العالم فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ثورة معرفية، وربما تعد كلمة "انفجار" أصدق تعبير عن ذلك التزايد المتسارع والمستمر والشامل فى مجال العلم، والذى حظى باهتمام العديد من الباحثين على الرغم من تباين تعبيراتهم عنه، إلا أن كتاباتهم توحى بأن التزايد المعرفى يعد مذهلا للغاية.

---

[1] Thomorsu Wright and Donald Londa: Technology Education – A position Statement. Journal of the International Technology Education Associations. January 1993, p. 3.

إن الإنسانية لم تعرف فى تاريخها الطويل تفجرا فى المعرفة كما تشهده الآن، حيث ازداد عدد المجلات الدورية المنشأة للأغراض العلمية وأخذ يتضاعف مرة كل (١٥) سنة، وأدى التكاثر فى النشر العلمى الدورى إلى عجز رجل العلم عن مجاراته، وأصبح لا يستطيع الاطلاع على كل ما يصدر حتى فى مجال اختصاصه مما دعا إلى قيام مجلات ونشرات تحوى مختارات من المقالات العلمية أو ملخصات عنها تتضاعف هى الأخرى بسرعة أكبر وأصبحت النتائج العلمية تنمو بمتواليات هندسية متسارعة عقدا بعد آخر، حتى ليقدر أن أكثر من (٩٠%) من العلماء الذين شهدتهم البشرية عاشوا فى القرن العشرين، وراح نمو المعرفة على إطلاقها يتضاعف من (١٠ - ١٥) مرة فى كل عقد من أواخر القرن الماضى[١].

ومن المتوقع أن يزيد هذا الانفجار المعرفى وتزيد المعرفة - وخاصة المعرفة العلمية- خلال هذا القرن وخاصة بعد ظهور الحاسبات العلمية، والأقمار الصناعية، والبريد الإلكترونى، وشبكة الإنترنت... وغيرها، وبذلك تمثل المعرفة أحد التحديات الهامة التى تواجه المجتمع بصفة عامة، والتعليم بصفة خاصة.

ولقد نتج عن هذا الانفجار المعرفى العديد من النتائج والتأثيرات التى انعكست على التربية بشكل عام وبالتالى على طبيعة عمل المعلم ومهامه، فلقد أصبح الطفل الذى يدخل المدرسة لأول مرة يواجه قدرا من المعرفة العلمية يعادل على الأقل ضعف مقدار المعرفة التى يواجهها الطالب الذى كان فى مثل عمره قبل اثنتى عشرة سنة، من ناحية أخرى، فإن الشخص المتخرج من الجامعة سيعيش بعد تخرجه بسنوات قليلة وفق أفكار ومفاهيم لم تكن معروفة له، ولا لغيره من الناس تقريبا أثناء حياتهم الدراسية، وكأنه يعيش فى عالم مجهول. يضاف إلى ذلك الصعوبات المتزايدة فى اختيار المحتوى الدراسى نظرا لكم المعرفة الهائل والمتزايد، ولا سيما إذا أخذنا فى الاعتبار قصر اليوم الدراسى والعام الدراسى فى عالمنا العربى بشكل عام، ويضاف إلى ذلك أن الانفجار المعرفى قد زاد من صعوبة التنبؤ بالتغيير وبالتالى الاستعداد له، فالمؤسسات التربوية تجد صعوبة بالغة فى تحديد ما سوف يحتاج إليه الفرد ولاسيما فى المستقبل البعيد[٢].

وإذا كانت المعرفة تنمو بمتوالية هندسية حيث تقتصر المدة التى تتضاعف فيها المعرفة، فإن معدل تقادم المعرفة أيضا سوف يتزايد، فالمعارف سرعان ما تتلاشى أهميتها أو صلاحيتها لتحل محلها معارف جديدة وتخصصات غير مسبوقة. وهذا التغير السريع فى

---

[١] جبرائيل بشاره: تكوين المعلم العربى والثورة العلميه والتكنولوجيه. بيروت. المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٠.

[٢] عبد الفتاح حجاج:مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧١ - ٢١٨.

المعارف الإنسانية وتطورها كما وكيفا، يجعل من أى تعليم نظامى مهما كانت مدته غير كاف لإمداد الأفراد بالقدر الكافى من المقومات اللازمة لمستقبل حياتهم، وهذا يحتم ضرورة توفير فرص التعلم المستمر لكل من الطلاب والمعلمين إذا ما أرادوا لأنفسهم الحياة بفاعلية[1].

وإذا كان الانفجار المعرفى يمثل تحديا للجامعات ومراكز البحوث العلمية بما فيها من دارسين وباحثين، فإن الجامعات تمدنا كل يوم بمكتشفات علمية جديدة تضاف إلى المعارف البشرية المتزايدة باستمرار وبسرعة مذهلة، فالتطور المعرفى مطلب هام يواجه التعليم العالى ويتحداه، وذلك أن من مهمات التعليم العالى أن يحتوى على المعارف الجديدة فى مناهجه وأن يساعد الطلبة على اكتسابها وهى تبدو يسيره سهله التنفيذ، ولكنها فى الواقع من أصعب ما يواجهه واضعو المناهج، وبصفة خاصة فى البلاد النامية حيث الصلات المحدودة بدوائر العلم والمعارف المتقدمة، والمستجدات والمبتكرات المعرفية، وحيث المناهج الراكدة المليئة بالمعلومات التى انقضى زمنها.

إن الغزو المتواصل من الأفكار والمعلومات والصور والقيم القادمة من الخارج عن طريق الأقمار الصناعية والوسائل التكنولوجية الحديثة، والتى لم نشارك فى إنتاجها، ولا تتفق مع ثقافتنا، أو مع درجة نمو قدرتنا الفعلية على تلبية الحاجات الجديدة التى تبعثها، يبعد الأفراد عن واقعهم ويرميهم فى عوالم تتناقض فيها إلى أبعد الحدود والإمكانيات، والحاجات والقدرات، وهذا ما يهدد الهوية التى أصبحت من المسائل الرئيسية التى تواجه التفكير الإنسانى بصفة عامة[2]، ومؤسسات التعليم ومنها الجامعة بصفة خاصة، فينبغى على المعلم الجامعى أن يقدم لطلابه معلومات ومعارف وقيم تحافظ على هويتهم.

وتعتبر المعلومات وسيلة أو وسيط لاكتساب المعرفة، فالمعرفة هى حصيلة هذا الامتزاج الخفى بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، فالأفراد يتلقون المعلومات فيمزجونها بما تدركه حواسهم ويقارنوها بما تخزنه عقولهم من وافع خبراتهم وسابق معرفتهم، ثم يطبقون على هذا المزيج ما بحوزتهم من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات، أو استخلاصا لمفاهيم جديدة، أو ترسيخا لمفاهيم سابقه،

---

[1] ممدوح الصدفى محمد أبو النصر، فرغل عبد الحميد أحمد: التحديات التى تواجه الأمة الاسلامية والعربية فى القرن الحادى والعشرين "دراسة تحليلية". الأقصر، ندوة التحديات التربوية التى تواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل، رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الاسيسكو"، فبراير ١٩٩٨، ص ص ١ – ١٨.

[2] برهان غليون: الوطن العربى أمام تحديات القرن الواحد والعشرين. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربى، ع ٢٣٢، يونيو ١٩٩٨، ص ص ١ – ٢٩.

ومن ثم فالمعلومات هى وسيلة، أو وسيط لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخرى كالحدس، والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة[١].

وتلعب المعرفة دورا هاما فى المجتمعات الحديثة، بعد أن أصبحت موردا اقتصاديا مهما فى مجتمع المعلومات، إن لم تكن أهم موارده على الإطلاق، ولم تعد هى ناتج الممارسات الحرة لقدرة الإنسان المبدعة المتطهرة من القصد والهوى، بل باتت عملا هادفا تحكمه الاعتبارات السياسية والدوافع الاقتصادية، لهذا السبب لم يعد مقبولا اعتبار المعرفة حيادية ذات موضوعية مطلقة، لا دخل لها بنظام القيم وقوى السلطة السائدة بأنواعها[٢].

وتتصارع الدول المتقدمة فى الأخذ بزمام هذا التقدم العلمى لإحراز السبق فى هذا المجال، فالقرن الحادى والعشرون هو قرن العلم ومن لا يملك القاعدة العلمية الواضحة فى هذا القرن لن يكون له مكان، ومن ثم فالقاعدة العلمية مطلب أساسى فى هذا القرن، وتحدياته تعتمد على العلم والمعرفة، والمعارك والصراعات فى المستقبل لن تكون حربيه تقليديه، وإنما ستكون علمية اقتصادية[٣].

إن نمو المعرفة وتطورها بفضل التقدم فى تكنولوجيا الاتصال قد قسم المجتمعات إلى أثرياء المعلومات Information Rich والذين سيصبحون أكثر ثراء، وفقراء المعلومات Information Poor والذين سيصبحون أكثر فقرا. ولعل الخطر لا يكمن فى أننا سوف يكون لدينا مجتمع من الذين يمتلكون المعلومات والذين لا يمتلكونها وفقط، ولكن الخطر الحقيقى الذى نواجهه هو إعادة تشكيل أخلاقيات دولة الرفاهية فى الفضاء التخيلى Cyberspace، إن تكنولوجيا المعلومات تضع أمامنا خيارات عديدة، فهذه التكنولوجيا لا تمنحنا فقط أساليب مختلفة للعمل والتفكير والرفاهية، بل إنها تقدم لنا أيضا بعض الخيارات الأخلاقية المختلفة، وهذه الخيارات الأخلاقية المختلفة هى التى تعكس بعض المعايير، التى تساعد فى توجيه السلوك والتصرفات. ومع امتزاج أجهزة الكمبيوتر والاتصالات .. فإننا نواجه الآن بما يمكن أن يطلق عليه الأخلاقيات فى العصر الإلكترونى Cyberthics، وهى التى تقوم بتحديد الأفعال الصحيحة فى هذا العالم الرقمى Digital Universe، ومن هنا يأتى دور التربية فى تعديل

---

[١] نبيل على: ثورة المعلومات، ندوة العرب والعولمة، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربيه. بيروت. الطبعة الثانية، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ١٠٣ – ١١٨.

[٢] المرجع السابق، ص ٥٨.

[٣] محمد توفيق سلام: نحو إعادة النظر فى قضية إعداد المعلم فى مصر وصيغ جديدة، المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦، ص ١١.

تلك الأخلاقيات التى قد تتعارض مع تراثنا وقيمنا، فقد تؤثر التكنولوجيا فى المساواة الاجتماعية، وقد تأتى بسلوكيات جديدة، وقد تأتى بمواد إباحية عبر الفضائيات ... إلى آخر تلك السلبيات التى يتم معالجتها عن طريق التربية[١].

ولما كانت المعلومات والمعرفة أحد معايير تقدم الدول فى المستقبل، وللمؤسسات التعليمية دور كبير فى إكساب طلابها المعلومات وأساليب الحصول عليها، كان لابد للمنهج الدراسى فى ظل هذا الانفجار المعرفى أن يختلف جذريا عن المنهج التقليدى، بداية من الفلسفة والأهداف وحتى أساليب التقويم فلم تعد طريقة الإلقاء مناسبة فى التعليم الحالى، بل لابد أن يكون المتعلم رائدا فى التعلم، وأن يكون المعلم ذاته متعلما يقود المتعلمين الآخرين فى رحلة التعلم والاكتشاف والإبداع، والجامعة ليست فى حاجة إلى محتوى دراسى موسوعى، فيه من الحشو والتكرار ما يرهق المعلم والمتعلم، بقدر ما هى فى حاجة إلى موجهات تعلم، وتدريب المتعلمين من خلال حجم صغير وجودة مرتفعة على طريقه البحث العلمى وصولا إلى النتيجة، وكذلك يجب إعادة النظر فى التقويم ليتعامل مع العقول المفكرة لا الذاكرة الصماء، والمعلم الجيد هو المعلم التأملى الذى يتفحص المعلومات والأفكار بعين ناقدة، والذى يهتم بالأبعاد العالمية الخاصة بكوكبنا دون تضحية بالأبعاد الوطنية والمحلية[٢]. حتى يكون متواكبا مع أهم الأحداث والمتغيرات العالمية وفى نفس الوقت يحافظ على هويته وتراث بلده.

ويحتاج هذا العصر بما يحمل من كم هائل للمعرفة إلى تنظيم سريع لمن يريد أن يستخدمها، وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات والتعرف على طرق استخدامها ليعد من محكات التقدم فى هذا القرن، وإن التغير فى أدوات المعرفة، وما صحبه من تغير فى أساليبها، جعل المعرفة ميسرة يمكن لمن يتقن مهارات استخدامها أن يصل إليها، وصار التحدى الحقيقى فى كيفية استخدام هذه المعرفة فى حل ما يواجه المجتمع والفرد من مشكلات، وأن هذا التغير من نوع المتغيرات الكيفية، حيث انتهت وظيفة حفظ التراث ونقل المعرفة من خلال العقول البشرية، وتحولت إلى القدرة على استخدامها وتوظيفها والتفكير فى تطبيقها والاستفادة منها وتطويرها[٣]. ومن ثم كانت المهمة الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس هى كيفية الاستفادة من كم المعلومات فى حل مشكلات المجتمع الذى يعيش فيه، وهذا يستلزم -كما

---

[١] شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠. ص ص ١٧ ، ١٧١.

[٢] عبد الفتاح حجاج: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧١ – ٢١٨.

[٣] عبد الفتاح أحمد جلال: تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مجلة العلوم التربوية المجلد الأول، العدد الأول، يوليو ١٩٩٣، ص ٢٤.

سبقت الإشارة إليه فى التحديات التكنولوجية – أن يكون قادرا على استخدام وسائل الحصول على المعلومات من شبكات الإنترنت، والحاسبات الآلية وغيرها، وكذلك أن يكون قادرا على استخدام إحدى اللغات الأجنبية كوسيلة مهمة للحصول على المعرفة والمعلومات.

وفى ظل هذه الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى لابد للأفراد بصفة عامة ولأعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة من استمرارية تجديد معلوماتهم وإلا تخلفوا عن مجتمعهم ولازمهم شعور بالاغتراب، ولقد ألقى ذلك بمسئوليات كبيرة على المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة، وتتمثل تلك المسئوليات فى تخريج أفراد قادرين وقابلين للتعلم، لا أفراد متعلمين وفقط، أو بتعبير آخر أصبح التعليم المطالب به المؤسسات التعليمية هو تعليم كيفية التعلم، أو تعلم مهارات التعلم، والتعلم طوال الحياة، والتعلم الذاتى عن طريق الإبحار فى الاتصالات الفضائية، وإرشاد المتعلمين فى خضم عالم المعرفة اللامحدود والتعلم التعاونى.

ولم تقتصر هذه الثورة العلمية على الجوانب النظرية بل تعدتها إلى الجوانب التطبيقية، فقد تقلصت الفجوة الزمنية بين النظرية وتطبيقها بصورة واضحة ملحوظة، ولم تقصر الثورة العلمية أيضا على العلوم الطبيعية بل شملت العلوم الاجتماعية والنفسية، فخضعت المجتمعات والثقافات كما خضعت شخصية الإنسان للدراسة والتحليل، واتضحت معالم التطور الإنسانى على مستوى الأمم وتعاقب الحضارة على مستوى الأفراد وتطور الشخصيات، وزاد الفهم للعوامل المحركة لهذا التطور والقوى المؤثرة فيه.

وعلوم التربية لم تكن بمعزل عن الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى فى المجالات الأخرى، فقد حدث تطور كبير فى كافة ميادين العلوم التربوية، فظهرت علوم تربوية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل علم اجتماع التربية، علم النفس الاجتماعى، اقتصاديات التعليم، الإدارة التربوية، تكنولوجيا التعليم، وأدى ذلك كله إلى وجود كم هائل من النظريات والاتجاهات التربوية الحديثة تتناول كل ما يتعلق بالتربية، والتى أدت إلى تحولها إلى مهنة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، من أنها تحتاج إلى إعداد وخبرة[١].

وفى ظل الانفجار المعرفى يتحتم على الجامعة أن تعمل على إعداد إنسان جديد بمواصفات جديدة، لأن إنسان عصر المعلومات يتحتم عليه أن يتعامل مع مواقف متجددة غير نمطية فى الكثير من الأحيان، وأن يتابع التطورات المتلاحقة والمتسارعة فى مجال عمله وغيره من مجالات اهتمامه، وأن يكون قادرا على التفكير الناقد فيما يقدم له من معلومات،

---

[١] محمد أحمد ناصف: مؤسسات إعداد معلم التعليم الثانوى العام "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥، ص ٢٤.

وأن يكون واعيا بالثقافات الأخرى، وحاجاتها ومشكلاتها، جنبا إلى جنب مع ثقافة مجتمعه، مع قدرته على مواجهة الآثار السلبية التى قد تنجم من انتشار تلك الثقافات، وعلى الجامعة ألا تقتصر فى تكوينها الذهنى والوجدانى والسلوكى للمتعلم على ترسيخ عادات الاعتماد على المعلوم والمتواتر فى الفترة الزمانية الآنية، بل عليها أن تنمى المرونة والحساسية فى الفكر والتخيل والفعل ما يمكن المتعلم من الاستجابة والتكيف والتعامل الإيجابى مع ما يستجد من الظروف والمتغيرات المختلفة الحاضرة والمستقبلية وإلا أصيب بصدمة المستقبل[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الانفجار المعرفى يتطلب أساليب تعليم جديدة، ولعل من أكثرها مناسبة لهذه الثورة المعلوماتية أسلوب التعلم الذاتى، والذى لا يعنى تقليصا أو تحجيما لأدوار المعلم، بل يعنى تغييرا أو تعديلا لها، والأدوار الجديدة تعد أكثر تعقيدا أو صعوبة من الأدوار التقليدية للمعلم وبخاصة دوره التقليدى كناقل للمعرفة. فمن أدواره فى التعلم الذاتى تشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بهدف توجيههم، وتشخيص بيئة التعلم، وأوضاع جماعة التعلم، ومساعدة المتعلمين على اكتساب بعض المهارات الأساسية اللازمة لحل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة بما فى ذلك مساعدتهم على اكتساب مهارات استخدام المكتبة، هذا فضلا عن دوره فى تخطيط المواقف التعليمية والتعلمية بما يتناسب وإمكانيات المتعلمين، ودوره فى إنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها، ثم استمراره هو ذاته فى مسيرة التعلم والتدريب، الأمر الذى يجعل منه قدوة للمتعلمين فى مرحلة التعلم والاكتشاف[2].

وعلى الجامعة بما فيها من أعضاء هيئة التدريس أن تقوم بمسئوليات جديدة تتمثل فى تكوين اتجاهات موجبة نحو الحضارة العالمية، وتقدير الثقافات، وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار من طوفان المعرفة بموضوعية ودون تعصب أو تحيز فكرى، ويحتم هذا التحدى توافر متطلبات فى عضو هيئة التدريس بالجامعة، كأن تتوفر لديه مهارات التعلم الذاتى سابق الإشارة إليها، والقدرة على اختيار المعلومات وانتقاء النافع منها، والقدرة على إعادة تنظيم المعرفة فى نسق علمى ومنطقى، والقدرة على استخدام المعارف فى إنتاج أفكار جديده ومواد جديده.. إلى غير ذلك من المهارات والمتطلبات اللازمة لعضو هيئة التدريس حتى يصبح قادرا على استيعاب هذا الانفجار المعرفى والتقدم العلمى والتكيف معه، والقدرة على التعامل مع التغير السريع والذى يتسم بالغموض وعدم وضوح، بل فوضى فى كثير من الأحيان، والقدرة على نقل الأفكار من مجال إلى آخر، والنظر إلى المسائل فى ترابطها وتشابكها، والقدرة على استشراف التغير والاستعداد له والتهيؤ للتأثير فيه.

---

[1] محمد محمد عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٧، ١٤٣.

[2] عبد الفتاح حجاج: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧١ – ٢١٨.

كما تتطلب تحديات الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى من عضو هيئة التدريس بكليات التربية ممارسة أساليب التنمية المهنية بطريقة مستمرة، ومتوازنة، ومتكاملة. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى تحقيق النمو المهنى عن طريق متابعة المؤتمرات المنعقدة عن بعد والتى تهدف إلى تنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حتى لا تتقادم معلوماتهم، وحتى يستطيعوا توظيف المعرفة بطريقة مفيدة[١].

وتهتم الجامعات بالدول المتقدمة بتقديم برنامج للنمو التدريسى لأعضاء هيئة التدريس بها يهدف إلى الارتقاء بالأساليب البيداجوجية، وتحسين مهارات الاتصال الشفهية، والتدريب على الاستراتيجيات التدريسية التى تساعد على تفاعل عضو هيئة التدريس مع طلابه، وتنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلابه. وبتقويم تلك الجامعات لأعضاء هيئة التدريس جاءت النتائج إيجابية فى صالح المشاركين فى برامج التنمية المهنية[٢]. كما تهتم تلك الجامعات بتحديد تصورات معاونى أعضاء هيئة التدريس عن حاجات النمو المهنى اللازمة لهم، وأظهرت نتائج إحدى الدراسات[٣] التى أجريت على معاونى أعضاء هيئة التدريس بجامعة Old Dominion أن النمو المهنى ضرورى فى عدد من المجالات تشمل التكنولوجيا والتعامل مع مجتمعات طلابية مختلفة، تطوير المقررات، ملاحظة أعضاء هيئة التدريس لهم، التوجيه، التخطيط الاستراتيجى والمهارات الشخصية، فرص مساعدة الزملاء، حضور الجلسات العلمية (السمينارات) ومناقشات رسائل الدكتوراه. وتوفر نتائج هذه الدراسة قاعدة من حاجات النمو المهنى للجامعات الحضرية كما يراها معاونو هيئة التدريس النشطاء، والتى يمكن أن يكون لاستخدام هذه النتائج زيادة جودة تدريس أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. كما أوصت دراسة[٤] أخرى بضرورة عمل برامج لتنمية أعضاء هيئة التدريس فى كل جامعة، على أن

---

(1) Alan Royce Maples : The Utilization of Teleconferencing by Community Colleges in Faculty and Staff Development Presentations, (Doctoral Dissertation, University of North Texas), Dissertation Abstracts International, Vol., 57, No. 7 - A, Jan. 1997, p. 2900.

(2) Tamara Louise Burk: Faculty Instructional Development and Oral Communition in freshman Seminars at the Colleges of William and Mary, (Doctoral Dissertation, The College of William and Mary), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 11-A. Jan.. 1998, p. 4125.

(3) Merodie Anne Hancock: Urban University Adjunct Faculty Perceptions of Development Needs, (Doctoral Dissertation, Old Dominion University). Dissertation Abstracts International, Vol., 59, No. 4 - A, October. 1998, pp. 1041-1042.

(4) Michael H. Suess: Outstanding Professors in the California State University, Their Characteristics, Perception, and Attitudes, (Doctoral Dissertation, University of Verne), Dissertation Abstracts International, Vol. 58, No. 11-A, May. 1998, pp. 4210– 4211.

يؤخذ فى الاعتبار عند وضع تلك البرامج أن تكون فى ضوء سمات وسلوك الأساتذة البارزين بالجامعات.

إن تحديات الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى تتطلب من عضو هيئة التدريس الاهتمام بمصادر المعرفة المختلفة وتطويرها، والتركيز فى عمليات التعليم/التعلم على فهم المفاهيم الكبرى، وهيكل أو بنية العلم حتى يسهل فهم المفاهيم الجديدة وتسكينها فى هذه البنية، وإدراك العلاقات بينها وبين المفاهيم الأساسية. وأن يعمل على تحقيق غايات التربية الأربع (تعلم لتعرف – تعلم لتعمل – تعلم لتكون – تعلم لتشارك الآخرين)، وأن يدرك أن تراكم المعلومات لا يعنى زيادة المعرفة، ومن ثم يستطيع توظيف المعلومات بطريقة مفيدة بعد تحليلها ونقدها نقداً بناءً.

كما يتطلب تحدى الثورة المعلوماتية من عضو هيئة التدريس أن يكون قادراً على توظيف المعرفة بطريقة مفيدة، وأن يساعد طلابه على تحديد احتياجاتهم من المعرفة، حيث انقلب الوضع مع ظاهرة الانفجار المعرفى، وأصبحت الأولوية للكيفية التى نحصل بها على المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها، لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات ومهارات وخبرات، فثلاثتها فى زماننا هذا متطايرة سريعة التقادم والإهلاك، من جانب آخر لا تتوقف عملية اكتساب المعرفة عند حدود الإلمام بها، بل يجب أن تكتمل باستيعابها وتعميقها وتوظيفها، فالعلم فى عصر المعلومات هو ممارسة العلم، والتعليم فى عصر المعلومات هو أن نعلم الفرد كيف يتعلم ذاتياً، والثقافة فى عصر المعلومات هى فن ممارسة الحياة فى ظل بدائل هذا العصر العديدة ومتغيراته الكثيرة. وجميع هذه الأمور تتطلب تغييراً جذرياً فى علاقة الإنسان بالمعرفة فى دورتها الكاملة: إلماماً واستيعاباً وتوظيفاً وإنتاجاً[1].

وإذا كان الانفجار المعرفى كتحدٍ يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يمتلك قاعدة متعمقة من المعرفة فى مجال تخصصه، فإن ذلك بدوره يتطلب قدرته على الاستفادة مما هو موجود على شبكة الإنترنت، وقدرته على الحصول على المعلومات المطلوبة من مصادرها الصحيحة، واستخدام الوسائل التكنولوجية التى سبق الإشارة إليها.

وإذا كان العلماء يحاولون التنبؤ بالمستقبل غير المحدود للعلم والتكنولوجيا، وذلك من خلال دراسة الواقع دراسة متعمقة، ومن خلال اشتراك فريق من العلماء البارزين فى هذا التنبؤ، وبناء على آرائهم وتجاربهم وبحوثهم يتم استقراء الاتجاهات التى سيسير عليها العلم

---

[1] نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع ٢٦٥، يناير ٢٠٠١، ص ص ٣٠٧ – ٣٠٩.

فى القرن الواحد والعشرين[1]. فإن ذلك يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يكون قادرا على تحديد الحاجات المستقبلية للمؤسسة التى يعمل بها، وذلك بعد تقويمها والوقوف على واقعها، والانطلاق إلى التنبؤ بمستقبلها، واقتراح البدائل ورسم الاستراتيجيات.

مما سبق يتضح أن تحديات الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى لها انعكاساتها على التعليم الجامعى بصفة عامة، وعلى عضو هيئة التدريس بكليات التربية بصفة خاصة، وأنه فى حاجة إلى جملة من المتطلبات المهنية التى تفرضها هذه التحديات يتمثل أهمها فيما يلى:

١- القدرة على الاستفادة مما هو موجود على شبكة الإنترنت.
٢- ممارسة أساليب التنمية المهنية بطريقة مستمرة، ومتوازنة، ومتكاملة.
٣- امتلاك قاعدة متعمقة من المعرفة فى مجال التخصص.
٤- القدرة على توظيف المعرفة بطريقة مفيدة.
٥- القدرة على تقويم الوضع الحالى للمؤسسة التى يعمل بها.
٦- القدرة على تحديد الحاجات المستقبلية للمؤسسة التى يعمل بها.
٧- القدرة على مساعدة الطلاب على تحديد احتياجاتهم من المعرفة.
٨- تطبيق ما يحصل عليه من معلومات أثناء الممارسة الفعلية فى تطوير العملية التعليمية.
٩- القدرة على توظيف المعلومات المكتسبة.
١٠- القدرة على الحصول على المعلومات المطلوبة من مصادرها الصحيحة.
١١- القدرة المستمرة على متابعة الجديد فى مجال التخصص.
١٢- الإلمام بأساليب ونظم المعلومات الحديثة.
١٣- القدرة على الاستقراء والتحليل والنقد البناء للمعلومات.
١٤- القدرة على اقتراح البدائل ورسم الاستراتيجيات.

٣- العولمة ومتطلباتها المهنية

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم الأكثر تداولا واستخداما حتى بين غير المتخصصين فى قضايا الفكر والثقافة، وقد شغلت العولمة الناس كثيرا فى الفترة الأخيرة، وأصبحت بمثابة موجة فكرية أو صرعه إعلامية، تزرع الريبة والخوف من مآل الظاهرة ونتائجها فى البلدان المتطورة والمجتمعات النامية معا، ولعل مما ساعد على نشوء ظاهرة العولمة الثورة

---

[1] ميتشيوكاكو: رؤى مستقبلية "كيف سيغير العلم حياتنا فى القرن الواحد العشرين؟" ترجمة سعد الدين خرفان.الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،عالم المعرفة،ع ٢٧٠، يونيو ٢٠٠١، ص ص

المعلوماتية، والإنجازات التكنولوجية غير المسبوقة، وثورة الاتصالات التى تخطت الحدود التقليدية التى كانت قائمة من قبل بين الدول.

والعولمة كمصطلح نبت فى العقد الأخير من القرن العشرين وسيظل من الملامح الرئيسية للقرن الواحد والعشرين، وينظر إليها البعض على أنها تسعى إلى إهدار سيادة الدولة والقضاء على القوميات واعتبار العالم قرية صغيرة متوحدة ومتجانسة نتيجة لسرعة الاتصالات والإعلام الإلكترونى وصراع تملك الفضاء، وقد يصبح العالم مع هذا المصطلح وكأنه غابة يلتهم فيها الكبير الصغير ويفترسه ويستعمره ويستنزف خيراته المادية والفكرية[1].

وتتعدد تعريفات العولمة نظرا لتأثر تلك التعريفات بإنحيازات الباحثين الأيديولوجية، وإنحيازاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا، فكل كاتب عادة ما يركز تحليله على جانب معين من العولمة، مثل الجانب الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى أو السياسى أو الإعلامى، ولهذا أصبح ما يشبه التخصص فى تناول قضية العولمة.

وهناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر ظاهر العولمة: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر، وللعولمة بعدين: الأول بعد مكانى، وذلك لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط سيطرتها على كل أنحاء المعمورة. والبعد الثانى يتمثل فى تعميق العمليات الكونية، والتعميق بين مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتى تشكل المجتمع العالمى[2].

---

[1] لطفى بركات أحمد: تحديات القرن الـ ٢١ فى التربية. القاهرة، المكتب العربى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ١١.

[2] انظر كلا من:

- السيد يسين: فى مفهوم العولمة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربى، ع ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص ص ٤ – ١٣.
- السيد يسين: العولمة والطريق الثالث. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص ص ١٥ – ١٨.
- السيد يسين: فى مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ص ٢٣ – ٣٤.
- الخضر هارون: العولمة قراءة فى المفهوم، العولمة المدارات الثقافية والاقتصادية والسياسية. الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، سلسلة أوراق استراتيجية، ع ٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٣ – ١٨.

والعولمة عملية يتم فيها التوسع المتزايد المطرد فى تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، بالتوازى مع الثورة المستمرة فى الاتصالات والمعلومات التى حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة[١]. فهى ظاهرة ترمى إلى تحقيق حرية التجارة وفتح الأسواق بين الدول، والوصول إلى سوق واحدة لتلك الدول وصولا إلى عالم واحد، كما تهدف إلى تحقيق السيادة التكنولوجية التى تستهدف المعرفة الغزيرة وزيادة تراكمها جيلا بعد جيل، كما تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية للدول والشعوب، وبقدر مسايرة الدول النامية لسياسيات الدول القوية بقدر ما تحصل عليه من المعرفة والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية[٢].

والعولمة كظاهرة ثقافية تشير إلى الانفتاح غير المسبوق للثقافات على بعضها البعض، وبلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والاتجاهات والمعلومات والبيانات والأذواق وانتشارها فيما بين الثقافات وبأقل قدر من القيود السياسية والجغرافية التقليدية[٣]. والعولمة الثقافية لا تبدو بنفس اكتمال العولمة الاقتصادية على أرض الواقع.

ولظاهرة العولمة بعض القضايا ذات الارتباط بالنواحى التربوية وهذه القضايا هى:

أ- تأثير العولمة على اقتصاديات الدول المتقدمة بالإيجاب والدول النامية بالسلب.

ب- تأثير العولمة على العمالة بوجه عام، والعمالة العربية بوجه خاص.

ج- العولمة وجدل الهوية الثقافية.

د- دور التعليم بصفة عامة، والمعلم بصفة خاصة فى مواجهة بعض قضايا العولمة.

أ- تأثير العولمة على اقتصاديات الدول المتقدمة بالإيجاب، والدول النامية بالسلب

بقدر ما تعنى السوق العالمية بتحرير التجارة وفتح باب المنافسة الاقتصادية على مصراعيه بين جميع الدول، فهى تهدد الاقتصاديات الضعيفة التى لا تتميز بدرجة عالية من التحكم التقنى والسيطرة على الموارد وعناصر الإنتاج الكبير، ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى بروز مشاكل جديده وكبيرة أمام التنمية فى أكثر البلاد النامية، فالهوة تزداد عمقا على صعيد التنمية بين الشمال والجنوب.

---

[١] أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

[٢] محمد على نصر: إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧ – ١١٤.

[٣] عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عالم الفكر ، "العولمة ظاهرة العصر" ، المجلد ٢٨ ، ع ٢ ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٣٩-٩٤.

وتروج الدول المتقدمة لظاهرة العولمة لما لها من مصالح اقتصادية فى انتشارها، ويحاول كتاب هذه الدول تفنيد مخاوف الدول النامية تجاه هذه الظاهرة، حتى تبقى دول العالم الثالث فرصة اقتصادية هائلة – أى سوقا نامية وكبيرة – للسلع والخدمات التى تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغنية الأخرى[١].

وتتركز معظم الشركات الكبرى الكوكبية فى الدول السبع الكبار (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا)، وهذه الدول تضم المقار القانونية لعدد ٤٢٦ شركة من أكبر خمسمائة من الشركات الكوكبية، أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل العولمة ترتبط – ولو شكليا – بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام، وهذا ما حمل بعض الكتاب على وصف قمة مجموعة السبع (G - 7) بمجلس إدارة اقتصاد العالم، كما أنه يوجد فى العالم ٦٩ بنكا كوكبيا منها ٥٨ بنكا مقره الأصلى فى واحدة أو أخرى من مجموعة (G - 7)، ولعل الجدول التالى[٢] يوضح ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء فى عصر العولمة والتنمية:

جدول رقم (١)

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم بالنسب المئوية

السنة / الدولة	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٥	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٣	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوربية والصين	١٥,٢	١٥,٨	١٩,٢

يتضح من الجدول السابق أن نصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم، وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القومى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها والنمو السالب فى عدد آخر. وأن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق، وأن التراجع المحدود فى نصيب السبع الكبار كان لصالح الدول الصناعية (بقية أوربا) وكذلك الصين. أما عن موقف الاقتصاد العربى على وجه الخصوص، فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية (٥٢٨,٧) مليار دولار فى ١٩٩٥،

---

[١] جارى بيرتلس وآخرون: جنون العولمة "تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة"، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٩٥.

[٢] إسماعيل صبرى عبد الله : العولمة والاقتصاد والتنمية العربية "العرب والكوكبية". بيروت، بحث مقدم إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ٣٦١ – ٣٨٦.

وهذا الرقم يمثل (١,٩%) من مجموع العالم، علما بأن الوطن العربى يضم (٤,٤) من إجمالى سكان العالم[١].

وتشير إحدى الدراسات[٢] إلى أن البلاد التى يعيش فيها الـ (٢٠%) الأغنى من سكان العالم شهدت معدل نمو أسرع بـ (٢,٧) مرة من معدل النمو الذى شهدته البلدان التى تضم الـ (٢٠%) الأفقر فى العالم وذلك بين عام (١٩٦٠) وعام (١٩٨٩). وعلى الرغم من أن الجنوب يضم (٨٠%) من سكان العالم فلا يزيد نصيبه على (٤%) من الإنفاق العالمى على البحث والتنمية، وفى القطاعات الحساسة مثل المعلوماتية والبحث العلمى، ولا يوجد فيه إلا (٥%) من الحاسبات المستخدمة فى العالم.

وينعكس هذا الاقتصاد القوى للدول السبع الكبار على قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وبالتالى يخضع لسيطرة الدول السبع فى إطار أيديولوجية السوق، وتهميش لدول الجنوب، وفشل تجارب التنمية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، حيث سيطرت الدول الكبرى على الصناعة والمال، وفى المقابل فشلت الدول النامية فى الحفاظ على استقلالها وخضوعها للتبعية، وهروب أموالها إلى مراكز الاستثمار فى الدول الصناعية، وسيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا عن طريق شراء الموارد الخام للدول النامية والفقيرة بأقل الأسعار وإعادة تصنيعها وبيعها لها بأكبر الأسعار، بالإضافة إلى مضاعفة مصادر تلوث البيئة فى تلك الدول النامية.

وينعكس هذا الاقتصاد القوى للدول المتقدمة على نظم تعليمها، حيث يؤدى ذلك إلى تحسن فى نوعية التعليم المقدم نتيجة زيادة ميزانية التعليم والاهتمام به، ومن ناحية أخرى، فقد أنفقت الدول السبع الكبار فى عام ١٩٩٦ على أعمال البحث والتطوير أى أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج، مبلغ(٣٤٥) مليار دولار مقاسمه بين الدولة والقطاع الخاص، وبالتالى تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة[٣].

وتتضح معالم التحديات الاقتصادية للعولمة من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود، إلا أن أبرز رمز معاصر للعولمة الاقتصادية هو إنشاء منظمة التجارة

---

[١] إسماعيل صبرى عبد الله : مرجع سبق ذكره ص ص ٣٦١ - ٣٨٦.

[٢] برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص ص ١ - ٢٩.

[٣] المرجع السابق، ص ص ١ - ٢٩.

العالمية، وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهدة الخاصة بإنشاء هذه المنظمة التى أخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة، فإن أخطر ما يرتبط بها، وبعد نهاية فترة السماح التى أعطيت لبعض الدول، سيفتح الستار واسعا وعريضا أمام حقبة التنافس العالمي بغير قيود، ويفترض التنافس أن كافة الدول – غنيها وفقيرها – ستكون على قدم المساواة، ومن هنا ينبغى أن تلتفت الدول العربية لأهمية الارتقاء إلى مستوى المنافسة العالمية. وأن التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعى بوجه خاص من أهم وسائل الارتقاء إلى المنافسة العالمية. ومن ثم يجب أن يكون عضو هيئة التدريس قادرا على إكساب طلابه المهارات اللازمة للانخراط فى سوق العمل فى ظل منافسات عصر العولمة.

ب- تأثير العولمة على العمالة بوجه عام، والعمالة العربية بوجه خاص

إن قضية النمو المطرد للبطالة لها علاقة وثيقة بالعولمة، حيث تحاول جميع القطاعات والشركات على المستوى العالمى أن تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الإنتاج، وكان التنافس ضاريا والضغط شديدا على عنصر العمل للوصول ببند الأجور إلى أدنى مستوى ممكن، وتولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل، والاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر، مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى كان يقوم بها العمال، وكانت "مذبحة العمالة" قاسية جدا فى البنوك وشركات التأمين. وعلى سبيل المثال فى قطاع صناعة برامج الكمبيوتر بدأت كبرى الشركات المتخصصة فى هذا المجال مثل (Motorola, pakard, Hewlett, IBM) فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكان. وحينما حذرتهم الحكومة الأمريكية من هذا التصرف، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهى. وهكذا فى صناعات كثيرة مثل صناعة (الصلب، السيارات، المواد الكيماوية، الأجهزة الإلكترونية، البريد، شبكة الاتصالات الهاتفية) فقد أدت حرية انتقال السلع ورؤس الأموال عبر الحدود، دون أى قيود، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيدا إلى الشوارع الخلفية للبطالة. وفى ألمانيا كان هناك فى عام ١٩٩٦ أكثر من ستة ملايين يرغبون فى العمل، إلا أنهم لا يجدون فرصة دائمة للعمل، إن (٢٠%) من السكان العاملين ستكفى فى القرن الحالى للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى، وإنتاج جميع السلع وسد حاجة الخدمات الرفيعة[١]. وسادت البطالة فى البلدان النامية والمتقدمة، وحسبما تشير منظمة العمل الدولية أن مليارا من البشر يعانون من البطالة العالمية، أى ما يقرب من ثلث قوى العمل العالمية، وهكذا

---

[١] هانس – بيتر مارتين، هارالد شومان: فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس على. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص ص ١٤، ٢٨.

لم يكن الانخفاض العالمى فى مستويات المعيشة نتيجة لندرة المواد الإنتاجية، كما كان الحال فى الفترات التاريخية السابقة، وإنما يرجع فى جزء كبير منه إلى حلول الآلات والتقدم التكنولوجى محل الإنسان[١].

وفى الدول النامية – والتى منها مصر – تتضح البطالة فى عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلى والأجنبى، وذلك ما يطلق عليه عملية الخصخصة Privatization وما ترتب على ذلك من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة فى هذه المشروعات[٢]. حيث لا بقاء إلا للعمالة المدربة على أحدث وسائل الإنتاج، وهنا يأتى دور الجامعات فى تقديم برامج التدريب للعمال كنوع من اتصال الجامعات بسوق العمل، وكجزء من وظائفها فى خدمة المجتمع، ولن يستطيع عضو هيئة التدريس بالجامعة تدريب هذه العمالة على أحدث وسائل الإنتاج ما لم يكن متمكنا منها، وأن يشارك فى برامج التوعية بخطورة ما تخلفه العولمة من سلبيات على سوق العمل، ولضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار يتعين إعادة النظر – من حين لآخر – فى مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التى تدخل سنويا سوق العمل وبين متطلبات هذا السوق[٣].

إن العولمة بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية، وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية، حولت العالم إلى سوق واحدة، الأمر الذى أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس فى سوق السلع فقط، بل فى سوق العمل أيضا، وراح رجال الأعمال يبحثون عن كيفية تقديم مساعدات اختيارية من الخمس (٢٠% من سكان العالم) الثرى لبقية العاطلين من أفراد المجتمع، إن التزاما اجتماعيا من قبل المؤسسات الإنتاجية أمر غير وارد فى ظل الضغوط الناجمة عن المنافسة التى تفرضها العولمة، وإن الاهتمام بأمر العاطلين عن العمل هو من اختصاص جهات أخرى[٤].

إن ذلك التنافس في مجال العمل يعكس تنافسا في مجال التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص، في كيفية انتقاء طلابه من أفضل المواهب، وإكسابهم أعلي المهارات

---

[١] ميشيل تشوسودوفيسكى: عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور العاشر، الطبعة العربية الثانية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٠٩ – ٣١٠.

[٢] رمزى زكى: الاقتصاد السياسى للبطالة. الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع ٢٢٦ ، أكتوبر ١٩٩٧، ص٤٨٩.

[٣] المرجع السابق، ص ٤٩٢.

[٤] هانس – بيتر مارتين، هارلد شومان: فخ العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

التي يحتاجها سوق العمل، وتعويدهم على استمرارية التعلم، ومواكبة التغيرات الحادثة في المجتمع، حتى يضمن لهم ذلك مكانا في سوق العمل بعد تخرجهم؛ حيث تغير شكل العمالة من اعتمادها على المهارة العضلية إلى اعتمادها على المهارات الفنية المتخصصة، لأن كل تقدم تكنولوجي معناه زيادة إنتاجية العمل وبالتالي عدد أقل من العمال، وسوق العمل في حاجة إلى نوع آخر من العمالة وهم العمال المؤهلون والمتعلمون تعليما عاليا والذين سوف يعملون على آلات حديثة (ما يسمى بالعمالة الماهرة)، وينعكس ذلك أيضا على متطلبات عضو هيئة التدريس بالجامعة في ظل استقطاب الشركات لأساتذة الجامعة ذوى الكفايات العالية التي يتطلبها سوق العمل، بل إن مكانه في الجامعة أصبح مهددا في ظل هذا التنافس الذى فرضته العولمة على الشركات والمؤسسات، ومن ثم أصبحت متطلبات النمو المهني المستمر، وملاحقة كل ما هو جديد، والتدريب على التكنولوجيا الجديدة، وقدرته على تطبيق الإجراءات المساعدة ليتقبل طلابه التعلم الاستقلالي حتى يكتسبوا المهارات المتجددة لسوق العمل، وقدرته على جعل طلابه على وعي بإيجابيات وسلبيات العولمة. من الضرورات التي تضمن قيامه بأدواره على الوجه الأكمل ، ومن ثم مكانا بارزا في سوق العمل.

ج – العولمة وجدل الهوية الثقافية

لظاهرة العولمة تبعات وآثار لعل من أهمها وأخطرها جميعا النقل الثقافي بين الدول وبعضها وتصدير اتجاهات وقيم قد ترفضها مجتمعاتنا العربية، لما لها من تأثير سلبي على الهوية الثقافية، وقد تقبلها لما لها من إيجابيات.

وتعني كلمة هوية في المعجم الذات – وذات الشيء حقيقته وخاصته – والهوية ما يعرف الشيء في ذاته دون اللجوء إلى عناصر خارجية لتعريفه [1]، ويقصد بالهوية العربية السمات والخصائص التي يتمسك بها المجتمع العربي وتميزه عن غيره من المجتمعات، وهذه الهوية قد تأصلت عبر العصور نتيجة عدة تراكمات متتالية تعرض لها المجتمع العربي وتتمثل في جانبين هامين هما الجانب المادي بما يتضمن من معارف وعلوم وفنون واكتشافات واختراعات، وابتكارات. والجانب المعنوى الذى يتضمن عادات المجتمع وقيمه وأخلاقيات أفراده وسلوكياتهم [2].

---

[1] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية. القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٤٢، ٦٥٤.

[2] محمد على نصر: بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي، المؤتمر العلمى الثانى لكلية التربية جامعة أسيوط "الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد - رؤية عربية"، المجلد الأول، إبريل ٢٠٠٠، ص ص ٨١ –١٠٤.

والهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال سمات كثيرة ومختلفة، فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة أو الوطنية أو القومية، وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدمها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل هويته حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة ولدينا في التاريخ العربي المعاصر مثال جيد يثبت كيف تؤثر السياسة على تحديد الهوية، فالأمة التي كانت خلال الستينات مقتنعة بحتمية سيادة القومية العربية صارت تردد الآن شعار أن الإسلام هل الحل [1].

ونسبية العولمة تجعلها مرنة قد تتعايش أو تقتبس من ثقافات أخرى، بل قد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلاق مع العولمة، ولكن الخطر الحقيقي عند البعض هو أن تنهار الهوية أمام غزو ثقافة العولمة، ورغم أن أكثر الهويات محافظة وتدينا وأصالة لا تستطيع إلا أن تخضع لدرجات معينة من العولمة والعلمنة والتحديث، ففي عالم اليوم لا توجد مناطق معزولة أو نائية وبعيدة عن تأثيرات "الغريب" الآتية من خارج هذه الثقافة. لذلك قد لا يكون السؤال كيف نقاوم العولمة ونحمى أنفسنا منها؟ ولكن كيف نعيش عالمنا الراهن بواقعية ودون تناقضات وتأزم وبلا إحساس بعقدة نقص أو خوف؟، وهذا ما يسميه البعض التواصل الحواري الذي يقوم على التكامل العولمى[2]. ويتطلب ذلك من عضو هيئة التدريس أن يكون قادرا على تأكيد الهوية الثقافية لطلابه، وأن يواكب الاتجاهات المعاصرة بما لا يتعارض مع قيم مجتمعه.

ويختلف المحللون لظاهرة العولمة بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون لها يرون أنها تسهم في انتشار التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنتاج، وفي سبيل ذلك تهون الهوية، أما المعارضون والرافضون لها فيرون فيها مزيدا من الاستغلال الاقتصادي، وتهديدا للهوية الثقافية، أو لسبب ديني لاختلاف أديان المراكز التي تأتينا منها ثقافة العولمة. وهناك فريق ثالث يحاول التوفيق بين التأييد والمعارضة؛ وذلك بالأخذ بالتكنولوجيا الحديثة مع الحفاظ على الهوية العربية، والأخذ من ثقافة العولمة بما يتماشى مع ثقافتنا ويطورها، وذلك يتطلب من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وضع تصورات مجتمعية لمشاركة الدول الإسلامية في توجيه العولمة لكي يكون لتلك الدول الإسلامية صوت مسموع.

وإذا أرادت الأمة العربية الحفاظ على هويتها الثقافية، فلابد للمؤسسات التعليمية من التركيز على: الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة، والديمقراطية في مواجهة

---

[1] حيدر إبراهيم: العولمة وجدل الهوية الثقافية. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم الفكر، "العولمة ظاهرة العصر"، المجلد ٢٨، ع ٢، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٩٥ - ١٢٢

[2] المرجع السابق.

الاستبداد، والعدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال، والتنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوه، والأصالة والمعاصرة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية، والحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد[1]. وذلك يتطلب من عضو هيئة التدريس بالجامعة أن يساعد طلابه على تقويم المتغيرات الثقافية الوافدة، ومن ثم التعامل مع مظاهر الغزو الثقافي، وتقبل النافع حتى وإن كان من الآخرين .

ويبرز دور المعلم في تنمية الاتجاهات الموجبة ، وترسيخ القيم ، والتقاليد والعادات المرغوبة ، والتأكيد على الانتماء والولاء للوطن ، وتنمية التفكير الناقد لتنقية ما يصل من نتائج الثقافات الأخرى وترفضه مجتمعاتنا العربية ، وحتى يكتسب المعلم العربي مجموعة من المتطلبات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة على الهوية الثقافية ، ينبغي على برامج إعداد وتدريب المعلين مراعاة عدة اعتبارات [2] :

- التأكيد على تنمية مهارات التعلم الذاتي، والقدرة على استخدام أساليبه المتنوعة في التعليم.
- الاهتمام بتدريس اللغة العربية بجانب إحدى اللغات الأجنبية، وعلوم الكمبيوتر لجميع المعلمين واعتبارها متطلبات تخرج.
- ترسيخ الاتجاهات والقيم المرغوبة، وتنمية الانتماء والولاء، والعمل على المحافظة على الهوية الثقافية دون الانغلاق على العالم.
- الاهتمام بتنمية أساليب التفكير المختلفة خاصة التفكير الناقد، والتفكير الابتكارى والقدرة على حل المشكلات، وإدارة الأزمات .
- التوعية بقضايا ومشكلات التعليم بالوطن العربي بصفة عامة، وقضايا ومشكلات إعداد المعلم على وجه الخصوص.
- التربية الإسلامية كحل لمواجهة سلبيات العولمة.

د- دور التعليم بصفة عامة والمعلم بصفة خاصة في مواجهة بعض قضايا العولمة

إن التعليم كأداة من أدوات التنمية الشاملة لم يعد في عصر العولمة مقتصرا على نقل المعرفة من جيل لجيل أو من دولة متقدمة نسبيا إلى دولة متخلفة، فمسألة النقل لم تعد هي الوسيلة التي يمكن من خلالها تكوين العقلية الناقدة المبدعة، فلابد وأن يتطور نظامنا التعليمي من مجرد الحفظ والتلقين للمعلومات (لأن كل هذا يتوفر في الآليات التكنولوجية) إلى التركيز

---

[1] عبد السلام المسدى:العولمة والعولمة المضادة. القاهرة،كتاب سطور السادس، ١٩٩٩ ، ص ص ٧٧، ٧٨.

[2] محمد أمين المفتي : الدور المتغير للمعلم في ضوء التغيرات المستقبلية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية جامعة أسيوط "الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد : رؤية عربية"، المجلد الأول ، إبريل ٢٠٠٠ ، ص ص ١-٧ .

على منهجية التفكير ومنهجية كل ميدان من ميادين المعرفة وخلق العقلية الناقدة التي يمكن أن تتعامل مع المعلومات بحيث توظفها وتصنفها وتستطيع أن تولد معارف جديدة [١].

لقد أصبح تطوير التعليم في مصر أمرا ضروريا وحتميا، لمواجهة تحديات العولمة، على أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة تحسين وتطوير كل العناصر التي تشتمل عليها العملية التعليمية من معلم، ومتعلم، ومحتوي، ومراجع علمية بالجامعة، وإدخال تكنولوجيا التعليم من وسائل وأجهزة وبرامج ومواد تعليمية، وتنمية الأنشطة التعليمية وتحسين أساليب التقويم، وتنمية الإدارة الجامعية وتحسينها، وتنمية ربط الجامعة بالمجتمع. ولابد أن يكون عضو هيئة التدريس بالجامعة على وعي بانعكاسات العولمة على منظومة التعليم في مصر، وأن يجدد ويطور من تلك المنظومة حتى تستطيع التربية مواجهة تحديات العولمة، وتحقيق التوازن بين التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية[٢].

وحتى يستطيع عضو هيئة التدريس التعايش مع تحديات العولمة، لتحسين العملية التعليمية بالجامعة، ينبغي أن يكون على وعي ثقافي وتفهم للتغيرات العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي والإقليمي والقومي، ومدى انعكاسها على المجتمعات، حتى تتكون لدي عضو هيئة التدريس خلفية ثقافية بشأن قضايا العولمة من جانب، وحتى يستطيع المعلم توصيل تفهمه لطلابه من جانب آخر. وأن يكون المعلم قادرا على النقد حتى يتكون لديه القدرة على التمييز بين ما هو نافع وما هو ضار من الثقافات الوافدة، وأن يكون قادرا على تأكيد وتنمية الأصالة لدي طلابه، وفي نفس الوقت تنمية الاهتمام بالمعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع العربي وسلوكيات أفراده، وكذلك قدرة المعلم على توجيه وتعديل السلوك البيئي والصحي لدي طلابه [٣].

ولما كان عضو هيئة التدريس بالجامعة منوطا به وضع المقررات الدراسية، فيتعين عليه في ضوء تحدي العولمة أن يكون قادرا على تحديث تلك المقررات الدراسية وإضافة موضوعات جديدة مستحدثة بما يواكب متطلبات العصر، وفي ذات الوقت لا تؤثر على أصالة المجتمع، مع الاهتمام بربط هذه المقررات بقضايا المجتمع ومشكلاته والإسهام في إيجاد حلول

---

[١] حامد عمار: تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة: "العولمة"، تأليف نخبة من كبار المثقفين، الطبعة الأولى، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ص ٦٣-٧١.

[2] Hargreaves Andy: Renewal in the Age of Paradox, Educational Leadership Vol. 52, No. 7, April 1995, pp.14 – 19.

[٣] محمد على نصر : بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلسفة تكوين المعلم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٩-١٠٣ .

لها،وأن يهتم عضو هيئة التدريس بإزالة التكرار الذى يحدث أحيانا بين المقررات التربوية المختلفة حتى يحدث التكامل بين تلك المقررات، وأن يعاد تشكيل المقررات وتطوير مضمونها بما يناسب السوق الخارجية واحتياجات السوق الوطنية وما تتطلبه من معارف.

وكذلك يجب أن يهتم عضو هيئة التدريس بالبعد القيمى والأخلاقي والسلوكي والتربوي بهدف تأصيل الهوية العربية، وتنمية المواطنة والولاء والانتماء لدي طلابه، وألا يقتصر اهتمام المعلم بالبعد القيمي والأخلاقي على الجانب النظري عند وضع المقررات، بل ينبغي أن يكون سلوك المعلم قدوة لطلابه في الالتزام بقيم وأخلاق المجتمع، وأن يقوم المعلم بتعديل سلوك الطلاب الذى لا يتمشى مع القيم الأصيلة للمجتمع، والذى قد يتأثر بثقافات أخرى وافدة.

مما سبق يتضح أن تحديات العولمة لها انعكاساتها على التعليم الجامعى بصفة عامة، وعضو هيئة التدريس بكليات التربية بصفة خاصة، وأنه في حاجة إلى جملة من المتطلبات المهنية التي تفرضها هذه التحديات يتمثل أهمها فيما يلي:

١- القدرة على تأكيد الهوية الثقافية للطلاب.

٢- مواكبة الاتجاهات المعاصرة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع.

٣- القدرة على تطبيق الإجراءات المساعدة على تقبل الطلاب للتعلم الاستقلالي.

٤- جعل الطلاب على وعي بإيجابيات وسلبيات العولمة.

٥- مساعدة الطلاب على التعامل بكفاءة مع مظاهر الغزو الثقافي.

٦- المشاركة في برامج التوعية بخطورة ما تخلفه العولمة من سلبيات.

٧- القدرة على إكساب الطلاب المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل في ظل العولمة.

٨- القدرة على تقويم المتغيرات الثقافية الوافدة.

٩- وضع تصورات مجتمعية لمشاركة الدول الإسلامية في توجيه العولمة لكي يكون لتلك الدول صوتا مسموعا.

١٠- الوعي بانعكاسات العولمة على منظومة التعليم في مصر.

١١- مساعدة الطلاب على التعامل مع الثقافات المختلفة وتقبل الآخرين.

٤- التحديات ذات الارتباط بواقع التعليم الجامعي المصري ومتطلباتها المهنية

يواجه التعليم الجامعي المصري مجموعة من التحديات الداخلية التي تؤثر على أداء عضو هيئة التدريس لوظائفه والتي تفرض عليه توافر جملة من المتطلبات المهنية حتى يتمكن من أداء أدواره الوظيفية بفعالية وكفاءة، وتتمثل أهم تلك التحديات الداخلية فيما يلي:

أ- الانفجار الطلابي في الجامعات المصرية.

ب- القصور في بعض جوانب التعليم الجامعي المصري، ويشتمل على:

- القصور في جانب الأهداف التربوية.
- القصور في جانب المقررات الدراسية.
- القصور في جانب مداخل التعلم.
- القصور في جانب الوسائل والأساليب التدريسية.
- القصور في جانب التقويم.

أ- الانفجار الطلابي في الجامعات المصرية

تعد زيادة أعداد الطلاب في الجامعة من أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي بوجه عام، والمعلم الجامعي بوجه خاص؛ وذلك لما تسببه زيادة أعداد الطلاب بالجامعة لكثير من المشكلات المتعلقة بتوفير ما يلزم من موارد وإمكانيات. وترجع زيادة الطلاب بالجامعة لعدة أسباب من أهمها: الزيادة السكانية في مصر، وزيادة الطلب على التعليم الجامعي ورفع شعار دراسة جامعية أو عالية للجميع. وتعد مصر ضمن مواطن الخطر السكاني في العالم إذ أنها تدخل في تعداد الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

لقد ترتب على الزيادة السكانية ارتفاع نسب الطلب الاجتماعي على التعليم فارتفعت نسبة المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة مما أدي إلى الضغط على الجامعات وأثر فيها وفي مخرجاتها، فهناك ما يدل على أن مخرجات التعليم الجامعي غير ملائمة بالقدر الكافي لحاجات التنمية القومية المتغيرة تغيرا سريعا مما يؤدي إلى بطالة الخريجين أحيانا، ولمواجهة هذه الأعداد لابد من تطوير وتجديد الجامعات بكل مدخلاتها حتى تواكب هذه الأعداد[١].

إن الجامعة يجب أن تتطور وتتكيف لاستيعاب هذه الأعداد من الطلاب لتتناسب مع رغبات الطلاب ومواهبهم، وحسب حاجات سوق العمل، واقتباس أحدث الطرق والوسائل التعليمية التي تتناسب وهذه الأعداد.

---

[١] جابر عبد الحميد جابر: التحدى التربوي، مجلة رسالة الخليج العربي، السنة العاشرة، ع ٣٣، ١٩٩٠، ص ص ١٠١ – ١٥٢.

ومن المنتظر أن تزيد أعداد الطلاب بالجامعة في المستقبل؛ لكثرة الدعوات بتعميم التعليم الجامعي، ومحاولة تعميمة في الدول المتقدمة، في حين أن نسبة استيعاب الجامعات المصرية والمعاهد العليا في مصر – رغم هذه الزيادة – منخفضة عن الدول المتقدمة للفئة العمرية (١٨-٢٣) سنة. ففي كندا وصل المعدل إلى (٩٥%)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٨٠%)، وفي كوريا (٤٠%)، وفي إسرائيل (٣٥%)، أما في مصر فما زالت النسبة منخفضة؛ حيث بلغت نسبة استيعاب الجامعات المصرية (١٧,٦%) وعند إضافة المعاهد العليا تصل النسبة إلى (١٩%)، فصورة الرصيد البشري الموجود حاليا وهي قوة العمل إلى جانب ما يتخرج من قنوات التعليم المختلفة لا يزال دون المستوى[١].

ومع هذه النسبة المنخفضة على المستوى العالمى إلا أن هناك انفجار طلابي في الجامعات المصرية يقابله عدد لا يتناسب من أعضاء هيئة التدريس، والجدول التالي يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠[٢]

جدول رقم (٢ – أ)

يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس وطلابهم بالجامعات المصرية فى العام الجامعى١٩٩٩/٢٠٠٠.

م	الجامعة	أعضاء هيئة التدريس		جملة أعضاء هيئة التدريس	الطلاب	نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس
		ذكور	إناث			
١	القاهرة	٣٩٣٨	١٧٩٦	٥٧٣٤	١٧٦٧٦٦	٣١,١
٢	الإسكندرية	٢٥٧١	١٤٢٩	٤٠٠٠	١١٧٣٨٩	٢٩,١
٣	عين شمس	٥٠٤١	٣٣٢٦	٨٣٦٧	١٣٩٥٤٨	١٧,١
٤	أسيوط	١٢١٦	٣٠٥	١٥٢١	٥٠٠٦٧	٣٣,١
٥	طنطا	١٢٦٥	٤٢٣	١٦٨٨	٩٨٤٥١	٥٨,١
٦	المنصورة	١٨٤٩	٤٢٨	٢٢٧٧	٧٤٩٥٨	٣٣,١
٧	الزقازيق	٢٩٢٩	٧٥٤	٣٦٨٣	١٤٥٩١٧	٤٠,١
٨	حلوان	١١٧٩	٦٣٥	١٨١٤	٩٩٩١٩	٥٥,١
٩	قناة السويس	١٠٤٧	١٧٧	١٢٢٤	٤٠٨٣٦	٣٣,١
١٠	المنوفية	٩٨٥	٢١٧	١٢٠٢	٤٩٩١٥	٤٢,١
١١	المنيا	٩٨٩	١٥٧	١١٤٦	٣٥٠٥٧	٣١,١
١٢	جنوب الوادى	٦٠٤	٩٤	٦٩٨	٣٨٨٢٥	٥٦,١
	الجملة	٢٣٦١٢	٩٧٤١	٣٣٣٥٤	١٠٦٧٦٤٨	٣٢
١٣	الأزهر	٤٠٠١	١٠٨١	٥٠٨٢	١٨٣٢٩٨	٣٦
	الإجمالى العام	٢٧٦١٤	١٠٨٢٢	٣٨٤٣٦	١٢٥٠٩٤٦	٣٢,٥

يتضح من الجدول السابق أن إجمالى طلاب الجامعات المصرية (١٢٥٠٩٤٦) طالبا، فإذا ما أضيف إلى هذا الرقم عدد طلاب الجامعات الخاصة المصرية[١] (٦٢٢٧) طالبا،

---

[١] حامد عمار: مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧-٧١.

[٢] انظر كلا من:

- وزارة التعليم العالي: البرنامج التنفيذى لأنشطة وزارة التعليم العالي، وحدة المعلومات، ١٩٩٩-٢٠٠٠. ص ص ١٦-٣٨ .
- جامعة الأزهر: النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ص ١-١٩، ١٧٧-١٨٨.

والجامعة الأمريكية ما يقرب من ألفين[٢]، يكون إجمالى أعداد طلاب الجامعات فى مصر قد وصل إلى (١٢٥٩١٧٣) طالبا. فإذا حسبت نسبة عدد الطلاب بالجامعات إلى الشريحة العمرية للسكان فى سن التعليم الجامعى، وحيث أن هذه الشريحة التى تتراوح أعمارها عادة بين ١٨-٢٣ سنة، تصل إلى (٧١٠٥٠٠٠)[٣] نسمة، وبالتالى تصبح نسبة المقيدين بالجامعات فى مصر من الطلاب إلى شريحة السكان المقابلة هى (١٧,٧%) كما سبق الإشارة إليها. وعلى الرغم من قلة هذه النسبة على المستوى العالمى إلا أنها تمثل انفجارا طلابيا فى الجامعات المصرية أثر على الكثير من جوانب العملية التعليمية بتلك الجامعات.

فتؤثر الزيادة فى عدد طلاب الجامعة على النسبة بين طلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، فيتضح من الجدول السابق أن إجمالى أعضاء هيئة التدريس (أستاذ - أستاذ مساعد - مدرس) فى العام الجامعى (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) قد وصل إلى (٣٨٤٣٦) عضوا، أى بنسبة واحد من الهيئة التدريسية إلى ما يقرب من (٣٢,٥) طالبا، وهى نسبة مرتفعة، حيث تصل إلى واحد من أعضاء هيئة التدريس لكل عشرين طالبا فى عدد غير قليل من الدول الأخرى[٤]. كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن هناك تفاوتا بين الجامعات فى نسبة طلاب الجامعة إلى أعضاء هيئة التدريس، فبينما نجد جامعة عين شمس تمثل نسبة جيدة تتمشى مع النسبة العالمية، نجد جامعات الإسكندرية، القاهرة، المنيا تمثل نسبا معقولة إلى حد ما، بينما تمثل جامعات طنطا، وجنوب الوادى، المنوفية، الزقازيق نسبيا متدنية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

كما يوضح الجدول السابق أن هناك تفاوتا بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث، حيث تصل نسبة الإناث إلى (٢٨,١%) من إجمالى أعضاء هيئة التدريس، وترتفع النسبة إلى (٣٧,٣%) بإضافة المدرسات المساعدات، وإلى (٤٩,٥%) بإضافة المعيدات. أى أنه بعبارة أخرى لن تمضى سوى سنوات قليلة وترتفع نسبتهن إلى (٥٠%)[٥].

وترجع خطورة زيادة الطلاب بالجامعة إلى احتمال انعكاس التوسع الكمى على نوعية التعليم، والتحول من إعداد المتخصصين الأكفاء المجهزين بالمعارف والخبرات والمهارات

---

[١] وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

[٢] سعيد إسماعيل على: شجون جامعية. القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩، ص ٢٢٧.

[٣] محمد نبيل نوفل: تأملات فى مستقبل التعليم العالى. القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٥٠.

[٤] سعيد إسماعيل على: شجون جامعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

[٥] وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

والقدرات المناسبة إلى تخريج حملة الشهادات فحسب، وكذلك لاحتمال ازدياد عدد الخريجين عن حاجات التنمية وطلب سوق العمل الأمر الذى يشكل هدرا فى الإنتاج التعليمى وظلما اجتماعيا وفرديا للخريجين حينما لا يجدون العمل المناسب ويعانون من البطالة الكاملة أو المقنعة. ولا تقف مشكلة الإقبال على التعليم العالى عند حدود الرغبة فيه، بل تمتد إلى دراسة اختصاصات معينة يأتى على رأسها الطب والهندسة، ثم تتبعها الاختصاصات الأخرى، وبرغم اختلاف الأحوال والحاجات بين مجتمع وآخر فإن هذا الترتيب للرغبات يبقى شائعا فى معظمها، تحميه التوقعات المهنية بالعمل الحر والدخل المرتفع والمركز الاجتماعى[1].

وتختلف نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بين الكليات النظرية والعملية داخل الجامعات المصرية، كما يوضحه الجدول التالى[2]:-

جدول رقم (٢ - ب)

يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس بدرجاتهم وطلابهم بالقطاعات المختلفة بالجامعات المصرية عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

م	القطاع	أعضاء هيئة التدريس			جملة أعضاء هيئة التدريس	الطلاب	نسبة ط إلى ع
		أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس			
١	الآداب والعلوم الإنسانية	٥٣١	٥٧٦	١٧٩٦	٢٩٠٣	٢١٣٤٨٨	٧٣,٢
٢	كليات التربية	٣١٣	٤١٣	١٢٥٥	١٩٨١	١٣٠٩٢٢	٦٦,١
٣	بقية قطاع الدراسات التربوية	١٧٦	٢٦١	٧٤٨	١١٨٥	٥٢٠٦٦	٤٣,٩
٤	الحقوق	١٦٧	١٢٣	١٧٧	٤٦٧	١٤٩٧٨٠	٣٢٠,٧
٥	الاقتصاد والسياسة	٤١	٢٨	٥٣	١٢٢	٢٧٩٧	٢٢,٩
٦	التجارة والإحصاء	٢٩٠	٢٦٨	٥٠٣	١٠٦١	٢٤٨١٩٥	٢٣٣,٩
٧	العلوم	١٢٧٧	١٠٨٧	٢١٧١	٤٥٣٥	٢٣٥١٤	٥,٢
٨	الزراعة	١٧٠٥	٨٢١	٨٠٥	٣٣٣١	٢٥٣٩٧	٧,٦
٩	الدراسات الهندسية	١٠٧٠	٨٦٩	١٩١٦	٣٨٥٥	٨٧٩٧٤	٢٢,٨
١٠	الدراسات الطبية	٣٨٥٨	٢٦٢٤	٣٧٤٤	١٠٢٢٦	٤٩٨٥١	٤,٩
١١	الصيدلة	٢٦٧	١٨٢	٢١٤	٦٦٣	٣٢٨١٧	٤٩,٥
١٢	طب الأسنان	٢٧٥	١٨٩	٢٤٠	٧٠٤	٦٠٥٤	٨,٦
١٣	الطب البيطرى	٤٧٣	١٧٩	١٩٥	٨٤٧	١١٤٢٠	١٣,٥
١٤	التربية الرياضية	٢٨١	٢٠٨	٣٩٦	٨٨٥	٢٠٦٩٠	٢٣,٤
١٥	قطاع الفنون	١٢٧	١١٨	٢٤٤	٤٨٩	١٢٨٤٩	٢٦,٣
١٦	التربية الموسيقية	٢٠	١٥	٦٥	١٠٠	٨٣٤	٨,٣
	الجملة	١٠٨٧١	٧٩٦١	١٤٥٢٢	٣٣٣٥٤	١٠٦٧٦٤٨	٣٢,٠
١٧	القطاع التربوى بجامعة الأزهر	٢٠	١٨	٤٠	٧٨	١٨٥٦٩	٢٣٨
١٨	بقية جامعة الأزهر	١٤٩٢	١٥٢٦	١٩٧٦	٥٠٠٤	١٦٤٧٢٩	٣٢,٩
	الإجمالى العام	١٢٣٨٣	٩٥١٥	١٦٥٣٨	٣٨٤٣٦	١٢٥٠٩٤٦	٣٢,٥

---

(١) أنطوان رحمة: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) انظر كلا من:

- وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٣٨.
- جامعة الأزهر: النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ص ١-١٩.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تفاوتا بين نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بين الكليات النظرية والعلمية، فبينما نجد أن النسبة فى كليات الحقوق (٣٢٠,٧) طالبا لكل عضو، و(٢٣٣,٩) طالبا فى كليات التجارة، نجد أن هذه النسبة تصل فى كليات الطب إلى (٤,٩) لكل عضو، و (٥,٢) طالبا فى كليات العلوم. وكذلك فى جامعة الأزهر ترتفع النسبة فى القطاع التربوى بها، وهو (كليتى التربية بالقاهرة وتفهنا الأشراف وشعبة التربية بكلية البنات الإنسانية) إلى (٢٣٨) طالبا لكل عضو هيئة التدريس، بينما تصل النسبة فى بقية كليات جامعة الأزهر إلى (٣٢,٩) طالبا لكل عضو هيئة التدريس.

وقد ترجع الزيادة الطلابية فى الكليات النظرية لشيوع مفهوم خاطئ لدى البعض أن الكليات النظرية لا تحتاج أكثر من عضو تدريس وميكروفون، ولا يهم عدد الطلاب، وكأن المقومات الأخرى للعملية التعليمية لا مكان لها فى مثل هذا التصور. أما بالنسبة لكليات الطب والعلوم والزراعة فالوضع أحسن حالا نظرا لطبيعة الدراسة فيها.

كما تؤثر الزيادة الطلابية فى الإمكانيات الذاتية لكل جامعة، من قاعات محاضرات ومعامل ومكتبات وغيرها، فهى لا تكاد تكفى نصف العدد الموجود بكل جامعة، وبالتالى يدرس الطلاب فى قاعات ضيقة بالنسبة لعددهم ويقف عدد كبير منهم، مما يؤثر على العملية التعليمية داخل قاعات الدراسة وضعف تفاعل الطلاب مع عضو هيئة التدريس، وقد يقوم الأستاذ الجامعى بالتدريس للطلاب وخاصة طلاب الدراسات العليا فى مكتبه رغم زيادة عددهم. وكذلك تؤثر الزيادة الطلابية فى المدن الجامعية والإسكان الطلابى، حيث يسكن فى الغرفة الواحدة مالا يقل عن أربعة طلاب، وتصل إلى ستة طلاب أحيانا، بل قد يسكن الطلاب فى صالونات يصل العدد فيها إلى (٣٠) طالبا فى بعض الجامعات. والجدول التالى[١] يوضح أعداد طلاب الجامعات المصرية بالمدن الجامعية.

---

[١] انظر كلا من:

- وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
- جامعة الأزهر: الإدارة العامة للمدن الجامعية للطلاب، رئاسة فرع البنات.

جدول رقم (٣)

يوضح أعداد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية على مستوى الجامعات فى العام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠.

م	الجامعة	ذكور	إناث	جملة	%
١	القاهرة	٩٢٥٠	٤٩٢٧	١٤١٧٧	%٨
٢	الإسكندرية	٤٤٢٠	٣١٠٧	٧٥٢٧	%٦,٤
٣	عين شمس	٢٧٦٣	٥٩٠٨	٨٦٧١	%٦,٢
٤	أسيوط	٤٢٧١	٧٨٠٩	١٢٠٨٠	%٢٤
٥	طنطا	٣٥٣٩	٤١٧٠	٧٧٠٩	%٧,٨
٦	المنصورة	٢٨٢٢	٢٩٥٣	٥٧٧٥	%٧,٧
٧	الزقازيق	٣٥٠٩	٣٦٥١	٧١٦٠	%٤,٩
٨	حلوان	٤٤٧٤	٢٨٤٣	٧٣١٧	%٧,٣
٩	قناة السويس	٤٤٥٠	٢٦٣٣	٧٠٨٣	%١٧,٣
١٠	المنوفية	٣٢٨٠	٢٨٤١	٦١٢١	%١٢,٣
١١	المنيا	٢٢٤٥	٤٤٧٨	٦٧٢٣	%١٩,٢
١٢	جنوب الوادى	٣١٠٣	٩٥٥٦	١٢٦٥٩	%٢٢,٦
	الجملة	٤٨١٢٦	٥٤٨٧٦	١٠٣٠٠٢	%٩,٦
١٣	الأزهر	١٧٨٤٦	٩٧١٤	٢٧٥٦٠	%١٥,١
	الإجمالى العام	٦٥٩٧٢	٦٤٥٩٠	١٣٠٥٦٢	%١٠,٤٤

يتضح من الجدول السابق أن إجمالى أعداد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية (١٣٠٥٦٢) طالبا وطالبة، بنسبة (١٠,٤٤%) من إجمالى طلاب الجامعات المصرية، ومع هذه النسبة البسيطة إلا أن المدن الجامعية لا تتحمل هذه الزيادة الطلابية، كما يتضح أن هناك تفاوتا بين الجامعات المصرية فى الإسكان بالمدن الجامعية فبينما تزيد نسبة الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية بجامعات (جنوب الوادى، أسيوط، المنيا) تقل تلك النسبة فى جامعات (الزقازيق – عين شمس – الإسكندرية).

ويؤثر ضعف استيعاب المدن الجامعية للطلاب المغتربين على عضو هيئة التدريس فى عدم التزام معظم هؤلاء الطلاب بحضور المحاضرات أو تأخرهم عن مواعيدها لبعد المسافة بين مكان إقامتهم والكليات، الأمر الذى يؤثر على تفاعل عضو هيئة التدريس مع طلابه وخاصة فى الكليات العملية والتى يستلزم التعليم بها دخول المعامل والتدريب على بعض المهارات العملية، وكذا كليات التربية والتى يحتاج الطالب فيها إلى تدريب عملى وميدانى على تطبيق مهارات التدريس.

أما نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية فهى مؤسفة ومتدنية، وخاصة وأن هذه الكليات بها أقسام تماثل تقريبا الدراسة بكليات العلوم، كما أن دراسة العلوم التربوية والنفسية لابد أن تعتمد على المجموعات الصغيرة لإتاحة فرص أكثر للتفاعل

والمناقشة والتدريب،وتصبح الدراسة فى هذه الكليات بلا جدوى لو اعتمدت فقط على الإلقاء والتلقين، فغالباً ما يطبق معلم المستقبل الأساليب التدريسية التى تعلم من خلالها بكليات التربية. والجدول التالى يوضح إجمالى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم بكليات التربية بالجامعات المصرية[1] للعام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠

جدول رقم (٤)

يوضح إجمالى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم بالجامعات المصرية[*]

م	الكلية	أعضاء هيئة التدريس			جملة	الطلاب	نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس
		أستاذ	أستاذ م	مدرس			
١	كليات التربية بالتعليم العام	٣١٣	٤١٣	١٢٥٥	١٩٨١	١٣٠٩٢٢	٦٦,١
٢	كليات التربية جامعة الأزهر	٢٠	١٨	٤٠	٧٨	١٨٥٦٩	٢٣٨
	الإجمالى	٣٣٣	٤٣١	١٢٩٥	٢٠٥٩	١٤٩٤٩١	٧٢,٦

يتضح من الجدول السابق أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بكليات التربية بالجامعات المصرية (٧٢,٦) طالبا لكل عضو هيئة تدريس، وهى نسبة متدنية بالقياس إلى الكليات العملية ككليات العلوم والتى تشترك معها كليات التربية فى الأقسام العملية، وأن هذه النسبة متدنية جدا فى القطاع التربوى بجامعة الأزهر حيث تصل إلى (٢٣٨) طالبا لكل عضو هيئة تدريس.

وهناك تحد آخر يقابل عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وهو أن الهرم غير معتدل بين الأساتذة، والأساتذة المساعدين، والمدرسين. فيتضح من الجدول رقم (٢ – ب) أن جملة الأساتذة (١٢٣٨٣) عضوا بنسبة (٣٢,٢%) من إجمالى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وأن جملة الأساتذة المساعدين (٩٥١٥) عضوا، بنسبة (٢٤,٨%)، وأن جملة المدرسين (١٦٥٣٨) عضوا بنسبة (٤٣%) من إجمالى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ومن المعروف أن عبء التدريس يقع على عاتق فئة المدرسين، ويقل عند الأستاذة المساعدين، ويقل أكثر عند الأستاذة، وبالتالى فمن المفترض أن يزيد عدد المدرسين، ثم الأساتذة المساعدين، ثم الأساتذة، ولكن الوضع فى الجامعات المصرية مختلف؛ حيث يوجد تضخم فى قمة الهرم (الأساتذة) وفى قاعدته (المدرسين)، وانكماش فى الوسط (المدرسين المساعدين)، وأن عدد الأساتذة فى كليات الطب، والصيدلة، والزراعة يزيد

---

[1] انظر كلا من:

- وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٣٨.
- جامعة الأزهر: النشرة الإحصائية السنوية للعام الجامعى ١٩٩٩/٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص ص ١-١٩.

* ملحوظة يشتمل الإحصاء على كليات التربية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، بالإضافة إلى القطاع التربوى بجامعة الأزهر، ولم تؤخذ فى الاعتبار كليات التربية النوعية، أو التربية الرياضية، أو رياض الأطفال، أو معهد الدراسات التربوية.

عن عدد المدرسين، وفى الإجمالى العام يزيد عن عدد الأساتذة المساعدين، وقد يرجع ذلك إلى التنظيمات المالية والإدارية، واعتبار الأستاذية نهاية سلم الترقى لأعضاء هيئة التدريس.

فإذا كان المجتمع المصرى لا يستطيع أن يطالب بخفض أعداد الطلاب بالجامعات المصرية وإنما يطالب بالمزيد، وإذا كان المجتمع يعانى من تضخم الأعداد الموجودة فى كل جامعة، فإن الحل قد يكمن فى تفتيت الجامعات المتضخمة إلى عدد من الجامعات الصغيرة، والتوسع فى سياسة التعليم المفتوح، والتعلم عند بعد.

إن ضخامة عدد الطلاب فى الجامعات المصرية يفرض عليها أيضاً ضرورات تغيير مفاهيم التعامل بين عضو هيئة التدريس وطلابه واستحداث مفاهيم عصرية متطورة لا تعتمد على الأشكال التقليدية مثل إلقاء المحاضرات والاعتماد على الكتاب الجامعى فى التحصيل والحفظ بل تركز على تنمية المهارات، والاتجاه للبحث المعرفى والعلمى والجانب الأخلاقى حتى يتحقق الهدف من الدراسة الجامعية والاستفادة منها[1].

وكان للزيادة الطلابية، وخاصة فى الكليات العملية التى لا تتحمل إمكانياتها هذه الزيادة والتى تفوق كافة المعامل والأجهزة وتفوق معدلات أعضاء هيئة التدريس العديد من الآثار السلبية من أهمها شعور الطلاب بتدنى الخدمة التعليمية داخل الجامعة ، مما كان له تأثيره وانعكاسه على ظاهرة كانت بعيدة تماماً عن الجامعة وعن طلابها ألا وهى ظاهرة الدروس الخصوصية والتى انتشرت وتفاقمت وزادت حدتها خاصة بين طلاب الكليات العملية، وهذا بالطبع له آثاره السيئة على العملية التعليمية وعلى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية،وتمتد الآثار السلبية لهذه الزيادة إلى العديد من جوانب العملية التعليمية[2].

إن هذا التطور فى أعداد الطلاب له مشكلاته وسلبياته، وتتلخص معظم مشكلات هذا الزحف الجماهيرى على الجامعات فى جانب محدد، وهو أن الجامعات المصرية مازالت تعلم (الكثرة) بنفس الوسائل والأدوات والتجهيزات التى كانت تعلم بها (القلة) – ويقصد بالقلة والكثرة هنا جانبها العددى الكمى دون الجانب النوعى – فالقاعة التى كانت تتسع لثمانين طالباً هى نفسها التى أصبحت تمتلئ الآن بالمئات من الطلاب، وعضو هيئة التدريس الذى كان يعلم مائة طالب بالجامعة، هو نفسه المعلم الذى أصبح يعلم آلافاً منهم، فكان من الطبيعى أن تسوء نتائج عملية التعليم ويتدهور كيفها. إن المطلوب الآن هو أن يستعين عضو هيئة التدريس بالمستحدثات فى تكنولوجيا التعليم وطرق التدريس بحيث تعوض الفارق الكمى، وتحافظ على

---

[1] عبد الكريم يعقوب:إعداد المدرس الجامعى،جريدة الأهرام،السنة ١٢٤،ع ٤١٤٤٠،٢٢مايو ٢٠٠٠،ص ٢٣.

[2] محمد محمد عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

النوعية المطلوبة، وهناك العديد فى هذين المجالين (والذى سبق الإشارة إليهما عند عرض تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع) كفيل بحسن تعليم الكثرة مع المحافظة على جودة التعليم[1].

وزيادة أعداد الطلاب بالجامعات المصرية يلقى على عضو هيئة التدريس ضرورة أن تتوافر لديه جملة من المتطلبات المهنية حتى يؤدى دوره بفاعلية مع هذه الأعداد الكبيرة، كمراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، والقدرة على ضبط الوقت فى المناقشات مع المجموعات الكبيرة، والاستعانة بتكنولوجيا التعليم للتغلب على هذا التحدى، وتوفير المناخ المناسب والمرتب بشكل جيد، والتنويع فى طرق التدريس وعدم الاقتصار على المحاضرة فقط بل استخدام العديد من البدائل كالمناقشة، والحوار، وحل المشكلات، والتكليفات، والتدريس بالفريق، والتدريس لتحقيق التمكن.. وغيرها، وأن يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات إدارة الحوار والنقاش مع الأعداد الكبيرة، وقدرة المعلم على أن يعيد المناقشة إلى مسارها عندما يخرج البعض عنها، والقدرة على تلخيص ما توصلت إليه المجموعة مع التركيز على النقاط الهامة التى توصلت إليها وتتفق مع وجهة نظره، والقدرة على جعل المناقشات واقعية، وقدرته على عرض ملخص المناقشات وأهم النقاط مع استخدام كلمات الطلاب وعباراتهم، وقدرة عضو هيئة التدريس على تصميم الاختبارات الجيدة حتى يتسنى له تقويم هذه الأعداد الكبيرة.

وكذلك تتطلب الأعداد الكبيرة بالجامعة ألا يكون عضو هيئة التدريس المصدر الوحيد للتدريس والمعلومات وذلك باعتماده على طرق التدريس التقليدية، بل عليه أن يلجأ إلى التقسيم إلى مجموعات صغيرة تتيح فرصة للمناقشة، والتعيينات الفردية، واستخدام المكتبة والوسائل الحديثة فى الحصول على المعلومات كالكمبيوتر والإنترنت، وإجراء الدراسات والبحوث الميدانية، والتدريس للزملاء، ولعب الأدوار، واستخدام المسرح التربوى، والتسجيلات الصوتية، وتسجيلات الفيديو.. وغيرها[2]. كما ينبغى أن يركز عضو هيئة التدريس مع طلابه على الكيفية التى يحصلون بها على المعلومات والمعارف، أى التركيز على وسائل الحصول على المعرفة حتى يستطيع كل منهم أن يتعلم ذاتيا.

كما تتطلب تلك الأعداد المتزايدة من عضو هيئة التدريس بكليات التربية أن يكون قادرا على أداء المهام المنوطة به فى ظل الضغوط المهنية التى تنتج عن هذه الأعداد، فأعضاء هيئة التدريس إن لم يستطيعوا تجنب تلك الضغوط فيجب عليهم أن يتعلموا كيفية

---

[1] سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين. القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨، ص ٦٩.

[2] محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: تربية المعلم للقرن الحادى والعشرين. الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ص ٣٥، ٣٦.

التعامل معها جسميا ونفسيا حتى يتمكنوا من التمتع بهذه المهنة التى تثير التحديات والمكافآت، وكان من الضرورى عليهم تطبيق واستخدام استراتيجيات مقاومة الاحتراق Burn out (الضغوط)، ومن أمثلة تلك الاستراتيجيات تقويم الذات، تقليل الضغوط، الراحة، التمرينات الرياضية[١]. وقد يؤدى تعرض عضو هيئة التدريس للضغوط الكثيرة التى تنتج عن كثرة أعداد الطلاب إلى تكوين اتجاهات سالبة نحو الطلاب والشعور بعدم الرضا عن الوظيفة[٢]. ومن ثم يجب أن يتوافر لدى عضو هيئة التدريس متطلب القدرة على العمل فى ظل كثرة الضغوط.

ولقد اهتمت الدول المتقدمة بوضع استراتيجيات لمساعدة المعلمين على التعامل مع الضغوط والاحتراق منها: التغذية المرتجعة الثنائية (ثنائية الاتصال) Biofeedback، التخلص من الضغوط وطرحها جانبا، إدارة الصراع، التخيل، النظر إلى المستقبل، التدريب مع الزملاء، الاسترخاء، إدارة الوقت، مساعدة المعلمين بعضهم البعض، الإصلاح وإعادة البناء[٣].

ولعل ما يحتم ضرورة أن يتوافر فى عضو هيئة التدريس متطلب القدرة على العمل مع كثرة الضغوط الناجمة عن الأعداد المتزايدة من الطلاب، تدنى المستوى الأكاديمى والأخلاقى لبعض الطلاب، وضعف احترامهم وتقديرهم للمعلم، والسلوك الطلابى غير المنضبط[٤]، الأمر الذى يحتم على الجامعة إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس فى ضوء ذلك المتطلب المهنى، وخاصة وأن الدراسات[٥] أثبتت أن زيادة أعداد الطلاب تعتبر من أهم الضغوط التى يتعرض لها عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

---

(1) Paul M. Terry : Teacher Burnout: Is it real? Can we Prevent it?, Paper Presented at the Annual Meeting of the North Central Association of Colleges and Schools, Chicago, 8th April, 1997.

(2) Linda A. Schamer & Michael. J.B. Jackson: Cooping with Stress: Common Sense about Burnout, Education Canada, Vol. 36, No. 2, Sum, 1996 PP. 28 – 31.

(3) Susanne Carter: Teacher Stress and Burnout Organizing Systems to Support Competent Social Behavior in Children and Youth, U.S.A. Office of Special Education and Rehabilitative Services, Washington, DC.

(4) Isaac A. Friedman: Student behavior Patterns Contributing to Teacher Burnout, Journal of Educational Research, May 1995, Vol. 88, No. 5, pp. 281-289.

(٥) انظر كلا من:

- محمد المصيلحى سالم، فرغل عبد الحميد أحمد: الضغوط المهنية للمعلم الجامعى "دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ٩٠، يونيو ٢٠٠٠، ص ص ١ – ٨٤.
- سهام يسن أحمد عبد العليم: الضغوط المهنية لعضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ببنى سويف، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

كما يتطلب تحدى الأعداد المتزايدة بالجامعة من عضو هيئة التدريس توجيه وإرشاد الطلاب بأهمية أنواع التعليم الأخرى غير التعليم الجامعى، وذلك عند زيارة المدارس للتقويم أو إلقاء المحاضرات فى الندوات وغيرها، كما يتطلب ذلك التحدى قدرة عضو هيئة التدريس على استخدام أساليب جيدة من الثواب والعقاب لضبط الأعداد الكبيرة، كما يتطلب قدرته على استخدام الطرق البديلة للتدريس للأعداد الكبيرة مثل التعليم الجمعى، التعليم الفردى، التعلم الذاتى.

ب- القصُور فى بعض جوانب التعليم الجامعى

يرجع القصور فى بعض جوانب ونظم التعليم الجامعى إلى الابتعاد عن الأخذ بالتطبيق العلمى لنتائج بعض الأبحاث العلمية الجادة، فعلى الرغم من أن النظام التعليمى بالمجتمع يعد البداية والنهاية للأبحاث التربوية التى تجرى بالمجتمع؛ فهو البداية حيث تستقى منه الأبحاث التربوية مشكلاتها وموضوعاتها وبياناتها، ويمثل النهاية للأبحاث التربوية باعتباره المصب الذى يستقبل نتائج الأبحاث، إلا أن التعليم المصرى وفى كثير من الأحيان كان بعيدا عن تلك الدعوات الإصلاحية القائمة على أسس علمية ثبت صحتها فى مجال البحث والتجريب، أو بتعبير آخر لم تأخذ المؤسسات التعليمية بمثل هذه الدعوات الإصلاحية بالدرجة التى يمكن معها القول بأنها تتبنى هذه الدعوات الإصلاحية فى جوانبها المختلفة، كما لم يأخذ عضو هيئة التدريس بهذه الدعوات الإصلاحية وتطبيق نتائجها فى العملية التعليمية، ولعل ما يوضح ذلك استعراض أهم جوانب العملية التعليمية بالجامعة فى ضوء أهم هذه الدعوات الإصلاحية، وهو ما تعرض له الدراسة فيما يلى:

١- القصور فى جانب الأهداف التربوية

أصبحت الأهداف التربوية محور اهتمام كثير من العلوم - النظرية منها والتطبيقية على السواء - ففى مجال التربية على سبيل المثال، حظيت الأهداف التربوية باهتمام كثير من العلوم منها على سبيل المثال فلسفة التربية،وذلك باعتبار أن الأهداف التربوية تمثل الأساس للفلسفات التربوية والسياسات والاستراتيجيات التعليمية، كما حظيت باهتمام علم المناهج باعتبارها أساس تحديد البنية الهيكلية لهذه المناهج، كما اهتمت بها علوم الأنثروبولوجيا، والاجتماع، وعلم النفس الاجتماعى، وذلك باعتبارها معايير ومحددات سلوكية.

ولقد زاد الاهتمام بالأهداف التربوية من قبل المجتمعات عامة نتيجة لاهتمام تلك المجتمعات بالتربية ذاتها، وذلك لاعتبار التربية متغيرا رئيسيا فى العملية التنموية بالمجتمع، الأمر الذى أضفى بدوره أهمية كبيرة على جانب الاهتمام بالأهداف التربوية، وذلك باعتبارها

الأطر العامة التى ينتظم بداخلها كل عمل أو نشاط تربوى، هذا بالإضافة إلى اعتبار الأهداف التربوية المحك الأساسى الذى يقاس به أو يقيم فى ضوئه العملية التعليمية، وأخيرا باعتبارها عامل تماسك لمكونات العمل التربوى ومتغيراته من مناهج وإمكانات وطرائق وأساليب.

والتعليم الجامعى لم يعد الكيان المستقل، الذى يعمل لغايات دون عوائق أو التزام قواعد عامة، فحاجات المجتمع الحديث متطورة متغيرة، والوفاء بها من مسئوليات الهيئات والمؤسسات المختلفة وفى طليعتها الجامعات، وهو فى سبيل ذلك يجد نفسه أمام قرارات هامة لم تكن تواجهه فى الماضى، فقد يحتاج المجتمع إلى أعداد من المهندسين أكثر مما يحتاجه من الأخصائيين فى الزراعة، إلى غير ذلك من الاختيارات التى يفرض المجتمع فيها قرارات يكون على التعليم مواجهتها وبالتالى يكون عليه أن يتطلع إلى حريته الأكاديمية واستقلاله من خلالها[1].

ومهما كانت أشكال غايات وأهداف التعليم الجامعى كما هو مدون على الورق فإن المشكلة المركزية للغايات والأهداف التربوية فى الوطن العربى (ومنها الجامعات المصرية) هى تلك الفجوة الهائلة التى تفصلها عن واقع الممارسات والتطبيق، وينعكس ذلك تماما فى نوعية مخرجات النظام التعليمى، وتلك النتيجة المهمة قد ترجع إلى عدة أسباب منها[2]:

- أن الغايات والأهداف قد تم وصفها بشكل مقولات عامة وليس كمخرجات سلوكية.
- أن الغايات والأهداف المستخدمة غالبا ما يجرى استنساخها من البلدان المتقدمة، ويتم استخدامها كواجهة عرض للنظام التعليمى دون تفحص دقيق للحاجات الحقيقية لذلك، أو رعاية للموارد المتاحة لتنفيذها، ودون تحسس لأنواع التغيير المطلوبة فى بنية التعليم وشكله وأدواته ووسائله وتقنياته.
- إذا ما تم تنفيذ بعض الأهداف فغالبا ما تنعكس فى المقررات الدراسية وبصورة منعزلة.
- المدخلات التعليمية لا تتناسب مع الغايات والأهداف الموضوعة.
- الافتقار إلى نظام تقويمى جيد للتحقق من مدى تطبيق الأهداف والجدية فى التنفيذ.
- الافتقار إلى ممارسة الديموقراطية كأسلوب فى اتخاذ القرار حول وضع الأهداف والوسائل الملائمة لتنفيذها.

---

[1] سعيد إسماعيل على: شجون جامعية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

[2] عليان عبد الله الحولى : الأنظمة التربوية فى العالم الإسلامى الواقع والتحديات والدور المطلوب. الأقصر، ندوة التحديات التربوية التى تواجه العالم الإسلامى، رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو)، فبراير ١٩٩٨، ص ١١.

وإذا كان لكل زمن أفكاره وفلسفته، فلا ينبغى أن نعيش فى الزمن الجديد بأفكار قديمة لا زالت تدور فى إشكاليات واهية حول جدوى وجود الفلسفة وضرورتها، كما إننا لا ينبغى أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها مجتمعنا وشبابنا، ولا ينبغى أن تسير حياتنا ببطىء فى وقت تغلبت فيه ثورة المعلومات على حدود الزمان والمكان واجتاحت كل العوائق والحدود[1].

إن أهداف التعليم الجامعى ينبغى أن تركز على ثلاثة جوانب هى (التدريس - البحث العلمى - خدمة المجتمع)، ولكن يغلب على واقع التعليم الجامعى المصرى طابع التدريس، بشكل يكاد يكون امتداد للمرحلة الثانوية، دون أن يكون هناك اختلاف نوعى بين المرحلتين، وتكاد وظيفته تتركز فى إعداد القوى العاملة (التى قد يحتاج إليها المجتمع، وقد يكون فى غنى عنها) أما الأهداف الأخرى (البحث العلمى وخدمة المجتمع والثقافة العامة...) فإنها تحتل مكانة ثانوية، ومن الواضح إننا بحاجة إلى إعادة النظر فى أولويات الأهداف وطبيعة العمل فى مؤسساتنا العلمية، بحيث تتحول من جامعات تدريسية (تعليمية) إلى مؤسسات (تعليمية بحثية)، وسوف يؤدى هذا بالضرورة إلى تغير فى طبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس والطلاب بحيث يصبح "التعلم والبحث" وصنع المعرفة والإضافة إليها، محور هذا العمل وبحيث تضعف الفروق النوعية الواضحة المميزة والعازلة بين عمل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، فعضو هيئة التدريس سوف يكون (معلما - متعلما - باحثا) والطالب سوف يكون (متعلما - باحثا) وقد يكون (عاملا) أيضا، كذلك يتحتم على الجامعات أن تتفاعل بدرجة أكبر مع المجتمعات التى توجد فيها، بحيث تكون مراكز لنشر الثقافة العامة والمتخصصة للراغبين فيها من أبناء المجتمع، دون أن يقتصر عملها على فئة قليلة متميزة من طلاب الجامعات[2].

ولقد أدت زيادة الاهتمام بالأهداف التربوية من قبل المجتمع ذاته من ناحية، بل ومن قبل كثير من العلوم الكائنة فى هذا المجتمع من ناحية أخرى إلى ظهور كثير من الاتجاهات المعاصرة فى مجال الأهداف، والتى منها على سبيل المثال الانتقال والتحول من المحلية إلى العالمية، ومن الاجتماعية فقط إلى الاجتماعية / الاقتصادية، ومن ضعف التنافس إلى قوة التنافس، ومن العشوائية والعفوية إلى التخطيط والعلمية، ومن كونه موجه بالإنتاج إلى كونه

---

[1] زينب عفيفى شاكر: تطوير الفلسفة الإسلامية "مناهج تدريس الفلسفة بين التقليد والتجديد"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى، رؤية لجامعة المستقبل، الجزء الأول، مايو ١٩٩٩، ، ص ص ١٣٢-١٤٨.

[2] محمد نبيل نوفل: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨-٨٩.

موجه بالتسويق ومن الروتينية إلى الابتكارية، ومن اللفظية والتلقين إلى الوظيفية والتطبيق، ومن الجمود إلى المرونة، ومن الركود إلى الدينامية والحركة.

ولابد لجامعة الغد لضمان النمو والاستمرارية والبقاء والابتكار أن تركز فى أهدافها وفلسفتها الجديدة على[1]:

- روح الفريق أو بالتحديد حلقات إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى.
- التوجه بالتسويق المحلى والعربى والعالمى لجميع منتجات الجامعة (تعليم – معلومات – أبحاث – استفسارات – منتجات – خدمات – تمويل – استثمارات ...).
- تحقيق أهداف المجتمع المحلى والقومى والعربى.
- الاقتناع بفلسفة إدارة الجودة الشاملة فى الكليات والجامعة وجميع الأنشطة والتحسينات المستمرة – حماية الطلاب – حماية أعضاء هيئة التدريس.
- تطويع واستخدام التكنولوجيا المتقدمة المناسبة وتطبيقاتها السلمية.
- التوجه عالميا لضمان حصة من السوق العالمى.
- التنمية المهارية للطلاب والباحثين.
- ديمقراطية التعليم والتدريس بعيدا عن التسييس.
- التركيز على التنمية المتواصلة – لا التنمية المؤقتة.

وعلى الرغم من الدعوات الإصلاحية سابق الإشارة إليها فى مجال الأهداف، إلا أن أغلب نظم التعليم الجامعى تحبس نفسها فى أطر تربوية جامدة الأهداف، تقليدية الصبغة، مشدودة إلى معايير وقوالب ثابتة، كما ظلت مشبعة بالقصور الذاتى الذى يعمل على عرقلة تطورها، ويسلبها القدرة على تحقيق الكثير من المطالب المرجوة والتى تنبثق من حاجات آنية ترتبط وظروف العصر، وذلك من جراء السعى لتحقيق أهداف تقليدية بالية، لا تتمشى وطبيعة العصر الحديث وما ينتابه من تغيرات لا تحتاج إلى قوالب فكرية جامدة، أو إلى معلومات صماء، أو أهداف جوفاء.

إن غموض الأهداف فى عملية التدريس الجامعى لا يلزم عضو هيئة التدريس بالاعتماد على منهجية دقيقة فى عمله، بل يكتفى بإلقاء المحاضرة أمام الطلاب الذين لا يعرفون بدورهم ما هى الأهداف والمرامى المقصودة، وأن الجامعات لم تبذل جهودا كافية

---

[1] فريد النجار: فلسفة التعليم الجامعى من المحلية للعالمية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليمى الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"،الجزء الأول، مايو ١٩٩٩، ص ص ٧٤-٨٢.

لتكوين تصور سليم لدى أعضاء هيئة التدريس عن التعليم الجامعى، وإكسابهم المهارات التى تلزمهم لترجمة الأهداف إلى واقع تعليمى يمكن تمييزه وإدراكه[1].

إن القصور فى جانب الأهداف التربوية يلقى على عضو هيئة التدريس ببعض المتطلبات المهنية كأن يكون على وعى تام بأهداف التعليم الجامعى؛ بحيث يكون عضو هيئة التدريس قادرا على صياغة أهداف تعليم مادته بطريقة إجرائية تحدد بوضوح أنماط السلوك المرغوبة، وأن تصاغ بطريقة واقعية ومناسبة لمستوى الطلاب وقدراتهم وحاجاتهم، وأن يراعى عند صياغة الأهداف أن تتناول مختلف المستويات المعرفية والوجدانية والمهارية لا أن تقتصر على الحد الأدنى منها، وأن يرتب الأهداف فى تنظيم منطقى يستطيع الطالب إدراكه، وأن يساعد الطلاب على تحديد أهدافهم من تعليم مادته، وأن تكون أهداف مادته ترجمة لأهداف التعليم الجامعى؛ بحيث يعد الطلاب لممارسة عمل مناسب لهم فى المجتمع، وترسيخ القيم الدينية وإكساب الطالب السلوك المرغوب فيه، وتعزيز قيمة الانتماء والولاء للوطن، وإكسابه الأسلوب العلمى والتفكير الناقد والهادف، وتنمية قدراته الإبداعية والابتكارية، وتزويده بالخبرات اللازمة لتنمية قدراته لمواجهة تحديات العصر، إضافة إلى تزويده بمهارات التعليم الذاتى، وتنمية قدرته على التعاون مع تكنولوجيا المعلومات، وتمكينه من مهارات اللغة، والإعداد المناسب له بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، وتحقيق التوازن والتكامل بين المواد الدراسية والأنشطة التربوية المصاحبة.

٢- القصور فى جانب المقررات الدراسية

يوجد كثير من الأنماط التقدمية للمقررات الدراسية، منها نمط المقررات الدراسية القائم على ميول وحاجات المتعلمين، ونمط المقررات الدراسية القائم على المواقف الحياتية، والذى يتخذ من المواقف الاجتماعية الحقيقية التى تواجه المتعلمين فى الحياة موضوعات تدور حولها الخبرة التعليمية، ويهدف من جراء ذلك إلى جعل العملية التعليمية عملية وظيفية، لها نتائج إيجابية فى إعداد المتعلمين فى بيئتهم حسب ما يتوقعه المجتمع من التربية.

فكلما كانت المقررات الدراسية تعكس الشخصية القومية والحماية من التبعية الثقافية، وكلما كانت ترتبط بالبيئة وتثرى شخصية المتعلم، وكلما زاد الارتباط بين المقررات الدراسية والواقع كلما زادت فعالية التعلم، وأدرك المتعلم قيمة ما يتعلمه، ويتأكد لديه المضمون

---

[1] محمد الزعيمى: استراتيجية التدريس والتقويم الملائمة للتعليم العالى العربى لمواجهة تحديات مطلع القرن الحادى والعشرين، مؤتمر التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين، كلية التربية جامعة الكويت، إبريل ١٩٩٤، ص ص ١٥٥-١٩٦.

الاجتماعى للتعليم والتعلم وبذلك يوظف ما اكتسبه من خبرات. كما أن جودة المقررات الدراسية تنمى قدرة الطالب على تحديد وحل مشكلاته، والحساسية للمشكلات المرتبطة بالتخصص المهنى، وفهم وحسن التقدير لخصائص المهنة وممارساتها ويتم تحقيق هذه الأغراض عادة من خلال التدريبات والعمل الذى يتضمنه المقرر الدراسى[1].

وعلى الرغم من وجود تلك الأنماط التقدمية فى مجال المقررات الدراسية، إلا أن النظم التعليمية الكائنة، ومنها كثير من المؤسسات الجامعية لا زالت تأخذ بالطرق التقليدية فى جانب المقررات الدراسية، بل تأخذ بأدنى المستويات فى هذه الأنماط التقليدية وهو نمط المواد المنفصلة. هذا فى الوقت الذى فرضت فيه كثير من التحديات المعرفية ضرورة الأخذ بمفهوم وحدة وتكامل المعرفة، وإزالة الحواجز البينية المصطنعة بين العلوم، بل وتوليد كثير من علوم بينية متعددة الاهتمام بالعمل العلمى المشترك بين المقررات المختلفة.

ويعد نمط المواد المنفصلة أكثر الأنماط التقليدية انتشاراً، وفيه يقسم المقرر الدراسى لمادة ما إلى عدد من الوحدات الدراسية المتصلة فيما بينها داخل نفس المقرر، منفصلة عن غيرها من وحدات بمقررات أخرى، ويقوم واضعو محتويات هذه المواد الدراسية بترتيب موضوعاتها حسب ما يرونه ترتيباً منطقياً من وجهة نظرهم، بل قد تتضاءل الصلة بين ما يقدم من موضوعات وبين الحياة الواقعية كما يعيشها المتعلمون، بل قد تضعف الصلة بين موضوعات هذه المقررات وبين الأدوار المهنية والوظيفية المنتظر أن يقوم بها المتعلمون فى المستقبل.

وعلى الرغم من وجود مستويات أكثر تقدمية فى نمط المواد التقليدية عن نمط المواد المنفصلة، مثل نمط المواد المتصلة، ونمط المواد المحورية الذى يتخذ من مادة ما محوراً تتجمع حوله باقى المواد ذات الصلة المعرفية بها، ونمط المواد المتشابهة الذى يتخذ من المجال المعرفى للمواد المختلفة وسيلة للربط بينها، إلا أنه لا تزال المؤسسات التعليمية بما فيها المؤسسات الجامعية وفى كثير من الأحيان تأخذ بأدنى تلك المستويات، وهو المواد المنفصلة، الأمر الذى جعل الطلاب يشعرون بضعف مقابلة تلك المقررات لحاجاتهم التى يشعرون بها، وعلى مقابلة الأدوار المتوقعة منهم ونوعية الممارسات التربوية فى الجامعة، لذا فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات[2] التى أجريت على عينة من طلاب الجامعة أن الطلاب

---

[1] مراد صالح مراد زيدان: مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، ع ٧٢، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٨٥-١١٨.

[2] محمد عز الدين رشاد: تقويم الأداء الجامعى، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"، الجزء الأول، مايو ١٩٩٩، ص ص ٤٦٦ – ٤٧٢.

يرون ضرورة إصلاح المناهج الحالية، والعمل على إحداث توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية فى المناهج وربط المناهج بالحاجات والقضايا المجتمعية.

فالكتاب الجامعى – أو ما يطلق عليه تجاوزا الكتاب الجامعى – وهو فى الغالب الأعم ليس أكثر من عدة مذكرات مأخوذة عن كتب أخرى، يعتبر هذا الكتاب الجامعى أحد أسباب تدهور التعليم الجامعى، وتدنى قيمة الأستاذ الجامعى بل وتحول الكثيرين إلى التجارة بالمذكرات عن الاهتمام بجوهر مسئوليتهم العلمية والتعليمية، وإذا كان من حق عضو هيئة التدريس تأليف ما يشاء من كتب فليس من حقه أن يفرض على الطالب كتابا محددا يقوم هو بتأليفه، أو وجهة نظر واحدة يقوم بتبنيها فهذا يحول التعليم الجامعى إلى دراسة أشبه بالدراسة الثانوية، والمبدأ الأساسى فى التعليم الجامعى هو تعدد المراجع ووجهات النظر[1]. ويمكن حل مشكلة الكتاب الجامعى عن طريق دعم الدولة له والذى بدأ تنفيذه اعتبارا من العام الجامعى ٩٨-١٩٩٩، ولقد أثبت النظام الجديد لدعم الكتاب الجامعى فعالية كبيرة، وفى ضوء التقارير الواردة من الجامعات حول تجربة كل جامعة فى مجال دعم الكتاب الجامعى، فقد قرر المجلس الأعلى للجامعات إنشاء جهاز بكل جامعة لنشر وتوزيع الكتاب الجامعى[2]. وذلك من أجل تطوير الوضع الحالى للكتاب الجامعى وتطويعه لمصلحة الطلاب وتحسين العملية التعليمية على وجه العموم.

ومن جوانب القصور فى المقررات الدراسية بالجامعة والتى يجب تطويرها بما يوافق متطلبات المجتمع، أن العديد من اللوائح الداخلية تجمدت من سنوات عدة سوى بعض الإضافات، بل إن بعض الكليات لا تحوى لوائحها وصفا تفصيليا لمحتوى المقررات التى تدرس وإنما يكتفى فقط بالعناوين، وبعضها يحتوى على مقررات عتيقة لا تتماشى مع احتياجات العصر ومتطلبات المجتمع، وينبغى تطوير تلك اللوائح بما يحقق التناسق بين إمكانيات تلك الكليات واحتياجات المجتمع والعصر وبما يتقابل مع لوائح الكليات فى العالم المتقدم[3].

يتضح من العرض السابق أن جانب المقررات الدراسية باعتباره أحد العناصر الهامة من المنهج بمفهومه الشامل، يبتعد إلى حد ما عن الأسس العلمية التى ثبت صلاحيتها وفعاليتها فى هذا الجانب، وذلك بتركيزه على نمط المواد المنفصلة دون غيرها من الأنماط التقدمية. ولعل المناهج الدراسية بما تشتمل عليه من مقررات تشكل أحد أضلاع مثلث الدراسة فى أى

---

[1] محمد عز الدين رشاد: مرجع سبق ذكره: ص ص ٤٦٦-٤٧٢.

[2] وزارة التعليم العالى: مرجع سبق ذكره، ص٦١.

[3] محمد عز الدين رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦٦ – ٤٧٢.

مؤسسة جامعية مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وهى لذلك بؤرة اهتمام مطورى التعليم والمصلحين التربويين، حتى أنه إذا قيل إصلاح بدء بمجال المناهج[1].

إن القصور في جانب المقررات الدراسية بالجامعة يلقي على عضو هيئة التدريس بكليات التربية ببعض المتطلبات المهنية كأن يعرف الأسس العامة لبناء المنهج الدراسي، ويلم بأهم أنواع تنظيمات المناهج، وأن يبرز أشكال العلاقة بين الأجزاء المختلفة للمنهج والربط بينها لتكوين وحدة متكاملة، وأن يلم ببعض أساليب تقويم المقررات وتعرف أثارها في الدارسين، وأن يعرف المصادر التي ينبغي الرجوع إليها عند إعداد وحدة دراسية، وأن يحدد بدقة الأهداف التي ينشد تحقيقها من إعداد وحدة دراسية لتعليم مادته، وأن يدرك العلاقة بين العناصر المختلفة للوحدة أو المقرر الدراسي والأسس التي ينبغى في ضوئها ترتيب هذه العناصر، وأن يعرف العناصر الأساسية والثانوية التي ينبغي أن يشتمل عليها المقرر، وأن يبسط المادة التعليمية التي يشتمل عليها المقرر، وأن يتدرج في عرض المادة العلمية من البسيط إلى المركب ومن المحسوس إلى المجرد ومن المعروف إلى المجهول، وأن يوازن بين الخبرات النظرية والخبرات العملية والتطبيقية، وأن يراعي خصائص الكبار كمتعلمين عند التخطيط للمقرر الدراسي، وأن يطور المقرر بحيث يشتمل على الجديد والمستحدث، وأن يواكب بالمحتوى متطلبات التنمية في المجتمع.

٣- القصور في جانب مداخل التعلم

يعتمد النجاح في تحقيق الأهداف التربوية بدرجة كبيرة على مداخل التعلم المتبعة في المواقف التعليمية. وقد حظي جانب مداخل التعلم باهتمام كبير في مجال البحث التربوي، خاصة من حيث التحقق من جدوى وفعالية هذه المداخل المختلفة في التعلم، وما نجم عن استخدامها وتطبيقها من نتائج، ولقد كان من جراء ذلك أنه قد تم التثبت بدرجة كبيرة من فعالية تلك المداخل، فعلي سبيل المثال يوجد المدخل الوظيفي في التعلم ويستند هذا المدخل على أساس أن لكل متعلم أدوارا متعددة في الحياة خاصة بعد تخرجه، منها ما هو مهني وما هو أسري وغيرها من أدوار، لذى يري مؤيدو هذا المدخل – المدخل الوظيفي – أن من واجبات التربية القيام بتحليل ما يتطلبه كل دور من هذه الأدوار من مهارات ومعارف، على أن تضمنه في جوانب العملية التعليمية، سواء من حيث المحتوى أو الوسائل أو الطرائق، حيث يعمل هذا على مساعدة المتعلمين في القيام بهذه الأدوار المنوط بهم القيام بها.

---

[1] على حسين حسن على : قضية التحديث فى التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى "رؤية لجامعة المستقبل"، الجزء الأول، مايو ١٩٩٩، ص ص ٥٣٧ – ٥٥٦.

كما توجد مداخل تقدمية أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر المدخل البيئي، ويستند هذا المدخل على مسلمة مؤداها أن وظيفة التربية تتمحور حول مساعدة الأفراد المتعلمين على التفاعل الإيجابي والبناء مع بيئتهم، لذا فإنه يجب الاهتمام بالتربية البيئية، على أن تتخذ مشاكل البيئة، وكذلك المواقف البيئية كمداخل تعليمية.

وعلى الرغم من وجود هذه الأنواع التقدمية من مداخل التعلم، إلا أنه من الملاحظ أن مؤسسات التعليم الجامعي وفي كثير من الأحيان، لا زالت تأخذ بالنمط التقليدي في مداخل التعلم، والذى يعتمد على مسلمات منها ضرورة التدرج من البسيط إلى المركب، ومن الجزء إلى الكل، وذلك باعتبار أن الكل يتكون من هذه الأجزاء المكونة له، على الرغم مما يؤخذ على هذه المسلمة من أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، حيث أن الكل هو نظام هذه الأجزاء الذى لا يتحدد بسمات الأجزاء فقط، ولكن أيضا بنوعية العلاقة والتفاعل بين هذه الأجزاء.

والقصور فى جانب مداخل التعلم يلقى على عضو هيئة التدريس ببعض المتطلبات منها: تنوع المداخل التعليمية (تقليدى – وظيفى – بيئى...) فى التدريس الجامعى، وجعل مشكلات البيئة والمجتمع المحلى مدخلا لتعليم الطلاب، وأن يكون التعليم المقدم للطلاب مرتبطا بأدوارهم المستقبلية فى الحياة بعد تخرجهم من الجامعة.

٤- القصور فى الوسائل والأساليب التدريسية

تعد أساليب ووسائل التدريس بالجامعة من القضايا الهامة التى تواجه التعليم الجامعى بمصر، خاصة وأن تلك الأساليب المتبعة أصبحت غير ملائمة للعصر الذى يعيشه المجتمع وما يفرضه من تحديات، إذ أن تلك الأساليب قائمة على التلقين بصورة أساسية مع غياب المشاركة والحوار والإيجابية من جانب الطلاب، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة فى إعداد الطلاب بالتعليم الجامعى، فلقد وصل عدد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية عام (٩٩ / ٢٠٠٠) كما سبقت الإشارة (١٢٥٠٩٤٦) طالبا وطالبة.

لقد كان التعليم الجامعى ولا يزال يقوم أساسا على عمليات التلقين من جانب المعلم والحفظ والاستظهار من جانب الطلاب، والمعلم هو مصدر المعرفة ومعه الكتب المقررة، يحاضر، ويتحدث، ويلقى المعلومات، وعلى الطلاب أن يتلقوها كما هى ويحفظوها، حتى إذا حان وقت الامتحان، كانت جودة الطالب هى مقدار استظهاره لما تلقاه من المعلم بغير تحوير ولا تغيير، إن التعليم بهذه الحالة من شأنه أن يلغى عقول الطلاب وحركة تفكيرهم، ويحولهم إلى مجرد أجهزة استقبال لا رأى لهم فيما يلقى إليهم من آراء[1]. إن عملية التدريس التى

---

[1] سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

تعتمد على الأسلوب التلقيني التقليدي تركز على الجوانب النظرية، وعدم الاهتمام بإكساب الطلاب الخبرات والمهارات اللازمة، وقلة استعمال الوسائل التعليمية المتعددة.

إن هناك مجموعة من الانتقادات الموجهة إلى التدريس الجامعي أشار إلى بعضها تقرير مجلس الشورى المصري الذي تحدث عن الجامعات، حاضرها ومستقبلها، حيث يشير إلى أن الجامعة تظل أسيرة لطرق التدريس التي ألفها الطالب خلال التعليم العام، وليس بمقدورها تغيير تلك الطرق بما يتناسب مع الدراسة الجامعية القائمة على البحث والمراجع والتعلم الذاتي، وما يتطلبه كل ذلك من مهارات، كما يشير التقرير إلى هبوط المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس على جميع المستويات بالجامعات، وعدم توافر الأساتذة أصحاب المدارس الراسخة في بعض الكليات، ومن بين ما أورده التقرير عن مظاهر القصور الاعتماد على أسلوب المحاضرة في التدريس بالرغم من عيوبه، وندرة فرص التدريب العملي الجيد، وندرة المناقشات التي تأخذ شكل مجموعات صغيرة أو حلقات البحث، والذي يحدث عادة هو أن تتحول الساعات المخصصة للمناقشة إلى محاضرات صغيرة [1].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كثيرا من الأساليب والوسائل التعليمية التي ثبت فعاليتها عن أسلوب التلقين (المحاضرة)، منها على سبيل المثال أسلوب المناقشة والندوات وأسلوب العروض المعملية، والتعلم من خلال المشاريع وأساليب التعلم الذاتي، والتعلم بالاستكشاف، وغيرها من أساليب تعليمية تتيح للمتعلم فرصة الاستفادة من المصادر المختلفة المتوفرة في البيئة كالمكتبات العامة ووسائل الاتصال الجماهيري ومراكز خدمة المجتمع، إلا أنه لازالت السيادة والذيوع لأسلوب التلقين.

إن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي تحتم على عضو هيئة التدريس تغيير طرق التعليم تغييرا جذريا كي تقوم على الحوار وعلى النقاش، وأن يدرب الطلاب (معلمو المستقبل) على ممارسة النقد والتحليل والربط والاستنتاج، فهذا وحده هو السبيل إلى أن يقفوا أمام ما يتلقوه من مصادر البث الأيديولوجي، موقفا ناقدا بحيث لا يتقبلون أي شيء بأية صورة في أي وقت، وإنما لابد من المقارنة ولابد من الموازنة وتناول القضية المعروضة من كافة وجوهها، وبعدها يمكن اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض، أو الاستفادة بأحد العناصر أو إدخال تعديل أو تطوير يجعله مفيدا، فلابد من إشراك الطلاب في الحصول بأنفسهم على المعلومات بتوجيه أعضاء هيئة التدريس وإشرافهم حتى لا يقر في ذهن الطلاب أن المعرفة مصدرها واحد، إن

---

[1] محمود كامل الناقة : التدريس الجامعي – العمود الفقري للتنمية المهنية لأستاذ الجامعة ، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي "التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية"، نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ١٤٢-١٦٨.

الاعتقاد بواحدية المصدر تضفى عليه هالة من التقديس بحيث يصدق كل ما يصدر عنه. وإن التعود على تعدد المصادر يوحى للطالب بالا يسارع في التصديق لأن هناك مصادر أخري قد تكون أصدق وأكمل [١].

وحيث أن التعليم الجامعي أصبح يواجه تحديات في مجال طرق وأساليب التدريس، فإن هناك عددا من طرق التدريس التي يجب أن يأخذ بها عضو هيئة التدريس جاءت بها بعض الدراسات[٢] منها على سبيل المثال:

- طريقة المناقشة والأسئلة.
- طريقة المناقشة الجماعية.
- طريقة الاستقراء والقياس.
- طريقة المناظرة المعدلة وحلقة المناقشة.
- طريقة حل المشكلات وطريقة المشروع وطريقة التعليم البرنامجى أو المبرمج.
- طريقة الدراما الاجتماعية والرحلات الميدانية.

– بالإضافة إلى طريقة المحاضرة، الرسمية وغير الرسمية، والتركيز فيها على استمطار الأفكار.

إن تطور العلم والمعرفة والتكنولوجيا يقتضي تطور أساليب تعليمها وتعلمها، وأساليب الاحتفاظ بها واستدعائها وتطبيقها واستعمالها وكلها عمليات تعتمد على التدريس وليس التلقين، ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى إعداد عضو هيئة التدريس في ضوء أساليب وفنون التدريس والتعليم الجامعي الحديثة التي تهدف إلى[٣]:

- تنمية قدرة الطالب على التعليم والتقويم الذاتي.
- تنمية رغبة الطالب في الاستمرار في التعلم وملاحقة كل جديد.
- تنمية قدرة الطالب على تطبيق العلم وممارسته من أجل المجتمع.

---

[١] سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠-٧١.

[٢] انظر كلا من:

- إبراهيم عصمت مطاوع، واصف عزيز: التربية العملية وأسس طرق التدريس. بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- أحمد الخطيب: طرق وأساليب وتقنيات حديثة في التدريس الجامعى. بغداد، ندوة طرائق التدريس في الجامعات العربية، ١٩٨٨.

[٣] محمود كامل الناقة: التدريس الجامعى العمود الفقرى للتنمية المهنية لأستاذ الجامعة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٥ – ١٦٨.

- تمكين الطالب من مهارات استقبال التطور والتطوير ببصيرة ناقدة، والتحكم فيه بالانتقاء والاختيار.
- تنمية مهارات التفكير العلمي وأساليبه والقدرة على استخدامها.
- تنمية مقومات الاستقلالية والابتكارية والإبداعية وقدراتها لدي الطلاب.

أما عن الوسائل التعليمية فتشير نتائج بعض الدراسات[1] إلى أن خبرة أعضاء هيئة التدريس بتشغيل الأجهزة التعليمية واستخدامها في التدريس محدودة، وأن أعضاء هيئة التدريس لديهم رغبة في التدريب بالبيان العملي على تشغيل تلك الأجهزة، ومعرفة مجالات استخدامها وطرق زيادة فاعليتها أيضا، ويبدو ذلك منطقيا إذ أن عضو هيئة التدريس يجب أن يكون مميزا عن فني تشغيل الأجهزة فيما يتعلق بمعرفته بطرق الإفادة من الأجهزة التعليمية وتوظيفها لتحقيق الأهداف التعليمية.

إن الوسائل التعليمية الجديدة (الكمبيوتر – الفيديو – التليفزيون التعليمي – عرض الشفافيات – قراءة الميكروفيش – قراءة الميكروفيلم – عرض الأفلام المتحركة – عرض الشرائح .. الخ) تساعد الطلاب في تعلمهم، وتعتبر وسائل تهدف إلى تكييف العملية التربوية، لتمكين المعلمين والطلاب على السواء من اقتصاد الوقت والجهد، فلابد من أن تكون هناك تجهيزات ووسائل تكنولوجية متجددة، يمكن استعمالها أثناء الدرس وبعده على حد سواء. إن استعمال جهاز عرض الشرائح مثلا أثناء التدريس سيساعد عضو هيئة التدريس والطلاب معا في تسهيل الإلقاء وحسن التتبع، وهكذا فإنه من الضروري أن يكون هناك استعمال أوسع للوسائل السمعية البصرية الجديدة بتكييف محتواها لحاجات الطلاب وحسب التخصصات كما أن هناك اهتماما كبيرا باستعمال الحاسبات الإلكترونية في تطوير طرائق التدريس[2].

إن القصور في الوسائل والأساليب التدريسية بالتعليم الجامعي يلقي بمجموعة من المتطلبات المهنية التي يجب أن تتوافر في عضو هيئة التدريس بكليات التربية منها: القدرة على التنويع في طرق التدريس بين المحاضرة، المناقشة، الحوار، .. الخ)، القدرة على

---

(1) انظر كلا من:

- على محمد عبد المنعم:مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٣-١٨٦.
- فتح الباب عبد الحليم سيد: توظيف تكنولوجيا التعليم. القاهرة، مطابع جامعة حلوان. ١٩٩١.
- محمد على الأسود: مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة صنعاء للوسائل التعليمية. الإسماعيلية، المؤتمر العلمى الأول للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس "آفاق وصيغ غائبة فى إعداد المناهج وتطويرها"، المجلد الثانى، يناير ١٩٨٩، ص ص ٥٧٧ – ٥٩٢.

(2) محمد الزعيمي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٥٥-١٩٦.

استخدام الوسائل التعليمية الحديثة في التدريس الجامعي، القدرة على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة في التغلب على بعض مشكلات التدريس الجامعي، السعي للحصول على قائمة بالوسائل التعليمية الجديدة المتعلقة بمجال تخصصه حتى يستخدمها في التدريس، الحرص على حضور الدورات التدريبية الخاصة باستخدام الوسائل الجديدة. وهناك مجموعة من المتطلبات الخاصة بطرق التدريس سبق الإشارة إليها عند عرض تحدي الانفجار الطلابي في الجامعات المصرية.

٥- القصور في جانب التقويم

يشتمل التقويم بالجامعة على عدة أركان من أهمها تقويم المؤسسة ككل، وتقويم الطالب، وتقويم عضو هيئة التدريس. وتقويم المؤسسة التعليمية ككل يجب أن يتم بأسلوب فوقي من جهة أعلي (كالمجلس الأعلى للجامعات) حيث يقوم أولا بوضع الأسس والمعايير لتقويم تلك المؤسسات وقياس مدى التزامها وتحقيقها للأهداف العامة المنوطة بها وتأديتها لواجباتها التعليمية والتربوية وكذلك أدائها لدورها تجاه خدمة وتنمية البيئة.

أما عن تقويم الشق الثاني وهم الطلاب الجامعيين بنظام الامتحان المتبع حاليا هو باعتراف كثير من المتخصصين نظام عقيم، لا يتطلب من المتعلم أي قدرات سوي الحفظ والاستظهار، ثم كتابة ما تم حفظه في ورقة الامتحان، دون أن يكون قد تفهم منه غير أقل القليل، بل إن الطالب قد ينسي أو يتناسى أغلب تلك المعلومات بعد الامتحان بأيام قلائل، حيث أنه لم يحفظها إلا لأجل الامتحان والنجاح. والأهم من ذلك أن عملية التصحيح ذاتها مشكوك في كفاءتها، فمن المستحيل أن يقوم عضو هيئة التدريس بتصحيح عدد قد يصل إلى عدة آلاف كراسة امتحان خلال ثلاثين يوما، حتى لو عمل اثنتا عشرة ساعة متواصلة يوميا (وهو غالبا لا يحدث) ولم يعط أي كراسة أكثر من عشرة دقائق فلن يتجاوز إنجازه من التصحيح (٢١٦٠) كراسة إجابة خلال الشهر المذكور[١].

وتستغرق الامتحانات الحالية وقتا طويلا وتتطلب جهدا كبيرا من أعضاء هيئة التدريس، ومن رجال الإدارة والمسئولين عن شئون الامتحانات للقيام بالجهود المطلوبة لإجراء الاختبارات، وهذا الوقت والجهد الضخم له عائد واحد وهو ترتيب الطلبة ترتيبا تنازليا، ولا يستفاد من هذا الوقت والجهد المبذول في تشخيص مواطن الضعف في عمليات التدريس، ولا يستفاد من نتائج الاختبارات لإعطاء معلومات قيمة للجان البرامج لتقويم البرامج

---

[١] محمد عز الدين رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦٦، ٤٧٢.

الحالية وتطويرها لكي تصبح أكثر ارتباطا بأهداف التعليم إضافة إلى إعداد برامج تعويضية لمعالجة مظاهر القصور التى نتجت عن البرامج السابقة.

كما أن اقتصار التقويم على امتحان نهاية الفصل الدراسي وفقط، أو أن يضاف له امتحان أعمال السنة (وهو أمر نادر الحدوث في الكليات كبيرة الأعداد) لا يعطي صورة صادقة عن تعلم الطالب على مدار السنة وفي كافة جوانب المقرر الدراسي، خاصة في ظل محدودية عدد الأسئلة التي تتعلق بأجزاء محدودة بالمقرر.

وتوصى إحدى الدراسات[1] بضرورة تطوير نظام الامتحانات الحالية، وضرورة إعادة الثقة في قدرة عضو هيئة التدريس على تقويم طلابه بنفسه وبمساعدة الهيئة الإدارية من شئون التعليم بالكلية، وبما يساعد في النهاية على الاستغناء عن نظام الكنترول التقليدي وما يتبعه من نظام انتداب ملاحظين لمراقبة الطلاب أثناء الامتحانات، وبما يوفر التكلفة والوقت والجهد على كافة المشتركين في العملية التعليمية والامتحانية.

أما عن تقويم الشق الثالث وهو عضو هيئة التدريس فيجب أن يكون عملية جماعية يشارك فيها الجميع من إدارة الجامعة، إلى أعضاء هيئة التدريس، إلى الطلاب أنفسهم، فإدارة المؤسسة الجامعية يجب أن تقوم بواجبها عن طريق تجميع المعلومات الكافية الخاصة بالأداء في كافة أقسامها، ثم اتخاذ القرارات الواجبة تجاه الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من هذه المعلومات التي يمكن تجميعها على سبيل المثال من خلال الإحصائيات الدورية لنتائج تلك الأقسام ومدى مساهماتها العلمية والبحثية والبيئية المختلفة. وكذلك فإن على أعضاء هيئة التدريس بهذه المؤسسات أن يقوموا بأنفسهم بوضع التقارير والمعايير الدورية اللازمة التي يستطيعون من خلالها التعرف على أدائهم، ومدى ما حققوه من أهداف تعليمية وتربوية وبحثية ومجتمعية مختلفة مع مخاطبة المستويات الأعلى بنتائج ما يتوصلون إليه، عملا على تدعيم الإيجابيات وتلافي السلبيات التي تحول دون أدائهم الأمثل أو المتوقع منهم، ثم يأتي دور الطلاب في عملية التقويم تلك عن طريق استبيان آرائهم في العملية التعليمية وفي أداء أساتذتهم، وعلى الرغم من إهمال آراء الطلاب حاليا في تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس إلا أنهم الأهم؛ لأنهم يمثلون المرآة الحقيقية التي تعكس آثار الأداء في العملية التعليمية، فالطالب في العملية التعليمية هو العميل والمستفيد الحقيقى الذى يستطيع بصدق أن يقوم الخدمة التعليمية التي تقدم إليه، وفي نفس الوقت فإن إشراك الطلاب في التقويم له فوائد عديدة أخرى

---

[1] ثروت عبد الحميد عبد الحافظ: المشكلات الإدارية والتنظيمية للامتحانات في بعض كليات جامعة الأزهر "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٨، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

أهمها تعويد الطلاب على الأسلوب الديمقراطي في حياتهم وبث الثقة في نفوسهم وإشعارهم بأهمية دورهم ورأيهم وتدريبهم على اتخاذ القرارات الحيوية الخاصة بهم[1].

إن هناك العديد من العقبات التي تواجه عملية تقويم أداء عضو هيئة التدريس منها على سبيل المثال: عدم توفر سمات التقويم الجيد (الشمولية – الاستمرارية – استخدام أدوات قياس تتسم بالصدق والثبات والموضوعية – التقويم في ضوء أهداف واضحة قابلة للقياس – أن يشارك فيه كل من له علاقة بهذه العملية بما في ذلك الطلاب ...)، وعدم تعود الطلاب على تقويم عضو هيئة التدريس، ورهبة الطلاب وتخوفهم من نقد أساتذتهم وما قد يترتب على ذلك (برغم سرية الاستبيان والتركيز على عدم ذكر أي أسماء فيه) من التأثير على درجاتهم في المقرر الدراسي، ضعف معرفة الطلاب بمقومات التدريس الجيد، وشعبية المعلم قد تؤثر على حكم الطالب.

ومن العقبات التي تتعلق بعملية تقويم أعضاء هيئة التدريس أن الكثيرين منهم يرون أنهم قد تجاوزوا مرحلة التقويم، وأنه لا سلطة على أدائهم سوى الضمير، ويجب عدم السماح بالمساس بكرامة الأستاذ الجامعي وإخضاعه للتقييم، خاصة لو كان عن طريق طلابه تخوفا من أن يفتح الباب لانتقام الطلاب من الأستاذ الجاد، وتأثير ذلك في أن يحاول الأساتذة تدليل طلابهم تحسبا لردود أفعالهم، وكل ذلك له جانب من الصواب، ولكن من الصحيح أيضا أن عمل عضو هيئة التدريس جهد بشري، قد يشوبه الكثير أو القليل من القصور، الأمر الذى يستوجب الكشف عن مواطن القصور والعمل على تصويبها بما يرجع إيجابيا على العملية التعليمية.

وتقوم كثير من الدول المتقدمة بتقويم أعضاء هيئة التدريس بها دون أن يحدث ما نتخوف منه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يعتمد تقويم عضو هيئة التدريس بجامعاتها على شقين أساسيين: أولهما ما يستطيع جذبه إلى الجامعة من مشاريع بحثية تزيد من إمكانيات الجامعة ودخلها، والثانى قدراته التدريسية عن طريق استبيان آراء طلاب المرحلة الجامعية الأولي والدراسات العليا [2].

والقصور فى جانب التقويم يلقي على عضو هيئة التدريس بكليات التربية ببعض المتطلبات المهنية منها: القدرة على تقويم الطلاب بأساليب دقيقة ومتنوعة، تقبل نقد الطلاب

---

[1] علاء أحمد القوصى: تجربة جامعة أسيوط في تقويم الأداء الجامعي، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي "رؤية لجامعة المستقبل"، مايو ١٩٩٩، ص ص ٣٨١-٣٩٠.

[2] محمد عز الدين رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦٦-٤٧٢.

والزملاء عند تقويمه، وأن يقوم الطلاب في ضوء أهداف المادة الدراسية وأهـــداف التعليـــم الجامعي، ويزود الطلاب بالتغذية الراجعة لعملية التقويم المستمرة، ويستخدم اختبارات جيـــدة تقود الطالب إلى مهارات التحليل والتركيب والتفكير الناقد، وأن يعرف موقـــع التقويـــم مـــن خطوات بناء الوحدات التعليمية مستخدما أساليب التقويم في مكانها المناسب، أن يدرك قيمـــة استمرارية التقويم وملازمته لمختلف مراحل العملية التدريسية، وشـــمولية التقويـــم لمختلـــف جوانب العملية التعليمية، ويدرب الطلاب على التقويم الذاتي لمستوياتهم، ويعرف الفرق بيـــن الأنواع المختلفة للاختبارات، ويحدد للدارسين المعايير التي سوف يتم تقويمهم على أساسها.

مما سبق يتضح أن التحديات ذات الارتباط بواقع التعليم الجـــامعي المصـــري لـــها انعكاساتها على التعليم الجامعي بصفة عامة، وعضو هيئة التدريس بكليات التربيـــة بصفـــة خاصة، وأنه في حاجة إلى جملة من المتطلبات المهنية العامة التي تفرضها هـــذه التحديـــات تتمثل أهمها فيما يلي:

١- القدرة على أداء المهام المنوطة به في ظل الأعداد المتزايدة والضخمة من الطلاب.
٢- القدرة على أداء مهام الوظيفة في ظل ضغوط العمل.
٣- القدرة على الإسهام الفاعل في جهود تطوير البرامج والمقررات الدراسية.
٤- القدرة على اقتراح أنماط جديدة للتقويم تناسب التحديث في نظام التعليم.
٥- الالتزام بأخلاقيات المهنة.
٦- الالتزام بضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.
٧- مراعاة البعد القيمى في كافة التعاملات.
٨- ممارسة جوانب الحرية الأكاديمية في البحث والدراسة.
٩- القدرة على تحقيق المجتمع العلمى لدي طلابه.
١٠- القدرة على توجيه وإرشاد الطلاب بأهمية أنواع التعليم الأخرى.
١١- القدرة على تنظيم الوقت أثناء المناقشات مع الأعداد الكبيرة.
١٢- التمكن من مهارات إدارة الحوار مع الأعداد الكبيرة من الطلاب.
١٣- القدرة على توجيه الطلاب للانخراط في المناشط اللاصفية.
١٤- استغلال أوقات الساعات المكتبية والريادة في حل مشكلات الطلاب.
١٥- استخدام أساليب جيدة من الثواب والعقاب لضبط الأعداد الكبيرة.
١٦- القدرة على إثراء المواقف التعليمية من خلال الوسائط التعليمية المتعددة.
١٧- القدرة على استخدام الطرق البديلة للتدريس للأعداد الكبيرة (التعليم الجمعـــي – التعليـــم الفردي – التعلم الذاتي .. الخ).

خلاصة الفصل

تناول الفصل الراهن من الدراسة العرض والتحليل لبعض التحديات التربوية التي تواجه عضو هيئة التدريس بكليات التربية، والوقوف على أهم المتطلبات المهنية التي يجب أن تتوافر لديه والتي تعكسها تلك التحديات، وذلك من خلال التعرض إلى خمسة أجزاء رئيسة شكلت الفصل الحالى وهي على النحو التالي:

١- مقدمة للتحديات التربوية.

٢- التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع ومتطلباته المهنية.

٣- الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفى ومتطلباتهما المهنية.

٤- العولمة ومتطلباتها المهنية.

٥- التحديات ذات الارتباط بواقع التعليم الجامعى المصرى ومتطلباتها المهنية، وتشمل:

أ- الانفجار الطلابي في الجامعات المصرية.

ب- القصور في بعض جوانب التعليم الجامعي، والذى اشتمل على:

١- القصور في جانب الأهداف التربوية.

٢- القصور في جانب المقررات الدراسية.

٣- القصور في جانب مداخل التعلم.

٤- القصور في الوسائل والأساليب التدريسية.

٥- القصور في جانب التقويم.

وبوجه عام استهدف الفصل الراهن من خلال تناوله لأبرز التحديات التربوية المعاصرة، أن يقدم لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية تحليلا لتلك التحديات، من أجل الوصول إلى المتطلبات المهنية التي تعكسها تلك التحديات، الأمر الذى يحقق في النهاية زيادة فعالية أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من ناحية، ويساعد كليات التربية على المضي قدما في تحقيق رسالتها المنوطة بها في إعداد معلمي المستقبل من ناحية أخرى.

وبذلك فقد أجابت الدراسة على سؤالها الأول وهو: **ما أهم المتطلبات المهنية الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس بكليات التربية في مصر في ضوء التحديات التربوية المعاصرة؟**

وهنا تثار مجموعة من التساؤلات أبرزها .. ما مدي أهمية تلك المتطلبات المهنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ وما مدى توافرها لديهم؟ وما الأداة اللازمة لذلك؟ والإجابة على هذه التساؤلات ستكون مهمة الدراسة الميدانية.